التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 شتنبر

من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق

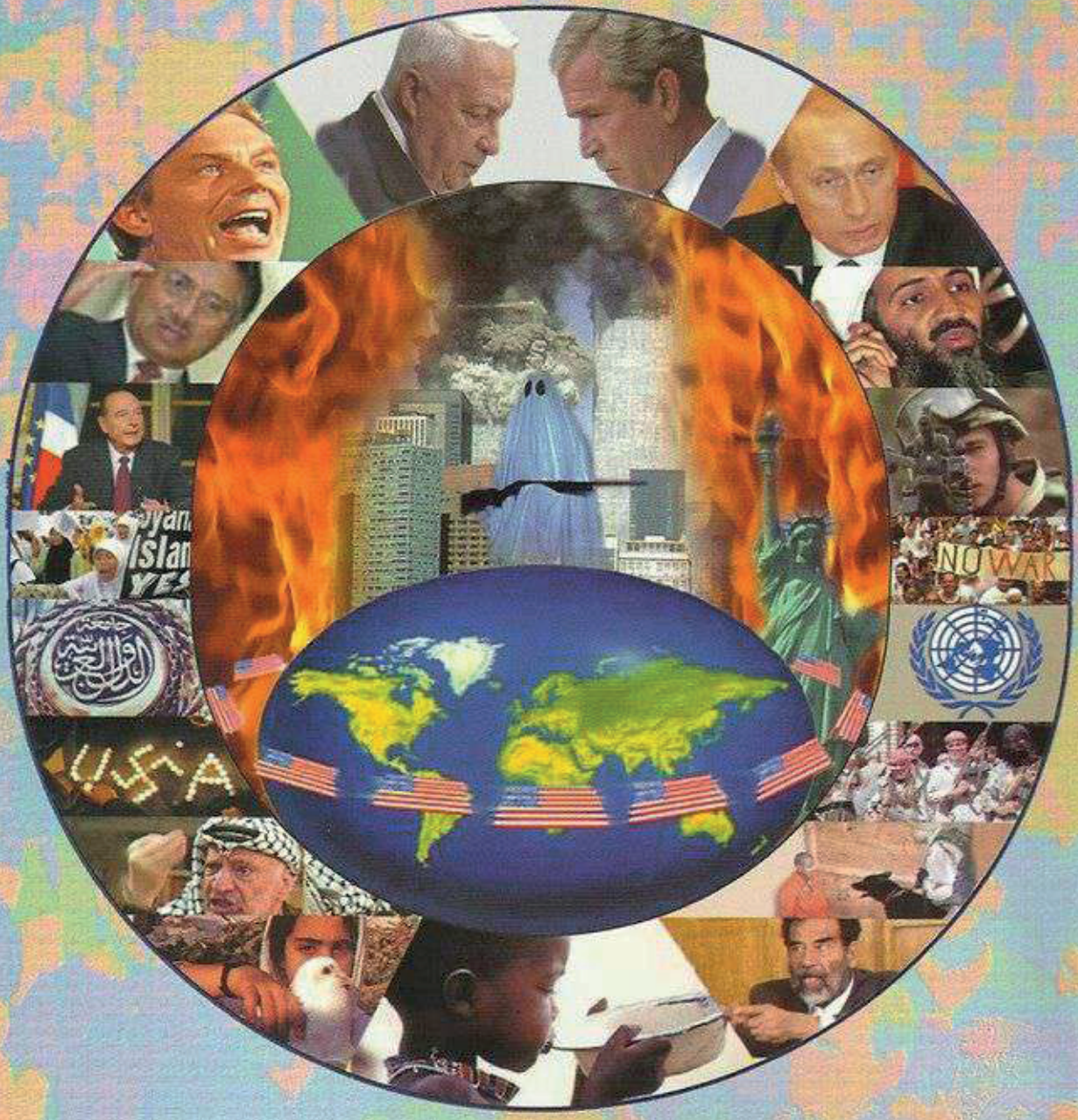

د. إدريس لكريني

التداعيات الدولية الكبرى
لأحداث 11 شتنبر
(من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق)

الكتـــاب : **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 شتنبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق)**

الـمؤلـف : إدريس لكريني

الطبعــة : الأولى 2005

كتابة وإخراج: صباح القصير

تصميم الغلاف: سعاد الحمري

الطبـــع : المطبعة والوراقة الوطنية - الحي المحمدي

ـ الداوديات ـ مراكش

الهاتف: 044 30 25 91 / 044 30 37 74

رقم الإيداع القانوني: 2005/1298

ردمــك: 9954-8588-0-6

د. إدريس لكريني

التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 شتنبر

(من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق)

إهــداء:

إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الله اعديل

تقديـــم:

في الحادي عشر من شهر شتنبر لسنة 1990 وفي أجواء انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، وبمناسبة بروز أزمة الخليج الثانية وما تلاها من انتشار مكثف وحاشد للقوات الأمريكية بمنطقة الخليج، أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" الأب، أن العالم يشهد بروز "نظام دولي جديد" مبني على التعاون والإخاء واحترام الديموقراطية وحقوق الإنسان ومواجهة الأخطار المحدقة بالسلم والأمن الدوليين، وخال من "الإرهاب" وتلعب فيه الأمم المتحدة دورا بارزا وفعالا، "يكون العالم فيه أقوى في البحث عن العدالة، وأوثق في نشر السلام، عصر تكون فيه أمم العالم شرقا وغربا جنوبا وشمالا، تحيى في رفاهية وانسجام"[1].

لكن مسار الأحداث الدولية أثبت أن النظام الذي به بشر الرئيس الأمريكي أعضاء المجتمع الدولي وشعوب العالم، لم يكن سوى ذلك الشعار التي ارتأته رائدة هذا النظام - أمريكا- وسيلة لخدمة مصالحها وتأبيد زعامتها، فالتدخل الأمريكي التعسفي بكل مظاهره وأنواعه، تزايد بشكل كبير في مختلف بقاع العالم، وأضحت الأمم المتحدة آلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية التعسفية بدل تحقيق السلم والأمن الدوليين، وبذلك تنامت المنازعات والحروب ومختلف أوجه الاستخفاف بقواعد

---

[1]- باتريك هرمان وآخرون: النظام العالمي الجديد، القانون الدولي وسياسة المكيالين، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى 1995 ص ص 31 و32.

المشروعية الدولية، وهو ما خلف حالة من الاستياء والتذمر في أوساط المجتمع الدولي الذي فرضت فيه أمريكا الصمت ترهيبا وترغيبا.

وبعد مرور عقد من الزمن عن التبشير الأمريكي بهذا النظام، وبالضبط في الحادي عشر من شهر شتنبر 2001، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أحداثا داخلية مرعبة تم خلالها تحويل طائرات مدنية إلى ما يشبه صواريخ موجهة نحو أهداف حيوية وحساسة داخل العمق الأمريكي، وذلك في أول سابقة من نوعها تقع في هذا البلد أو في غيره من بلدان العالم، وهي أحداث يمكن أن تقرأ في بعض جوانبها باعتبارها إشارة من القائمين بها- بغض النظر عن جنسياتهم ومذاهبهم ودوافعهم الآنية المباشرة والبعيدة المدى- إلى رفض أسس هذا النظام المزعوم وتجلياته الظالمة، وكرسالة تحذيرية للولايات المتحدة لعلها تعيد النظر في سياساتها الخارجية التعسفية في حق شعوب العالم.

إن نتائج هذه الأحداث لم تمس فقط الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المسرح الذي جرت فيه العمليات، بل إن التداعيات لحقت جل أعضاء المجتمع الدولي بشماله وجنوبه ومعظم القضايا والأزمات والمفاهيم الدولية، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى الثقل الأمريكي في الساحة الدولية على المستوى الاقتصادي والعسكري والديبلوماسي.

وهذا الكتاب يأتي كمحاولة منا لرصد مختلف هذه التداعيات في تجلياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية المتباينة.

المحور الأول:

أحداث 11 شتنبر ومعادلات الربح والخسارة في المجتمع الدولي

في الحادي عشر من شهر شتنبر 2001 وقف العالم مشدودا وحابسا أنفاسه لشدة الدمار الاقتصادي والبشري الذي لحق بقطب "النظام الدولي الجديد"، ومترقبا ردة الفعل التي سيقدم عليها هذا الأخير.

ولم تمر سوى أيام قلائل حتى جاء الرد الأمريكي عنيفا ضد بلد إسلامي فقير ببنياته التحتية المدمرة أصلا والغني بموقعه الاستراتيجي (أفغانستان). وجراء ذلك جاءت التداعيات سلبية على بعض الأطراف، فيما كانت الانعكاسات إيجابية بالنسبة لأطراف دولية أخرى، وذلك بمنطق "مصائب قوم عند قوم فوائد".

أولا: الإطار العام لأحداث الثلاثاء الأسود بأمريكا

إن الكارثة التي لحقت بالولايات المتحدة الأمريكية - ورغم هولها وفجائيتها- لا يمكن فصلها عن التطورات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.

1- الزعامة الأمريكية لعالم يتغير

عندما انهار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات معلنا نهاية القطبية الثنائية التي عمرت بحربها الباردة زهاء نصف قرن، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية ضمنا وعلنا زعامتها المطلقة لهذا العالم المتحول، غير

عابئة بالقوى الدولية المتصاعدة الأخرى (اليابان، ألمانيا، الصين، الاتحاد الأوربي، روسيا...)، وفي هذا الصدد برزت "نظريات" تكرس التفوق الأمريكي- الغربي، "كنظرية" نهاية التاريخ التي جاء بها "فرانسيس فوكاياما". وإقرارا منها بهذه الزعامة، كانت الولايات المتحدة أول من بشر بميلاد "نظام دولي جديد" مبني على التعاون والإخاء ومواجهة الأخطار المحدقة بالسلم والأمن الدوليين، خال من "الإرهاب" وتلعب فيه الأمم المتحدة دورا بارزا. وبغض النظر عن حقيقة وجود هذا النظام أو عدمه، فإن العالم بعد نهاية الحرب الباردة سيشهد مجموعة من التغيرات والتحولات المتسارعة على مختلف الأصعدة.

حقيقة أن الحرب الباردة شغلت بال الحكام والشعوب بمخاطرها التي غالبا ما تمركزت حول العوامل العسكرية، ولذلك فإن نهاية هذه المرحلة من مراحل تطور المجتمع الدولي شكل بوابة للالتفات إلى قضايا دولية مشتركة جديدة غير عسكرية لها مخاطرها على السلم والأمن الدوليين، كتلك المخاطر الناجمة عن تلوث البيئة وخرق حقوق الإنسان والتحولات الديموقراطية و"الإرهاب"...

وفي هذا الإطار كان الدور الأمريكي بارزا في تحديد مسار التوجهات العالمية الجديدة، وهو ما تبلور من خلال تفعيل الأمم المتحدة التي عانت زهاء نصف قرن من الشلل، وذلك بمنطق أمريكي، حيث أصبح مجلس الأمن يتوسع في تفسير بنود الميثاق إلى حد التعسف في استخدام سلطاته عند مباشرة التدخل في حالات دولية معينة بفعل الهيمنة الأمريكية،

وهكذا أضحى يتدخل تحت ذرائع مختلفة، فتارة باسم الديموقراطية (حالتي هايتي والكامبودج وتيمور الشرقية...) وتارة بذريعة حماية الإنسانية (الصومال، شمال العراق...) وتارة أخرى باسم محاربة أوكار الإرهاب (السودان، ليبيا، أفغانستان...)، وقد أثبتت هذه التدخلات في مجملها تعسفها ومبالغتها في توسيع مفهوم السلم والأمن الدوليين، مع غض الطرف عن أزمات وقضايا دولية هامة أخرى كالقضية الفلسطينية التي تركت لمفاوضات ملغومة وغير متكافئة، وهو ما خلف نوعا من الخوف في أوساط الدول المستضعفة من أن يتحول هذا الجهاز (مجلس الأمن) من أداة رئيسية لحفظ السلم والأمن الدوليين إلى أداة زجرية لترهيب الدول الخارجة عن الطاعة الأمريكية.

وفي جانب آخر ونأيا منها عن الانتقادات الدولية المحتملة، أضحت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض ضغوطات وعقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية انفرادية بعيدا عن مجلس الأمن والأمم المتحدة على الأنظمة التي ترى أنها تسيء لمصالحها، ونذكر في هذا الإطار حالات كل من ليبيا، السودان، كوبا، العراق، كوريا الشمالية...

وتكريس الهيمنة الأمريكية ترجمته أيضا جهود هذه الأخيرة لتصدير قيمها ومبادئها الغربية بأشكالها الفكرية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مختلف أنحاء العالم في سياق ما أصبح يعرف بالعولمة التي خلفت عالمين متباينين: شمال غني إلى حد الوفرة والرفاه وجنوب "متخلف" إلى حد الفقر والمجاعة.

إن هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تتوخى المصلحة الضيقة وإن على حساب مبادئ المشروعية الدولية ومصالح الشعوب ومصالح الجماعة الدولية (حقوق الإنسان، البيئة، مكافحة "الإرهاب"...)، أقلقت وأفزعت الأصدقاء قبل الأعداء، بل خلقت تيارات معارضة إلى حد العداء حتى داخل الولايات المتحدة نفسها، وهو ما يجعلنا نقر بأن أحداث الثلاثاء الأسود - التي لا نقبلها ولا نبررها- لا يمكن عزلها عن هذه المتغيرات.

2- مظاهر وحجم الواقعة

إن أحداث الثلاثاء الأسود، فاجأت أعتى المخابرات الدولية وأكبر المحللين والدارسين الاستراتيجيين والخبراء الدوليين، فحجم الواقعة فاق كل التوقعات، بحيث أن حامية الليبرالية و"زعيمة العالم" تعرضت لضربات موجعة غير مسبقة في عقر دارها، وذلك منذ تاريخ 1812 عندما تدخلت بريطانيا في هذا البلد.

والحقيقة أن الولايات المتحدة كانت تترقب من حين لآخر أعمالا انتقامية ضدها كرد فعل منطقي على سياستها، فهي تعرف أعداءها، وتحاول مراقبتهم وتضييق الخناق عليهم، مع عرض عضلاتها العسكرية من خلال نشر أساطيلها وقواعدها العسكرية في مختلف أنحاء المعمور، غير أنه ومع ذلك، جاءت الضربات في زمن ومكان لم يكونا في الحسبان ومن خصم لدود غير واضح المعالم، فالتوقيت لم تسبقه تهديدات آنية ولم تستشعره المخابرات الأمريكية التي تحظى بدعم بشري ومالي وتكنولوجي كبير، خاصة وأن حجم الضربة وخطورتها لا يقاس بكونه تم في العمق الأمريكي فقط وإنما بحساسية وأهمية المراكز الرمزية المستهدفة، فهناك مركز

التجارة العالمي والبنتاغون الأمريكي بما ينطوي عليه ذلك من ضرب لرمز القوة الأمريكية في تجلياتها الاقتصادية والعسكرية. فالضربة كانت موجعة وخلفت نوعا من الاضطراب في الأوساط الأمريكية الرسمية والشعبية، بحيث أن الرئيس الأمريكي اعتبر الواقعة في البداية بمثابة عمل "إرهابي" جبان قبل أن يصفها بالحرب المعلنة ضد الولايات المتحدة.

وتمظهر الاضطراب أيضا في إقدام السلطات الأمريكية على إغلاق العديد من المنشآت والمؤسسات الرسمية الهامة (وزارة الخارجية، الكونغريس، المطارات...) وتشديد الرقابة على المسافرين جوا بشكل غير مسبوق، وهو ما أفرز حالة من الهلع والشك في أوساط الأمريكيين.

ثانيا: معادلات الربح والخسارة بعد الأحداث

أفرزت الأحداث الأمريكية مجموعة من النتائج أفادت البعض وأساءت إلى البعض الآخر، ونشير بداية أن عناصر ومكونات الربح والخسارة تختلف بحسب الأطراف، بحيث نجد طرفا قد ربح سياسيا بينما خسر اقتصاديا، فيما خسر البعض عسكريا وربح البعض الآخر إعلاميا، كما أن التطورات الجارية ميدانيا كفيلة بأن تفرز خاسرين ورابحين آخرين مع مرور الوقت.

1- الأطراف الرابحة بعد الكارثة

إن حصيلة الربح تختلف أهميتها من طرف لآخر، فبرويز مشرف ذلك العسكري الذي وصل إلى سدة الحكم في الباكستان عن طريق انقلاب عسكري غير مشروع وغير مبرر والذي أثار نوعا من التحفظ والقلق لدى العديد من الدول، اكتسب مشروعية أمريكية/ دولية كبيرة، فاقت وتجاوزت

"المشروعية الشعبية" بعد هذه الأحداث، خصوصا عندما تسابقت كبريات العواصم الدولية والغربية ووسائل الإعلام الدولية لاستقباله، بعد أن ضم بلاده إلى التحالف الأمريكي لمواجهة "الإرهاب"، وهو ما نتج عنه أيضا رفع العقوبات الانفرادية الأمريكية واليابانية ضد بلاده، واستفادتها من مساعدات غربية سخية.

كما أن إسرائيل أيضا كان ربحها السياسي بعد هذه الأحداث كبيرا، فالمفهوم الأمريكي الجديد/القديم لمواجهة "الإرهاب" الذي يتعمد الخلط بين العنف السياسي كعمل محرم ومجرم وبين ممارسة حق تقرير المصير المشروع، حقق لها مكسبا طالما دافعت عنه وروجت له سياسيا وإعلاميا، وهو تبرير عملياتها الوحشية ضد الفلسطينيين وإضفاء طابع من المشروعية على كبت وإقبار حركات التحرر الفلسطينية (حماس، الجهاد، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فتح...)، وتندرج ضمن هذا الإطار أيضا كل من روسيا التي وجدت المبرر والفرصة الملائمة لضرب المقاومة الشيشانية، والهند التي استغلت الظرفية لضرب المقاومة في كشمير..

كما أن العديد من الدول العربية وجدت ضالتها في هذه الظرفية لتفرض مزيدا من القيود والتضييقات على بعض الجهات المعارضة "الإسلامية" منها وغيرها، وذلك بتثمين غربي (مصر، سوريا، الأردن...)، في حين نجد دولا عربية مستقرة أخرى، أصبحت ملجأ آمنا لبعض رجال الأعمال العرب والمسلمين لتحويل استثماراتهم المالية من الدول الغربية وبخاصة من أمريكا مخافة تجميدها بذريعة الاشتباه في علاقتها بتمويل

"الإرهاب"، بعدما أصبح المسلم والعربي في الولايات المتحدة والدول الغربية - أحيانا- بعد هذه الأحداث، مدانا حتى وإن ثبتت براءته. ومعلوم أن هذا التحويل ستنجم عنه آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية بالنسبة للدول المستقبلة (تونس، لبنان، المغرب، مصر...).

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكان ربحها المعنوي والسياسي كبيرا عقب الأحداث التي مستها، فقد شكلت ذريعة مكافحة "الإرهاب" مناسبة جيدة لواشنطن من أجل تبرير إخفاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولأول مرة تبدو هذه الدولة القوية في موقف الضحية وتنال تضامنا وتعاطفا دوليا واسعا، شكل إلى حد ما مبررا لرد فعلها في أفغانستان، وهو ما مكنها من التموقع قرب مناطق استراتيجية وحيوية لم يكن بإمكانها الوصول إليها في السابق (الجمهوريات السوفيتية الإسلامية، باكستان، الصين...)، وهذا طبعا سوف يساعدها على ضرب وتكسير أي حلف إسلامي قد يضم باكستان وأفغانستان، ومراقبة إيران ثم احتواء روسيا وعدم السماح لها بالوصول إلى المياه الدافئة، واحتواء الصين الطامحة للحصول على ممر إلى المحيط الهندي عبر كل من باكستان وأفغانستان، ناهيك عن التموقع في منطقة تضم أيضا احتياطيا نفطيا ضخما[1]. والضربة التي تعرضت لها الولايات المتحدة أعطتها أيضا درسا وعبرة لمراجعة أوراقها وتعزيز قوتها وأمنها باتجاه تأبيد زعامتها الدولية، وذلك بعد أن نبهتها لمكامن الضعف والقصور لديها، فالأحداث وضعت هذه الدولة أمام خيارين استراتيجيين: أولهما تعزيز

[1]- نعني بذلك بحر قزوين الذي يقدر مخزونه من النفط ب 200 مليار برميل، يصل ثمنها إلى حوالي 4000 مليار دولار بسعر 20 دولار للبرميل الواحد.

حمايتها من خلال تطوير منظومة الدفاع العسكري الاستراتيجي، وثانيهما الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأمم الأخرى عند صياغة القرارات الكبرى ذات البعد الدولي.

هذه الأحداث شكلت أيضا مناسبة مهمة لبعض القوى الإقليمية المتصارعة لإعادة النظر في علاقاتها باتجاه إذابة خلافاتها وتعزيز علاقاتها، بعد أن أصبحت تواجه مخاطر وتهديدات عسكرية مشتركة، باعتبارها دولا "راعية للإرهاب" من المنظور الأمريكي (العراق في عهد صدام، إيران، سوريا...). كما أن قناة "الجزيرة" كانت من ضمن أكبر الرابحين عقب هذه الأحداث، فقد تحولت إلى قناة رقمية دولية بعد ما انفردت بنقل أخبار وصور المواجهة من قلب أفغانستان "الطالبانية". ويعد هذا التطور إيجابيا ومكسبا مهما وكبيرا، بالنظر إلى الدور الإعلامي كقوة فاعلة ومؤثرة في الساحة الدولية، قد يمكن العرب والمسلمين من نزع احتكار الغرب وإسرائيل لهذا الجانب ويمكنهم من إبراز مواقفهم ووجهات نظرهم وثقافتهم وتلميع وتصحيح صورتهم التي شوهها الإعلام الصهيوني والغربي في الأوساط الدولية، وبخاصة بعد أن برزت بقوة العديد من القنوات الفضائية العربية الأخرى التي أثبتت احترافيتها في هذا الشأن، كما أن شخص "أسامة بن لادن" أيضا كانت حصيلته إيجابية بعد هذه الأحداث، حيث أضحى زعيما غير رسمي في عيون وأذهان الكثيرين (غالبا من منطق عدو عدوي صديقي) وصار نجما إعلاميا - ولو على مضض أحيانا- تتناقل أخباره وصوره مختلف المنابر والقنوات الإعلامية والدولية، المرئية

والمقروءة والمسموعة، بعد أن وضعته الولايات المتحدة على رأس قائمة المتهمين المطلوبين في أحداث الثلاثاء الأسود.

2- الأطراف الخاسرة بعد الكارثة

إن الضربة التي تلقتها الولايات المتحدة كان أثرها واضحا على الزعامة الأمريكية بشتى مظاهرها، فعلى المستوى الاقتصادي يمكن القول: إن تدمير المركز العالمي للتجارة الضخم نتج عنه وفاة العديد من الأدمغة التي تتحكم في الحياة الاقتصادية الأمريكية، وضياع حجم كبير من الوثائق الهامة والأموال، ناهيك عن الطائرات التي تحطمت وما نتج عنه من اضطراب في الملاحة الجوية الأمريكية، كما لحقت الخسائر الفادحة المقدرة بملايير الدولارات عددا من الشركات، وهو ما سيؤثر سلبا على النظام الاقتصادي العالمي الذي تتزعمه الولايات المتحدة.

وهي الخسائر الاقتصادية التي قدرها البعض بثلاثة أضعاف ما تكبدته أمريكا أثناء الهجوم العسكري الياباني الكاسح على قاعدة "بيرل هاربر" في المحيط الهادي خلال الحرب العالمية الثانية، وثمن إجمالي الخسائر البشرية الأمريكية طيلة حربها في فيتنام.

وتكبر هذه الخسائر إثر إقدام العديد من الشركات غير الأمريكية على نقل رساميلها وعملياتها إلى خارج الولايات المتحدة، مخافة اتهامها بتمويل "الإرهاب"، هذا بالإضافة إلى الخسائر التي تحملتها الشركات الأمريكية الكبرى أيضا نتيجة لإقدام بعض فعاليات المجتمع المدني ببعض الدول العربية والإسلامية على الدعوة لمقاطعة السلع الأمريكية كرد فعل على السياسة التعسفية لهذا البلد عقب الأحداث.

وعلى المستوى العسكري، يمكن القول أن استهداف وزارة الدفاع الأمريكي وضرب قلب نيويورك، هو بمثابة تحطيم لأسطورة أمريكا الآمنة والقوية أو على الأقل إثبات نسبيتها، فهذا الحادث أبرز نوعا جديدا من المواجهة العسكرية في الساحة الدولية، وهي "الحرب" غير المتكافئة بين طرف واضح المعالم وطرف شبح، وهو ما يعد من أخطر المواجهات لما نتج عنه من حالة الهلع والفزع في أوساط المجتمع الأمريكي، بعد أن أضحى يواجه خطرا غير محدد المعالم تجاوز خطر "الدول المارقة"، ولم تستطع الأساطيل العسكرية الأمريكية ولا الترسانة النووية ولا الصواريخ الاستراتيجية ولا المخابرات إيقافه[1]، ونرى أن خسارة الولايات المتحدة في هذا الجانب كبيرة بالنظر إلى أن "عدوها" أسامة بن لادن الذي اعتبرته مسؤولا رئيسيا عن الأحداث، كان معلوما لديها وما فتئ يتوعدها من حين لآخر بعمليات انتقامية دون أن تتمكن من ضبط نشاطاته في هذا الشأن رغم إمكانياتها.

وعلى مستوى الريادة الديبلوماسية دوليا، فإن انشغال الولايات المتحدة بمشكلتها الضخمة فوت عليها فرصة التدخل ديبلوماسيا بشكل فعال في العديد من القضايا الدولية البارزة (قضية الشرق الأوسط مثلا).

ومن ناحية أخرى، فإن العديد من الإجراءات السياسية والأمنية التي اتخذتها هذه الدولة عقب الأحداث سيكلفها خسائر كبيرة، فالقيود على الهجرة نحوها سينعكس سلبا على مكانتها كمركز لجذب الكفاءات، بل وقد يؤثر سلبا على مكانة جامعاتها[2].

---

[1]- للإشارة فقط، فالولايات المتحدة تخصص لميزانيتها العسكرية ما يقدر بحوالي 30 بالمائة من الإنفاق الإجمالي العالمي في هذا الشأن.

[2]- نشير هنا إلى أن الكثير من المؤتمرات العلمية الدولية التي تشرف على تنظيمها مؤسسات أمريكية، أصبحت تعقد خارج الولايات المتحدة، تفاديا لعراقيل الهجرة.

وإذا كانت إسرائيل قد ربحت بعض الأوراق السياسية كما رأينا، فإن الاقتصاد الإسرائيلي قد تأثر سلبا بهذه الأحداث، حيث أعلن بنك إسرائيل المركزي في بداية شهر نونبر لعام 2002 أن الأجانب سحبوا ما قيمته 340 مليون دولار من إسرائيل في هذه الأجواء التي أعقبت العمليات.

ولقد تأثرت حركات التحرر في العالم سلبا بفعل هذه الأحداث أيضا، بعدما أضحت الولايات المتحدة تصر على عدم التمييز بين العنف "المقبول" والعنف "المنبوذ" أي بين حركات التحرر المشروعة والإرهاب السياسي المحرم، وقد برز التضييق على هذه الحركات من خلال استصدار أمريكا للائحة تضم أسماء لمجموعات تعتبرها "إرهابية"، والعمل على تجميد أرصدتها المالية بالخارج ثم الضغط على الدول التي تستضيفها، وتبدو حالة القوى التحررية الفلسطينية واضحة في هذا الشأن بفعل الضغوطات والجهود الإسرائيلية والأمريكية الرامية إلى إلصاق تهمة "الإرهاب" بها.

والأمن القومي والإقليمي العربي والإسلامي الذي تصدع مع دخول السادات في اتفاقيات ثنائية مع إسرائيل وتدهور مع اندلاع أزمة الخليج الثانية، وصل إلى مرحلة الاحتضار بعد هذه الأحداث، من خلال تعزيز التواجد الأمريكي بالمنطقة العربية وخلق تصدع في المواقف العربية إزاء التحالف الأمريكي لمواجهة "الإرهاب"، ناهيك عن ممارسة الضغوطات والرقابة على آخر معقل إسلامي (باكستان) يجسد التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل.

أما منظمة الأمم المتحدة التي تدخلت بشكل غير مسبوق في معظم الأزمات الدولية من خلال جهاز مجلس الأمن - وبمنطق أمريكي- بعد نهاية

الحرب الباردة، فقد تقاعست أمام هذه الأزمة التي احتكرت الولايات المتحدة دواليب إدارتها. وهكذا يمكن القول أنه رغم حصول هذه المنظمة قبيل الأحداث على جائزة نوبل للسلام تكريما لجهودها في مجال المحافظة على السلم والأمن "الدوليين"، فإنها فقدت المزيد من مصداقيتها، بفقدان ثقة شعوب العالم فيها، بعدما سلكت موقف المتفرج أمام هذه الأزمة، حيث اكتفت بمنح الولايات المتحدة الضوء الأخضر للتدخل الزجري في أفغانستان.

من ضمن الخاسرين جراء هذه الأحداث أيضا هناك الشعب الأفغاني الذي دفع بضحاياه من الأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء ثمن جرم لم يرتكبه.

ثم هناك الجالية العربية والإسلامية بأمريكا والدول الغربية التي كابدت ويلات التهجم والاعتداء والمهانة بهذه الدول جراء الدعاية الغربية والصهيونية التي ما فتئت تخلط بين "الإرهاب" والإسلام.

كما نجد الاقتصاد العالمي قد تأثر سلبا بفعل هذه الأحداث، وكان منطقيا أن تطال الخسارة محيط الاقتصاد الدولي بعد أن أصابت المركز (الولايات المتحدة الأمريكية)، وفي هذا الشأن تأثرت معظم القطاعات الدولية (الملاحة الجوية، السياحة، التجارة الخارجية، تدفق الرساميل الدولية... الخ).

أخيرا يمكن القول إن السلم والأمن الدوليين كان تأثره سلبيا بهذه الأحداث، فبعد أن كان هناك اتجاه حثيث نحو خفض الإنفاق العسكري بسبب العولمة بعد نهاية الحرب الباردة، تزايد هذا الإنفاق بشكل مهول سواء داخل الولايات المتحدة أو في غيرها من بلدان العالم.

كما أن حقوق الإنسان وحرياته في الولايات المتحدة وفي الدول الغربية وفي غيرها من دول العالم، أصبحت تتعرض للعديد من القيود بذريعة مكافحة "الإرهاب".

إن ما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية من دمار وقتل للأبرياء لا يمكن لأي مرء إلا أن يدينه ويعتبره عملا غير مشروع، ولكن ليس إلى حد القبول المطلق للرد الأمريكي الذي تمخض عنه قتل المدنيين الأفغان بشتى أنواع الأسلحة المتطورة والمحظورة دوليا ودون رقيب أو مبرر قانوني مقنع وكافي.

ويمكن القول أن ما قامت به الولايات المتحدة في هذا الشأن هو شكل من أشكال العنف السياسي المحظور دوليا، وهو يندرج ضمن أشكال العدوان وإرهاب الدولة، ذلك أن مكافحة "الإرهاب" بالإرهاب ذاته، قد تكون لها نتائج عكسية وخيمة تذكي وتشجع تنامي هذه الظاهرة عوض القضاء عليها من جذورها، لأن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم وفق ضوابط تجد سندها في العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية التي نذكر من بينها: اتفاقية طوكيو لسنة 1967 واتفاقية لاهاي لسنة 1970 واتفاقية مونتريال لعام 1971 المتعلقة بحماية الملاحة الجوية وبروتوكول 24 فبراير 1988 المكمل لها ثم الاتفاقية الدولية لمناهضة خطف الرهائن الموقعة في نيويورك بتاريخ 17 دجنبر 1989 وأخيرا، الاتفاقية الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة ضد الملاحة البحرية والموقعة في روما بتاريخ 10 مارس 1988.

إن المخاطر التي أضحت تهدد الولايات المتحدة الأمريكية ليست هي نفسها فقط وبالضرورة المخاطر التي تهدد الإنسانية جمعاء، ومن تم فتركيز المجتمع الدولي على مشكل "الإرهاب" ومكافحته يجب أن لا يكون ولا يتم على حساب المشروعية الدولية أولا، وعلى حساب المواجهة الجماعية لمخاطر وأولويات أكثر إلحاحا ثانيا، من قبيل الأمراض الفتاكة والفقر والمجاعة وتجارة المخدرات واستغلال الأطفال والجريمة المنظمة وتلوث البيئة والمشاكل المرتبطة بحرب المعلوميات والديموقراطية وحقوق الإنسان و"الإرهاب" . أيضا . الذي تنامت مخاطره وتطورت أساليبه وتغيرت مجالاته والذي يتطلب تحديدا دقيقا لمفهومه من قبل أعضاء المجتمع الدولي بشماله وجنوبه، وذلك لقطع الطريق على كل القوى التي تحاول استغلال غموضه - الإرهاب - خدمة لأغراضها الضيقة.

وعموما أثبتت هذه الأحداث الفجائية أن العوامل المهددة للسلم والأمن الدوليين تتطور بتطور المجتمع الدولي وأن هذا الأخير لا زال يعاني من مرحلة العتمة والضبابية التي يتماهى ويختلط فيها الشرعي باللاشرعي، ومن تراجع مبادئ قانونية دولية كمبدأ السيادة وعدم التدخل لصالح "مبادئ" جديدة كالتدخل والكيل بمكيالين، وهي مرحلة قد تطول طالما تتم فيها معالجة الأعمال غير المشروعة دوليا بعمل غير مشروع أيضا ويتغلب فيها منطق القوة والمصلحة على منطق العدالة والقانون.

المحور الثاني:

قراءات في إشكالية الضلوع

إن ما عرفته الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث مرعبة، طرح مجموعة من التساؤلات، سواء في علاقتها بالجناة أو البواعث.

فالمسؤولون الأمريكيون وفي غمرة حملة إعلامية عشواء، وجهوا أصابع الاتهام منذ البداية وكالعادة عند كل بلاء يحل بأمريكا داخليا أو خارجيا إلى عناصر كلها عربية وإسلامية، بالرغم من أن أعداء أمريكا وباعتراف منها كثر سواء في الداخل أو الخارج.

أولا: أعداء كثر ومتهم وحيد

بعد مرور حوالي عشر سنوات لم يحدث فيها اختطاف أية طائرة أمريكية، جاءت أحداث 11 شتنبر ليتم خلالها اختطاف خمس طائرات دفعة واحدة.

وقد سربت السلطات الأمريكية منذ البداية لائحة بأسماء مجموعة من العناصر المنحدرة من دول عربية وإسلامية، متهمة إياها بالضلوع في الحادث، وكأن ركوب الطائرات محظور مسبقا على العرب والمسلمين فقط، فالطائرات المتفجرة - ولا شك - أنها كانت تضم عناصر متباينة في جنسياتها ومذاهبها الدينية. ولعل ذلك ما يبرز لنا الخلفيات التي ينطوي عليها الاتهام، خاصة وأن العديد ممن وردت أسماؤهم ضمن اللائحة السوداء ثبت فيما بعد أنهم على قيد الحياة ويمارسون أعمالهم ببلدهم الأصلي

أو توفوا من زمان، مما كشف نسبية هذه الاتهامات التي وجهت في عز الغضب والانفعال الأمريكيين وقبل إجراء تحقيقات في هذا الشأن، والغريب في الأمر أنه ولا اسما واحدا ورد ولو عن خطإ لعنصر غير عربي أو غير مسلم ضمن هذه اللائحة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعلم جيدا وأكثر من أي طرف آخر مدى الحقد الذي تكنه لسياساتها معظم شعوب العالم والذي تغطيه المجاملات الرسمية، فالرئيس الأمريكي أنى حل وارتحل عبر بقاع العالم في أوربا، آسيا، أمريكا اللاتينية وإفريقيا إلا وتلحقه التظاهرات والاحتجاجات الشعبية المنددة بالسياسة الخارجية الأمريكية التعسفية التي لا تعكس ديموقراطية هذا البلد داخليا، من قبيل دعم الأنظمة الديكتاتورية والتدخل في شؤون الدول وفرض عقوبات زجرية ضدها. ونذكر من ضمن الدول غير العربية وغير الإسلامية التي لاقت الويلات من سياسة أمريكا: اليابان إبان الحرب العالمية الثانية، كوريا الشمالية، كوبا، الفيتنام، الشيلي، نيكاراغوا، غرينادا، هايتي، كولومبيا، يوغوسلافيا...

لقد ذكر بعض الباحثين الاستراتيجيين أن هناك سيناريوهات لحوالي 4000 جهة يمكن أن تكون مسؤولة عن هذه العمليات في غياب الحقيقة الدامغة والمقنعة، وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر مجموعة من الأطراف على سبيل المثال لا الحصر التي يحتمل أن تكون ضالعة في هذه العمليات: فهناك بعض القوى اليوغوسلافية المؤيدة للرئيس اليوغوسلافي السابق "سلوبودان ميلوسوفيتش"، والتي سبق أن هددت الولايات المتحدة الأمريكية علانية برد فعل عنيف في حالة اعتقال هذا الأخير ومحاكمته.

وبالنظر إلى الأهمية الحيوية لمنطقة "بوسطن" ونيويورك وواشنطن (أماكن وقوع العمليات) التي تخضع لرقابة أمنية مشددة، وباستحضار بعض الأخبار التي أفادت بوقوع خلل شل أجهزة الكومبيوتر التابعة للبانتغون، بالموازاة مع وقوع الأحداث، لم يستبعد البعض من أن يكون ذلك بمثابة رسالة تحذيرية روسية أو صينية يتم من خلالها إبراز التفوق التكنولوجي الذي يتيح تعطيل عمل الأجهزة الإلكترونية الأمريكية في المجال العسكري.

كما أن الولايات المتحدة ذاتها تضم بداخلها أكثر من 1000 مجموعة تحرض على العنف من ضمنها أكثر من 400 ميليشيا مسلحة منتشرة في مختلف التراب الأمريكي، ونذكر من ضمن هذه الجماعات المتطرفة التي تضم أزيد من خمسة ملايين فرد وتحمل كراهية علنية شديدة للحكومة الفيدرالية الأمريكية: الوطن الآري، مالكو السلام في أمريكا والجيش الشعبي وكوكلوس كلان والفهود السود والوطنيون المسيحيون... وقد سبق لبعض هذه الجماعات أن نفذت أعمالا إرهابية خطيرة في السنوات الأخيرة داخل التراب الأمريكي، كحادث "روي لايدج" سنة 1992 وحريق "الديفيديين" في واكو سنة 1993 وحادث المبنى الفيدرالي في "أوكلاهوما" الذي خلف 168 قتيلا و500 جريحا سنة 1995.

ولا ننسى في هذا الإطار أيضا ضحايا حرب الخليج الثانية من الجنود الأمريكيين - المصابين بمرض حرب الخليج الغامض- والذين أهملت السلطات الأمريكية قضيتهم الإنسانية لأسباب سياسية صرفة، خاصة وأن العمليات المنفذة لا تخلو من لمسات عسكرية احترافية، فالصحفي والكاتب الفرنسي "تيري ميسان" في كتابه "الخدعة الرهيبة" شكك في الرواية

الرسمية الأمريكية بصدد هذه العمليات، معتبرا أنه لم تسقط أية طائرة فوق مبنى البانتغون، وإنما تم التفجير بشكل مدبر من الأسفل، مؤكدا أن هذه العمليات هي من تدبير أمريكيين في مواجهة أمريكيين آخرين، بينما يرى الدكتور محمد خلف أن تنظيم القاعدة - المتهم الرئيسي في الأحداث - هو تنظيم خرافي، لأنه لم يظهر في حرب أفغانستان بالشكل القوي الذي صورته به الولايات المتحدة، ويضيف بأن ما حدث هو بمثابة انقلاب للاستيلاء على السلطة في البيت الأبيض... شاركت فيه أطراف متعددة اقتصادية وحكومية وعسكرية من الداخل الأمريكي ومعها أطراف إسرائيلية وبريطانية من الخارج، وكان الهدف من وراء ذلك هو محاولة السيطرة على العالم من خلال البيت الأبيض[1]، وفي نفس الاتجاه يذهب "لندون لاروش" المرشح الأمريكي للرئاسة على مدى عدة أعوام، فهو يعتقد بأن انقلابا وقع في أمريكا لفرض سلطة المجتمع الصناعي العسكري ولشن "حروب دينية" لا تتوقف عادة إلا بفوز طرف على آخر، بينما أشارت الدكتورة "تاتيانا كارياجينا" الباحثة الروسية المتخصصة في الاقتصاد الأسود (عالم الجريمة والسوق السوداء) أن الذين يقفون وراء الهجمات ليسوا أفرادا متعصبين دينيا، بل مجموعات سرية من الطغمة المالية التي تريد إركاع أمريكا وإخضاعها لنفوذها، مشيرة أيضا إلى وجود عمليات واسعة ومكثفة لشراء وبيع الأسهم قبيل حدوث العمليات، وكان مخططوها أرادوا الاستفادة من وقوعها[2]، وأوضح "توماس تودرا" المختص في شؤون روسيا والصين في مكتب المخابرات البحرية الأمريكية، أنه من غير المعقول أن يكون شخص

---

[1]- مجلة الوفاق العربي، لندن، السنة الثالثة، العدد 36 بتاريخ يونيو 2002. ص 30 و 31.

[2]- مثلا جرت تعاملات تجارية مكثفة في أهم شركات "أمريكان إيرلاينز" و"يونايتد" للطيران بمعدلات أكثر من 25 إلى 100 مرة من النشاط العادي.

واحد مثل "بن لادن" أو مجموعة واحدة (القاعدة) وراء هذه الهجمات، وهو يشير مثلا إلى وجود كتيب أصدره الجيش الشعبي الصيني حول توظيف الطائرات المدنية كقنابل طائرة[1]. وفي حوار أجرته جريدة القدس العربي مع الدكتور المهدي المنجرة نشر بتاريخ 6– 5 أكتوبر 2002، اعتبر هذا الأخير أن الولايات المتحدة شهدت قبيل الأحداث مؤشرات على أزمة تمر بها (التماطل في إفراز نتائج الانتخابات الرئاسية، استفحال قضايا الفساد المؤسساتي، الأزمة الكبيرة في كاليفورنيا بخصوص الطاقة...) مضيفا أن تبعات أحداث 11 شتنبر جاءت لتغطي على هذه المؤشرات.

كما أثيرت تساؤلات بشأن عدم إقدام أية طائرة عسكرية أمريكية على التصدي لأي من الطائرات المختطفة التي ارتطمت بالبانتغون أو ببرجي مركز التجارة العالمي.

هذا طبعا إلى جانب الدور الإسرائيلي المحتمل باعتبار أن إسرائيل كانت أكبر الرابحين بعد هذه العمليات، وهو ما سنتطرق إليه بنوع من التوسع في حينه. أما بخصوص تورط عناصر عربية وإسلامية في العمليات فلن نخوض البحث فيها طالما أن الدعاية الغربية والصهيونية "السوداء" أبدعت وأطالت في تعداد الدلائل التي تثبت الاتهامات الرسمية الأمريكية، إلى الحد الذي جعل الرئيس الأمريكي يسقط في فلتة لسان "مقصودة" لإعلانها حربا صليبية ضد "الإرهاب" منعشا بذلك "نظرية" صدام الحضارات التي ابتدعها هانتينغتون[2].

---

[1]- جريدة الشرق الأوسط - ملحق خاص ع 8688 بتاريخ 11 - 9 - 2002 ص 18.

[2]- من المفارقات الغريبة في هذا الشأن أن السلطات الأمنية الأمريكية أعلنت أنها تمكنت من العثور على جواز سفر أحد الخاطفين بين أنقاض مبنى مركز التجارة العالمي المنهار الذي بلغت فيه الحرارة إلى درجة انصهر معها الحديد.

إن توجيه التهم الأمريكية المصاحبة بأعمال قسرية - غالبا - ضد العرب والمسلمين في مثل هذه المناسبات ليس جديدا في الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكيتين، فقد سبق وأن اتهم المسلمون والعرب بالوقوف وراء انفجار المبنى الفيدرالي "أوكلاهوما"، غير أن ذلك لم يصمد كثيرا أمام مرور الزمن بعد ثبوت تورط متطرف أمريكي وهو في كامل قواه العقلية في العمليات، وقد تم تقديمه للعدالة دون الإشارة لديانته، ثم هناك ضرب مصنع الأدوية في السودان للاشتباه في إنتاجه لمواد كيماوية سامة وعلاقته بأسامة بن لادن وذلك كرد فعل على تفجير سفارتين أمريكيتين بكل من كينيا وتانزانيا، وقد ظهر فيما بعد عدم صدقية هذه المزاعم الأمريكية، وكذلك ضرب ليبيا سنة 1986 بتهمة ضلوعها في تفجير ملهى ليلي بألمانيا يرتاده جنود أمريكيون في غياب أدلة كافية وواضحة، ويبدو أن المنطق الأمريكي في هذا الشأن هو أن المتهم العربي والإسلامي مدان حتى تثبت براءته.

وعموما فحجم هذه العمليات لا يمكن أن يأتي من منظمة بمفردها ولكن بمعية دولة بمخابراتها وإمكانياتها من جهة ولا يمكن أن يأتي إلا من جهات لم تكن في الحسبان أو بمساعدة منها.

ثانيا: الضلوع الإسرائيلي المحتمل

إن إسرائيل التي كانت من ضمن أشد المتحمسين لإلصاق تهمة الإرهاب بالإسلام والمسلمين والعرب بعد وقبل أحداث أمريكا، استفادت كثيرا عقب هذه العمليات وتحققت لها مجموعة من الأهداف التي طالما طمحت لتحقيقها، في حين - ويا للغرابة - جاءت النتائج سلبية في مجملها لحساب الجهات المتهمة رسميا، بدءا باستمرار التعسف الأمريكي في

مواجهة القضايا العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية واستمرار مساندة أمريكا لإسرائيل، مرورا بالتقتيل والدمار الذي لحق بالمسلمين في أفغانستان وبديارهم، والتهديدات الأمريكية المتزايدة التي تستهدف تقسيم بعض الدول العربية والإسلامية كالسودان ثم المضايقات التي تعرضت لها الجالية المسلمة والعربية بأمريكا وأوربا، وصولا إلى احتلال العراق.

وتركيزنا على الضلوع الإسرائيلي في هذه العمليات ينبني على مجموعة من المعطيات والمرتكزات، فجسامة هذه العمليات وأهمية المراكز المستهدفة والوسائل المستخدمة والتسهيلات التي توافرت للقائمين بها، هي إمكانيات تتجاوز قدرات الفصائل والتنظيمات "الإرهابية" ولا يمكن أن تتم إلا بمساعدة دولة أو من طرفها بإمكانياتها المخابراتية والتكنولوجية والمالية والبشرية، فالتاريخ - وبحسب اعتقادنا- لم يشهد سابقة خطيرة من هذا النوع، تورطت فيها جماعة أو تنظيم. ويبدو أن هذه الدولة المفترضة تحظى أيضا بثقة كبيرة في الأوساط الأمريكية، ناهيك عن توغلها في مختلف قطاعاتها الحيوية، ولا نعتقد أن هناك دولة في العالم تنطبق عليها هذه الشروط والمواصفات أكثر من إسرائيل، ذلك أن هذه الأخيرة تتمتع بثقة أمريكية منقطعة النظير ودعم معنوي ومادي كبيرين منها، هذا بالإضافة إلى ما تناقلته وسائل الإعلام وبعض المراقبين من اختراق المخابرات الإسرائيلية "الموساد" لنظيراتها الأمريكية، ناهيك عن النفوذ اليهودي المتنامي داخل هذا البلد من خلال توغله في مؤسساته الحيوية: المالية، السياسية والاستراتيجية بالشكل الذي يسمح له بتأمين مثل هذه العمليات.

فمن يستطيع أن يجعل الرئيس الأمريكي - وفي سابقة خطيرة وفريدة من نوعها- يختبئ لمدة في مكان مجهول، مع إصراره على عدم الالتقاء بنائبه مخافة تعرضهما لعملية اغتيال محتملة قد تعصف بالاستقرار الأمريكي، خاصة بعد تمكن الجهات المسؤولة عن هذه العمليات من اكتشاف واختراق الشيفرات المرتبطة بتنقل الرئيس؟

هل تستطيع منظمة أو جهة خارجية كيفما كان نوعها أن تخلق هذا الجو المريع في أمريكا؟ طبعا هذا لن يتأتى إلا لجهات معرفتها بأمريكا تتجاوز التلقين والدراسة والسفر لمهمة... إلى التغلغل في الجسم الأمريكي، وتبدو حالة "الطفل المدلل" لأمريكا "إسرائيل" واردة في هذا الشأن. ولعل السياسة الإسرائيلية الواقعية التي تنبذ الأخلاق وتقدس المصالح وتحرص على تطبيق المذهب الميكيافيلي تحقيقا لمصالحها، إلى حد الإساءة إلى بني جلدتها وحلفائها تجعلنا لا نفاجأ بمثل هذا السلوك المفترض، ففي سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ثبت تورط المخابرات الإسرائيلية "الموساد" مثلا في تفجير أماكن يرتادها اليهود في مصر، لتشجيعهم على الهجرة نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة، وإذكاء نار الحقد "اليهودي" تجاه العرب والمسلمين من جهة أخرى.

إن الظرفية التي وقعت خلالها الأحداث تثير مجموعة من الشكوك المرتبطة بهذا الضلوع المفترض، فقبيل هذه العمليات حققت الانتفاضة الفلسطينية الباسلة إشعاعا وتعاطفا دوليين منقطعي النظير، كما حققت إجماعا وطنيا انتظره الفلسطينيون ونقم عليه الحاقدون، حيث بدأت الأصوات تتعالى في أوربا وأمريكا وحتى داخل إسرائيل بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة. والأكيد أن هذه العمليات سرقت الضوء الإعلامي والرسمي والشعبي

- ولو لمدة - من هذه القضية المحورية في الصراع العربي- الإسرائيلي وحولت الأنظار نحو تطور الأحداث المرتبطة بهذه الأحداث.

ومن ناحية أخرى جاءت الأحداث في فترة بدأت فيها الجالية العربية والمسلمة والتي يصل عددها في أمريكا حوالي سبعة ملايين نسمة تنتبه إلى ضرورة تعزيز وتنظيم تواجدها الاقتصادي والمالي والسياسي وتكريس ثقلها بهذا البلد، خاصة بعد أن أقدمت على تأسيس عدة مراكز عربية وإسلامية، وأضحت تحظى بلقاءات واهتمامات من أقطاب الهرم السياسي الأمريكي، كخطوة إيجابية نحو تكسير الهيمنة والاحتكار الصهيونيين للتأثير على مراكز صنع القرار الأمريكي.

وقائع أخرى لا تخلو من أهمية تصب في هذا الطرح ولم يروج لها المسؤولون الأمريكيون ولا الإعلام الغربي بشكل خاص: فقد رفض جهاز الأمن الإسرائيلي "الشاباك" طلب الرئيس الإسرائيلي شارون بالسفر إلى نيويورك للمشاركة في "مهرجان تضامني مع إسرائيل" أعدت له المنظمات اليهودية والوكالة اليهودية بمبرر أن مكان عقده يشكل خطرا كبيرا على سلامته، وقد أعلن عن إلغاء مشاركته فيه والذي كان مقررا يوم 2001/09/23، قبل الحادث بيوم واحد.

كما كشفت بعض المصادر الإعلامية عن أنباء تحدثت عن غياب مريب لحوالي 4000 عامل وموظف "يهودي" بمركز التجارة العالمي عن عملهم يوم وقوع الحادث. هذا زيادة على ما تناولته بعض الصحف الدولية بخصوص القبض على خمسة سياح إسرائيليين ضبطوا قرب البرجين يصورونهما لحظة تحطمهما وهم يضحكون ويرقصون ساخرين من

الأمريكيين المفزوعين، والغريب في الأمر أن رئيس بلدية نيويورك أمر شخصيا بالإفراج عنهم بعد تدخل ديبلوماسيين إسرائيليين، بل تحدثت مصادر أخرى عن ضبط إسرائيليين آخرين وبحوزتهم خرائط لمواقع منشآت نووية أمريكية بعد العمليات بأيام قلائل، وقد أطلق سراحهم دون التحقيق معهم.

كما أن وزارة العدل الأمريكية كشفت في بداية شهر مارس 2002 عن وجود شبكة تجسس إسرائيلية واسعة تنشط في مواقع حساسة بالمدن الأمريكية الرئيسية، ويشتبه في تخطيطها لاعتداءات 11 شتنبر.

إن احتمال التورط الإسرائيلي في العمليات يجد سنده في النتائج الإيجابية التي حصدتها إسرائيل عقب الأحداث وهي نتائج لم تنلها أية دولة أخرى بما فيها الجهات المتهمة رسميا والتي لم تجن سوى الدمار والدماء والكراهية الغربية.

فهذه الأحداث شكلت مناسبة لمتابعة العديد من الدول العربية والإسلامية المندرجة ضمن لائحة الستين بلدا المتهمة بدعم "الإرهاب" من المنظور الأمريكي، بدءا بتدمير أفغانستان والتنكيل بسكانها، واحتلال العراق بذريعة تطوير ترسانته العسكرية في غياب المفتشين، واتهام سوريا بتطوير صواريخ محملة برؤوس كيماوية وفرض عقوبات أمريكية عليها، واتهام مصر باستيراد صواريخ أرض – أرض من كوريا الشمالية واتهام السعودية بالتسامح مع القوى المؤيدة "للإرهاب" واتهام لبنان وإيران وسوريا بتشجيع حزب الله المتهم "بالإرهاب" وتجديد الرئيس بوش للعقوبات الانفرادية المفروضة على السودان رغم انشغاله بتداعيات العمليات، واتهام الصومال

باحتضان عناصر ومعسكرات لهما علاقة بتنظيم القاعدة، ومحاولة فرض إصلاحات "ديموقراطية" على الدول العربية. وطبعا كل هذا يشكل مبررا وتحضيرا لتوجيه ضربات قد تكون عسكرية واقتصادية أو سياسية إلى هذه الدول، وهو ما يخدم إسرائيل التي نجحت "لوبياتها" المتواجدة بأمريكا في إسكات كل من حاول التشكيك في طبيعة الاتهامات الأمريكية الرسمية.

ثالثا: تصريف الاحتمالات

وفي ظل هذه الاحتمالات، قد ينطوي توجيه التهم إلى عناصر إسلامية وعربية ومتابعتها، وذلك دون الإشارة لاحتمال ضلوع قوى أخرى - من قبيل ما ذكرنا - على خلفية امتصاص غضب ونقمة الشعب الأمريكي على حكومته من ناحية وتلافي إمكانية التشكيك في مصداقية حليف رسمي تاريخي هو "إسرائيل" من ناحية أخرى، ثم الحؤول دون كشف الأوضاع الداخلية الأمريكية المنخورة والمتناقضة، واستياء مواطنيها من سياساتها - هذا في حالة ضلوع قوى داخلية أمريكية - الشيء الذي يتناقض وريادتها الدولية وديموقراطيتها الداخلية المزعومة.

وبالتالي تصريف الرأي العام الداخلي والدولي بعيدا عن أمريكا باتجاه أفغانستان وهو ما يعرف باستراتيجية الإدارة بالأزمات أي إدارة أزمة عن طريق افتعال أزمة أخرى.

إن احتمالات ضلوع إسرائيل أو أطراف داخلية أمريكية أو أطراف خارجية أخرى في العمليات لا يمكن نفيها حتى في حالة ثبوت التهم الموجهة للعناصر المسلمة والعربية الواردة، ذلك أن حجم وهول هذه العمليات التي تتجاوز بحجمها ودقتها وخطورتها كل المنظمات المعروفة،

يبرز بما لاشك فيه أن هناك جهات لها دراية جيدة بالفضاء والمجتمع الأمريكيين واكبت تأمين هذه العمليات، وهو الرأي الذي عبر عنه العديد من المفكرين العرب والغربيين على حد سواء كمحمد حسنين هيكل، وهذا ليس بغريب خاصة وأن مصادر إعلامية مهمة أشارت إلى بروز أدلة أولية مهمة تبرز ضلوع عناصر أمريكية في الهجمات بالجمرة الخبيثة على أمريكا، وهو ما أكده نزوع هذه الأخيرة إلى الصمت بهذا الخصوص، بل هناك من لاحظ أن التوقيت الذي أثيرت فيه ضجة الجمرة الخبيثة بعد الأحداث مباشرة، جاء لنشر الذعر والتحكم بعقول الأمريكيين الذين لم يتخلصوا بعد من هول فاجعة الحادي عشر من شهر شتنبر، ومنع الكونغرس من الاجتماع لتقصي الحقائق وابتزاز المؤسسات الإعلامية (استهداف صحفيين بالجمرة الخبيثة) للتمكن من فرض إجراءات استثنائية على الشعب الأمريكي وشن الحرب على أفغانستان دون حجج قانونية دامغة. كما تم اعتقال حوالي عشرين موظفا أمريكيا في مطار "لوجان" في بوسطن الذي أقلعت منه الطائرتان اللتان استهدفتا مركز التجارة العالمي وهم يحملون وثائق إدارية مزورة، ناهيك عن الضجة الإعلامية والسياسية التي أثيرت حول تقصير الرئيس الأمريكي "جورج بوش الإبن" في مواجهة ورد الأخطار المحدقة بأمريكا وعجزه عن تأمين سلامة المواطن الأمريكي الذي ارتضاه رئيسا له، خاصة بعد بروز أدلة تثبت أنه كان على علم مسبق من قبل المخابرات الأمريكية بإمكانية تعرض الولايات المتحدة لعمليات "إرهابية" خطيرة.

ونعتقد أخيرا أن طرح هذه الاحتمالات يظل مشروعا ومنطقيا طالما غابت الأدلة الدامغة التي تحفظت الولايات المتحدة على نشرها في حينها

لغرض في نفس يعقوب، خاصة وأن إلصاق التهمة بعناصر عربية وإسلامية جاء بناء على احتمالات منذ البداية أيضا، وحاولت الولايات المتحدة تأكيدها بمنطقها ووسائلها الخاصين.

المحور الثالث:

التدخل الأمريكي في أفغانستان:
بين قوة القانون وقانون القوة

تنص المادة الثانية من الميثاق الأممي في فقرتها الرابعة على امتناع أعضاء الهيئة في علاقاتهم عن استخدام القوة أو التهديد بها أو بأي شكل يتعارض وميثاق الأمم المتحدة، كما منعت نفس المادة أيضا في فقرتها السابعة التدخل في شؤون الدول وربطت ذلك باستثناءين هما: حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي (المادة 51 من الميثاق) وحالة تدخل المنظمة لمواجهة تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو أعمال الاعتداء (المادتين 41 و 42 من الميثاق).

ومن خلال هذه الضوابط، يتضح أن مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية هو مبدأ أساسي وملازم لمبدأ السيادة، ولذلك أحاطه الميثاق بعناية خاصة وأفرد له اهتماما كبيرا.

وإذا كانت ظروف الحرب الباردة قد أسهمت إلى حد كبير في احترام هذا المبدأ، وبخاصة في جانب عدم التوسع في تطبيق مجلس الأمن لهذين الاستثنائين بفعل ما أصابه من شلل جراء الصراع بين الشرق والغرب، فإن هذين الاستثنائين أصبحا يشكلان إلى حد ما قاعدة عامة بعد

سقوط الاتحاد السوفيتي وما تلاه من انفراد الولايات المتحدة بالشأن الدولي والأممي، بل إن المبدأ ذاته (عدم التدخل) أصبح نسبيا بفعل توسع المجلس في تكييف وتفسير بنود الميثاق الموجبة للتدخل خاصة بعد أن برزت مخاطر وأولويات جديدة في خطاب "الجماعة الدولية" كالصراعات الإثنية والعرقية والمشاكل الناجمة عن التحولات الديموقراطية وخرق حقوق الإنسان ومشكل "الإرهاب"... فالعديد من الدول كالولايات المتحدة وإسرائيل أضحت تتذرع بهذه المبررات للعدوان على الشعوب والدول في كثير من الحالات وذلك عبر تكييف منحرف لبنود الميثاق الأممي (تدخل انفرادي) أو من خلال الحصول على الضوء الأخضر من مجلس الأمن (تدخل جماعي).

والأحداث الأمريكية الأخيرة التي تجاوزت تداعياتها الخطيرة التراب الأمريكي إلى المستوى الدولي، شكلت مناسبة لمجلس الأمن لإدراجها ضمن الأعمال المهددة للسلم والأمن الدوليين في قرار له، والإقرار- بالتالي- بحق الولايات المتحدة في الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي لمواجهتها، وهو ما طرح أكثر من سؤال، سواء بخصوص القرار ذاته من ناحية أو بخصوص تطبيقه ميدانيا من ناحية ثانية.

أولا: مرتكزات التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان

في الثاني عشر من شهر شتنبر 2001 أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1368، يعطي من خلاله المرجعية والمشروعية للرد العسكري الذي كانت الولايات المتحدة تهيء له، حيث نص على أن المجلس "يعتبر العمليات الإرهابية التي تمت بتاريخ 11 شتنبر 2001 مثل أية عملية

للإرهاب الدولي، هي بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين"، ويعترف لها كذلك بالحق في الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي طبقا للفصل 51 من الميثاق الأممي الذي ينص على أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى وجماعات في الدفاع على أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة"، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي...".

وحق الدفاع الشرعي أقرته أيضا التشريعات الداخلية باعتباره رد فعل طبيعي ومنطقي لدرء المخاطر المباشرة والمحدقة، غير أن هذا الحق لم يترك ليطبق جزافا وبشكل مطلق، وإنما أحاطه المشرع الدولي - كما الداخلي- بمجموعة من الضوابط والشروط، حتى لا يكون ذريعة ومطية للترهيب والاعتداء وتحقيق المصالح الضيقة، ذلك أن حق الدفاع الشرعي (دوليا) يجب أن يكون آنيا ومحدودا في الزمان والمكان حتى لا يتحول إلى عمل انتقامي مرتب يحرمه القانون الدولي وحتى يتم فتح المجال للمجلس للتدخل والقيام بما تمليه عليه مهامه في هذا الشأن.

كما يجب أن يكون مناسبا، أي أن حجم رد الفعل يجب أن يكون ملائما ومتناسبا مع الفعل ولا يفوقه خطورة، فمثلا لا يجوز لدولة تعرضت لصاروخ تقليدي من قبل دولة مجاورة أن ترد بصاروخ غير تقليدي (محمل برأس نووي، بيولوجي، كيماوي...) بمبرر ممارسة هذا الحق.

ثم هناك شرط أساسي آخر وهو أن تكون الدولة التي ستقدم على ممارسة هذا الحق قد تعرضت لاعتداء عسكري نظامي أي من قبل دولة أو من جهات تدعمها.

ومن جانب آخر يلاحظ أن هذا القرار يثير مجموعة من الملاحظات سواء في علاقتها بسرعة اتخاذه القياسية أو بمضمونه.

إن ما يتبادر إلى الذهن لأول مرة عند ملاحظة هذا القرار هو السرعة الفائقة التي اتخذ بها والإجماع الذي حظي به داخل المجلس، فهو جاء بعد يوم واحد فقط من وقوع الأحداث، وهو ما لم يعهد في هذا الجهاز، خاصة عندما كان يتعلق الأمر بمباشرة أزمات خطيرة بدول مستضعفة أو لا قيمة لها من منظور المصلحة الأمريكية، فهذا الجهاز لم يستطع حتى تشكيل لجنة دولية لتقصي حقائق الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، كما لم يستطع أيضا تشكيل قوة دولية لحماية هذا الشعب الأعزل من هذه الجرائم اليومية بفعل الضغوطات الأمريكية . الإسرائيلية على هذا الجهاز وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

الملاحظة الأخرى المرتبطة بمضمون هذا القرار هي أنه اعتبر العمليات "الإرهابية" التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين، ارتكز عليها - في إطار الفصل السابع من الميثاق- لشرعنة الرد العسكري الأمريكي، وقد سبق للمجلس أن اتخذ قرارا مماثلا اعتبر فيه الأعمال "الإرهابية" من ضمن العوامل المهددة للسلم والأمن الدوليين في قراره رقم 731 بتاريخ 1992 المرتبط بأزمة "لوكربي". ويأتي هذان القراران في سياق تكريس ما أصبح يعرف بالعوامل الجديدة المهددة للسلم والأمن الدوليين، والتي تبلورت ضمن اهتمامات المنظمة الأممية منذ مؤتمر القمة للدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي المنعقد في

31 يناير 1992، التي تمحورت إلى جانب رفض الإيديولوجيات وتقوية دور مجلس الأمن والأمين العام الأممي وتفعيل الديبلوماسية الوقائية حول "مكافحة الإرهاب" بشتى أنواعه والنظم المساندة له بكل الوسائل الزجرية المتاحة من عقوبات ديبلوماسية واقتصادية وعسكرية. وقد يبدو من الوهلة الأولى أن هذه الإجراءات الأخيرة موضوعية ومثيرة للارتياح، غير أن الخطاب الذي تبنته هذه القمة تعمد الخلط بين الإرهاب كعمل محظور وبين ممارسة الكفاح التحرري المشروع، وهو ما أثار عدة تحفظات وتخوفات في أوساط الدول المستضعفة من أن يكون ذلك بداية لشرعنة وتبرير التدخل في شؤونها وخنق حركات التحرر في العالم تحت هذه الذرائع، خاصة وأن الأمم المتحدة ولحد الساعة لم تنجح في بلورة مفهوم دولي واضح ودقيق "للإرهاب"، باستثناء تلك الجهود غير الملزمة التي قامت بها الجمعية العامة في هذا الخصوص والتي لم تلق إجماعا دوليا بفعل رفض عدد قليل من الدول الغربية كالولايات المتحدة وإسرائيل لها بسبب تمييزها (جهود الجمعية العامة) بين الأعمال الإرهابية المحرمة والكفاح التحرري المشروع، ونذكر في هذا الشأن القرارات: 3034 دجنبر 1972، 147/32 دجنبر 1978، ثم قرار بتاريخ 17 دجنبر 1979 وآخر بتاريخ 7 دجنبر 1987...

وأيضا الاتفاقات الدولية الخاصة بهذا الشأن، كاتفاقيات طوكيو 1967، لاهاي 1970 ومونتريال 1971 المرتبطة بحماية الملاحة الجوية واتفاقية روما 1988 الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة ضد الملاحة البحرية ثم اتفاقية نيويورك 1989 المناهضة لخطف الرهائن والتي تناولت الظاهرة من زوايا معينة.

ويبدو هنا أن هذا القرار . الذي صدر بناء على الفصل السابع من الميثاق . وبتكييفه لهذه الأعمال "الإرهابية" غير النظامية وغير العسكرية والتي تتجاوز بنود الميثاق ذاتها، جعل هذه العمليات معادلة للقصف بالصواريخ والطائرات والبوارج الحربية، قاطعا بذلك الطريق على إعمال الاتفاقيات الدولية الواردة في هذا الشأن وجعلها بدون فائدة وجدوى رغم أنها عمل اتفاقي يجسد إرادة دولية نحو مكافحة قضايا من هذا النوع. حقيقة أن نتائج العمليات جاءت مدمرة ومساوية في تجلياتها لأعمال عدوانية عسكرية، لكن المشكل الذي يطرح عند تكييف بنود الميثاق المرتبطة بإعمال حق الدفاع الشرعي وتطبيق مقتضيات الفصل السابع هو الاصطدام بالطرف/الشبح الذي ارتكب هذه الأعمال، والآليات غير العسكرية الجديدة المستخدمة في إنجازها والتي تتجاوز منطوق المادة 51، مما يصعب بل ويستحيل معها هذا التكييف[1].

كما أن القرار سمح للولايات المتحدة وذلك بناء على معلوماتها الأمنية والمخابراتية الخاصة، وليس بناء على معلومات لجان وبعثات تقصي الحقائق التابعة للمجلس، بالتدخل عسكريا في إطار ممارسة حق الدفاع الشرعي ضد طرف خارجي مفترض غير معلوم وكانت التحقيقات جارية بشأن معرفته، ولا شك أن موقف المجلس سيكون حرجا وستتحمل الأمم المتحدة مسؤولية دولية جسمية وستفقد المزيد من مصداقيتها إذا ما أثبتت

[1]- إدريس لكريني: التدخل العسكري الأخير في أفغانستان بين الشروعية الدولية والتعسف الأمريكي، القدس العربي، لندن، عدد 3931 بتاريخ 5/6 يناير 2002 ص 18.

الأيام القادمة ضلوع أو تواطؤ أطراف داخلية أمريكية في هذه العمليات، لأن حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي هو عمل عادة ما يوجه ضد خصم أو عدو خارجي.

ثانيا: حدود المشروعية الدولية للتدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان

تتجلى المشروعية الدولية في مطابقة التصرف للقاعدة القانونية الدولية، ومن تم فالقول بمشروعية أو عدم مشروعية سلوك دولي معين يستند بالأساس إلى مدى تطابقه مع القواعد القانونية الدولية المرعية والتي تجسدها المواثيق والمعاهدات الدولية وقرارات وتوصيات المنظمات الدولية والإقليمية ومبادئ القانون الدولي وأحكام المحاكم الدولية...

وفي هذا الإطار سنحاول تقييم السلوك الأمريكي في أفغانستان (والذي كانت نوايا القيام به حاضرة لدى الإدارة الأمريكية قبل الأحداث) ومدى علاقته بالمشروعية الدولية التي يجسدها قرار مجلس الأمن رقم 1368 أولا، والقواعد القانونية الدولية الأخرى ثانيا.

ففي الوقت الذي صدر فيه هذا القرار، كانت الولايات المتحدة قد بدأت تنسج خيوط الاتهام لعناصر إسلامية تنتمي لتنظيم القاعدة، وكان على رأس قائمة المتهمين رسميا "بن لادن" الذي كانت تحتضنه وقاعدته حكومة طالبان في أفغانستان، لن نخوض في مدى صحة هذه الاتهامات أو عكسها وسننطلق - تجاوزا- من فرضية صحة هذه الاتهامات الأمريكية حتى لا يحيلنا ذلك على إشكالات أخرى.

إن ممارسة حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي هي شأن اختياري أولا بالنسبة للطرف المتضرر والمعني مباشرة بالفعل وبالنسبة للأطراف الأخرى المعنية بصفة غير مباشرة والمتضررة بشكل أقل ثانيا، غير أننا لاحظنا أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست أسلوبها الترهيبي والترغيبي المعهود، في سبيل الدفع بأعضاء المجتمع الدولي للدخول معها في تحالفها ضد "الإرهاب" أو إلصاق تهمة دعم "الإرهاب" بكل من يتخلف عن ذلك، وهي ترمي في ذلك إلى جعلها حملة دولية من جهة، وتكريس مفهومها الخاص "للإرهاب" من جهة أخرى، ويبدو أنها بهذا السلوك تريد جر الجماعة الدولية وإشراكها في ورطة أمريكية، لتتقاسم معها نتائج وتداعيات مساوئ سياستها الخارجية المتراكمة منذ سنوات بعيدة.

ومن ناحية ثانية، جاء الرد الأمريكي ضد دولة أفغانستان . التي لم تعتد عسكريا ورسميا على أمريكا . منافيا لقاعدة التناسب، فالرد الأمريكي تجاوز "الدفاع عن النفس" وأضحى عملا انتقاميا بعد أن تجاوز الحدود الزمانية والمكانية، خاصة وأن الولايات المتحدة أعلنت أن أفغانستان هي بداية لمحاربة "الإرهاب" في حوالي ستين بلدا، وهو ما يجعلنا نتساءل في هذه الحالة، هل القرار 1368 هو بمثابة تأشيرة على بياض تتيح لهذه الدولة التدخل بمقتضاه في هذه الدول في إطار الدفاع الشرعي؟ أم أن ذلك سيتم في إطار عمليات انفرادية بعيدة عن الأمم المتحدة تتحمل الولايات المتحدة فيها مسؤوليتها؟

وعدم التناسب أيضا يظهر من خلال جسامة وخطورة السلوك الأمريكي العسكري في أفغانستان، فهو لم يقتصر على ضربات تأديبية موجعة ومحدودة، وإنما تعداها إلى حرب عسكرية شاملة بإمكانياتها وأدواتها.

إن الدفاع المشروع ضد العمليات "الإرهابية" الذي يتكلم عنه القرار السابق، لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يتخذ بدوره شكل عمل عدواني وإرهابي مقنع، غير أن السلوك الأمريكي في أفغانستان تجاوز مقتضيات هذا القرار بل وتجاوز قواعد ومبادئ القانون الدولي، وذلك بعد الإقدام على استعمال الأسلحة الفتاكة المحظورة دوليا كالقنابل العنقودية... وعدم التمييز بين أهداف مدنية وأخرى عسكرية، حيث لحقت الضربات الجوية العسكرية المنازل والمساجد والمستشفيات والمدارس، كما تم قتل عدد كبير من المدنيين الأبرياء والأسرى، وذلك في خرق سافر لمبادئ القانون الدولي الإنساني التي أقرتها اتفاقيات لاهاي وجنيف والأمم المتحدة...

وبالرجوع إلى المادة 51 من الميثاق، نجدها تسمح بممارسة حق الدفاع المشروع الفردي والجماعي في حالة الاعتداء "إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي..."، أي أن رد الفعل يجب أن يكون مؤقتا في انتظار تدخل حاسم من المجلس لمتابعة أطوار المشكلة، وهو ما لم يتم خلال هذه الأزمة، ذلك أن الولايات المتحدة وبعد أن تلقت الضوء الأخضر من المجلس احتكرت دواليب إدارة هذه الحرب من بدايتها إلى نهايتها في غياب تام لمراقبة من مجلس الأمن سواء على مستوى تحديد زمان أو مكان هذه العمليات أو على مستوى الخطط والآليات والإمكانيات المستعملة وكذا أهدافها المحددة.

وتبعا لما سبق، يمكن القول أن الولايات المتحدة - وإن كانت في موقع المعتدى عليها- انحرفت بالمشروعية الدولية التي يجسدها القانون الدولي وقرار مجلس الأمن رقم 1368 الذي جاء بدوره مشوبا ببعض العيوب.

وعموما، فالدور الأممي خلال التدخل الأمريكي العسكري في أفغانستان اقتصر على فتح الباب أمام الولايات المتحدة للتدخل في هذا البلد من خلال مقتضيات القرار السابق، وإغلاق الباب أخيرا كإقرار منه بالنتائج، وتزكية السلوك الأمريكي من خلال إشراف المبعوث الأممي "الأخضر الإبراهيمي" على مؤتمر "بون" المرتب مسبقا والذي تمخضت عنه حكومة انتقالية تجسد إرادة قوى إقليمية دولية أكثر منها إرادة شعبية، حيث صادق المجلس على اتفاق "بون" هذا بقرار تبناه هذا الأخير بالإجماع. ولعلنا نستحضر هنا تصريحا مهما للأمين العام الأممي الأسبق "خافير بيرير ديكويلار" لصحيفة "لوموند" الفرنسية بمناسبة اندلاع أزمة الخليج الثانية سنة 1991 ينطبق على هذه الحالة أيضا، حيث قال: "إنها ليست حرب الأمم المتحدة... ولكنها تتم تحت رايتها على كل حال".

إن ما يميز الظرفية الدولية التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة هو تحول الاستثناءات الواردة على مبدأ تحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية سواء بشكل جماعي أو منفرد إلى ما يشبه القاعدة العامة بفعل التوسع والاجتهاد المنحرف في تفسير بنود الميثاق الأممي وخاصة من قبل القوى الكبرى كالولايات المتحدة.

فبعد أن كانت التدخلات الإكراهية بصورها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في العلاقات الدولية تتم غالبا بشكل منفرد بعيدا عن الأمم المتحدة وتتحمل فيها الأطراف القائمة بها مسؤولية تداعياتها بفعل توازن

القوى آنذاك، أصبحت الآن وبعد نهاية الحرب الباردة تتم بشكل منفرد وجماعي وغالبا باسم الأمم المتحدة وبتزكية منها.

إن مكافحة "الإرهاب"، وفي ظل غياب تعريف دقيق له تشارك في صياغته كافة أعضاء "الجماعة الدولية" بشمالها وجنوبها، لا يمكن أن تتم إلا وفقا للاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا الشأن تلافيا للتوسع المنحرف في تفسير بنود الميثاق، أو العمل على تعديل هذا الأخير بالشكل الذي يسمح بوضع إطار واضح ودقيق لمكافحة هذه الظاهرة التي أضحت نتائجها تعادل العدوان ومخاطرها تتجاوز حدود الدول.

المحور الرابع:

الضرورات الأمريكية تبيح خرق الحقوق والحريات الإنسانية

كثيرا ما شكلت حماية حقوق الإنسان في العالم، ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية بأجهزتها ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية للتدخل في شؤون الدول، بناء على تقييم سلوكات هذه الدول ووصمها بخرق حقوق الإنسان، متشدقة بكونها بلد يحترم الديموقراطية وحقوق الإنسانية ومن واجبه حماية هذه الحقوق على المستوى الدولي.

غير أن أحداث الحادي عشر من شهر شتنبر لسنة 2001 كشفت عن وجه آخر لهذه الدولة التي منحت لنفسها صفة "الوصي" على حقوق الإنسان في هذا العالم الذي تعتبر معظم أعضائه (الدول) "قاصرا"، حيث أضحت تمارس علانية ما كانت تنهى عنه بالأمس من أعمال تسيء لحقوق الإنسان أولا ولسمعتها المزيفة ثانيا، بل وأضحت تشجع وتتيح الفرص لدول أخرى للإساءة لهذه الحقوق باسم مكافحة "الإرهاب".

فما هي مميزات الأجواء الدولية التي واكبت الحملة الأمريكية على "الإرهاب"؟

وما هي الضمانات الدولية لحماية حقوق الإنسان؟

وما هي الاستراتيجية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان قبيل الأحداث؟

وما هي مظاهر خرق الولايات المتحدة لحقوق الإنسان في حملتها على "الإرهاب"؟ وكيف شجعت دولا أخرى على المضي قدما نحو تكريس هذه الخروقات؟ ذلك ما سنحاول مقاربته ضمن هذا المحور.

أولا: الاستثمار الأمريكي للأحداث في الحرب على "الإرهاب"

مثلما كان وقع صور ضحايا حرب الخليج الثانية وأطفال العراق المرضى المحاصرين، ومذابح كوسوفو والبوسنة والهرسك وضحايا الصراع العرقي في الصومال ومآسي الفلسطينيين اليومية جراء الهمجية الإسرائيلية ضد النساء والأطفال والشيوخ، على النفوس كالصاعقة، كانت الصور التي تناقلتها بشكل مباشر القنوات التلفزية الدولية زوال يوم الحادي عشر من شهر شتنبر 2001 إثر العمليات التي استهدفت الولايات المتحدة بكل من واشنطن ونيويورك، تمزق أحاسيس الناس في كل بقاع العالم، ولا عجب في ذلك ما دامت المعاناة إنسانية واحدة بغض النظر عن خلفيات الأحداث ومسارحها ومراميها. فلأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة تجد هذه الدولة نفسها محاطة بتعاطف دولي رسمي -معتاد - وشعبي - شاذ - إثر هذه الكارثة، خاصة وأن الإعلام الأمريكي والغربي صور منذ البداية هذه الأحداث وكأنها دمار وكارثة إنسانية وعالمية أكثر منها أمريكية، وامتزج ذلك بالتصريحات الرسمية الأمريكية والغربية التي صورت الأحداث كحرب معلنة على أمريكا، مع التركيز في هذه الخطابات على الضحايا والخسائر أكثر منها على الدوافع.

لقد جاءت هذه الأحداث خطيرة ومهولة في تجلياتها وتداعياتها، لكن الهالة التي أعطيت لها فاقت من حيث أهميتها وحجمها ما أعطي لكارثة ناكازاكي وهيروشيما وتشيرنوبيل وخطورة ما كابده الصوماليون في بداية التسعينيات وما كابده العراقيون ويكابده الفلسطينيون من مآسي يومية ...

وفي غمرة هذا التضامن الدولي الذي غابت فيه المجاملات الرسمية والتكلف المصطنع - ما دام يرتبط بمعاناة إنسانية وكارثة ضخمة-، أعلنت الولايات المتحدة زعامتها لتحالف "دولي" لمكافحة "الإرهاب" في العالم وفق تصورها الخاص لهذا "الإرهاب" وللآليات اللازمة لذلك، واعتبرت أن من لم يلتحق بها لإنجاز هذا المطلب الأمريكي و"الدولي" يعد من منظورها مع "الإرهاب"، وهنا سيبدأ مسلسل المجاملات الرسمية والاستياء الشعبي الدوليين. وبسياستها الترغيبية والترهيبية، قامت الولايات المتحدة بحشد حلفائها وأعدائها السابقين في حملتها ضد العدو القديم/الجديد: "الإرهاب" الذي لم تسلم منه زعيمة العالم وصاحبة أكبر قوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية على الصعيد الدولي.

وإذا كانت معظم الدول الغربية قد ساندت الولايات المتحدة في حملتها هاته على اعتبار المصالح الاستراتيجية والتحالفات التاريخية التي تجمعها بها، وتحمسا منها لمواجهة ظاهرة مست أكبر قوة في العالم بالشكل الذي يظهر أنها أصبحت بدورها لقمة سائغة في أيدي "الإرهابيين"، فإن الدول الأخرى دخلت لهذا التحالف وسايرت المشروع الأمريكي - بنسب متفاوتة الأهمية- تحت إكراهات تهديدية (الباكستان، الدول العربية....) أو حسابات مصلحية (الصين، روسيا، الهند...).

إن تقمص الولايات المتحدة بإتقان لدور الدولة المظلومة والمكلومة، جعل دول العالم تقبل بدلالها ومطالبها المتزايدة، خشية من اعتبار أمريكا عكس ذلك بمثابة تشميت بها وموافقة ضمنية على ما كابدته من ويلات جراء العمليات التي أصابتها.

إن الولايات المتحدة لا تهمها النوايا الداخلية الحقيقية للدول التي ساندتها أكانت ضربا من المجاملة أو تصرفا بريئا، بقدر ما تهمها التصريحات الرسمية العلنية حتى وإن كانت لا تعكس الإرادة الشعبية بهذه الدول، وعموما فهي تعلم بحق من يجاملها ومن يصدقها.

فهذا الإجماع الدولي الذي ضمنته بعبقريتها وإمكانياتها لمكافحة ما تراه وتعتبره "إرهابا"، بكل الوسائل المالية والعسكرية والسياسية... سيمكنها من تكريس وتحقيق أهداف موازية أخرى من قبيل تصفية الحساب مع أنظمة طالما تحينت الفرص للانقضاض عليها والانتقام منها (أفغانستان، إيران، العراق، سوريا، السودان، الصومال، كوريا الشمالية، ليبيا...) وتكريس مفاهيمها السياسية والقانونية دوليا.

وما يهمنا هنا هو أن الحملة الأمريكية لمواجهة "الإرهاب"، وإضافة إلى كونها أقحمت فيها أعضاء المجتمع الدولي تعسفا وإكراها - بالنظر إلى أنها هي صاحبة القرار في توصيف "الإرهاب" والسبل المناسبة لمواجهته - ستتم على حساب حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم وحتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.

ثانيا: الحماية الدولية لحقوق الإنسان

لقد خص الإسلام حقوق وحريات الإنسان باهتمام كبير، وفي هذا الشأن يقول عز وجل في كتابه الحكيم:" ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير مما خلقنا تفضيلا "[1].

وتمتد جذور الجهود الدولية لحماية حقوق الإنسان إلى فترات مبكرة من تطور المجتمع الدولي، خاصة مع إعلان مبادئ الثورتين الفرنسية والأمريكية. وفي منتصف القرن الماضي وأمام تزايد معاناة الشعوب جراء القمع والاستعمار والحروب والفقر... شكلت حماية حقوق الإنسان مطلبا ملحا في خطاب المجتمع الدولي وانشغلت بها المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية الحكومية وغير الحكومية، فالمادة الأولى من الميثاق الأممي في فقرتها الرابعة، تؤكد على ضرورة "تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء".

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في *10* دجنبر *1948* فقد جاء متضمنا لمجموعة من الحقوق الأساسية للإنسان، فقد تم التنصيص في ديباجته على أنه: "لما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية أذت الضمير الإنساني... ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكي لا يضطر آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم ... فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان".

---

[1]- سورة الإسراء- آية: 70.

وفي مادته الثانية يشير هذا الأخير أن: "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز سواء كان هذا التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر".

فيما تحدثت المادة الثالثة عن أنه: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه".

أما المادة الخامسة من نفس الوثيقة فذكرت أنه: "لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة".

وأكدت المادة الحادية عشرة منه على أن: "كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته قانونا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه".

وجاء في المادة الثانية عشرة منه أيضا أنه: "لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته...".

وتنص المادة الثالثة عشرة منه على أنه: "لكل فرد حرية التنقل... ويحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه".

وتنص المادة الثامنة عشرة منه كذلك، على أن: "لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين،... وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرا أم جهرا، منفردا أم مع الجماعة".

وقد تمت تكملة هذا الإعلان بواسطة العهدين الدوليين الصادرين بتاريخ *1966/12/16*، الأول خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والثاني خاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وأهم ما يميز هذين العهدين كونهما أوليا اهتماما كبيرا لقضية حق الشعوب في تقرير مصيرها والتأكيد على الحق في الحياة مرة أخرى.

ومعلوم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة زكت وعززت هذه الجهود بعدة اتفاقيات سهرت على إصدارها من بينها: الاتفاقية الدولية المتعلقة بقمع جريمة الإبادة سنة *1948* والاتفاقية الخاصة بالقضاء على نظام الميز العنصري لسنة *1973* والاتفاقية المرتبطة بالقضاء على الميز بسبب الجنس عام *1979* ثم اتفاقية محاربة التعذيب والمعاملات اللاإنسانية أو الحاطة سنة *1984*...

ثالثا: الاستراتيجية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان قبيل الأحداث

كان الاتجاه السائد في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، هو التأكيد على أهمية الأخلاق والحقوق، مما جعل هذا البلد يتدخل بذريعة حماية حقوق الإنسان والقيم الأخلاقية والديموقراطية في العديد من مناطق العالم كالعراق والصومال وهايتي...، ف "جورج بوش الأب" رفع هذا التحدي في سياساته إلى جانب أولويات وتهديدات أخرى كتلوث البيئة و"الإرهاب"، ونفس الشيء نجده في عهد إدارة الرئيس "بيل كلينتون" الذي عزز سياسة ربط المساعدات الأمريكية الخارجية بمدى احترام الدول لهذه الحقوق والقيم.

ويبدو أن تشجيع الولايات المتحدة احترام حقوق الإنسان ينطوي على تحقيق هدفين متباينين أحدهما ثانوي وسطحي والآخر أساسي وخفي، فالأول يتجلى في كون الشعوب تنظر للولايات المتحدة كمثال للحرية واحترام كرامة الإنسان والعدالة، ومن تم فهذا التشجيع هو بمثابة تكريس لهذه النظرة، وكون الالتزام بفرض احترام هذه القيم سيعزز من قوة ومصداقية أمريكا، وبالتالي الإسهام في تخفيف معاناة الإنسان الناتجة عن غياب احترام حقوق الإنسان والديموقراطية.

والثاني يتمظهر في استعمال خطاب حقوق الإنسان بمعيارين، ذلك أن انتهاك حقوق الإنسان يعتبر من الاتهامات التشهيرية الرئيسية التي توجهها هذه الدولة لأعدائها، بينما تفضل الصمت عن مثيلاتها في دول غربية أو صديقة.

وكذا استعمال هذا الخطاب لتحقيق غايات ومقاصد سياسية من قبيل الضغط على أنظمة معينة بغية تدجينها، هذا إضافة إلى تكريس مفهومها في هذا الجانب في إطار عولمة مفاهيمها وقيمها ذات البعد الاقتصادي والسياسي والقانوني والاجتماعي..

وعلى العموم، ظلت الولايات المتحدة متحمسة للتدخل خارجيا لفرض احترام حقوق الإنسان وفق منظورها وتبعا لمصالحها، إلى حدود تاريخ الحادي عشر من شهر شتنبر *2001*، وهي الفترة التي سنسلط عليها بعض الضوء.

رابعا: حقوق الإنسان في الزمن الأمريكي: من شعار الحماية إلى الخرق السافر

إن الخرق الأمريكي لحقوق الإنسان في أجواء الحملة على "الإرهاب" لم يقتصر على المواطنين الأمريكيين داخل ترابها، ولكنه طال العديد من الأفراد والشعوب في الخارج.

فعلى المستوى الداخلي، شكلت الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة على "الإرهاب" ذريعة للإجهاز على الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين من قبيل التضييق على حرية تحرك وسفر - خاصة على متن الطائرات- بعض الأمريكيين من أصول عربية وإسلامية، بل حتى إن طائرات- بلد الحريات- رفضت الإقلاع بسبب وجود عرب ومسلمين على متنها، هذا بالإضافة إلى توقيف المشتبه فيهم واحتجازهم لمدة طويلة بدون تهم ولا محاكمات مع منعهم من اللقاء بمحاميهم، فقد احتجزت السلطات الأمريكية حوالي *1200* مسلم للتحقيق معهم، وذكر تقرير لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش" أن الحكومة الأمريكية رصدت زيادة كبيرة في جرائم الكراهية ضد المسلمين وصلت سنة *2001* إلى *17* بالمائة مقارنة مع عام *2000*[1]، كما فجرت الأحداث أعمال التمييز العنصري وأشار التقرير أن تلك الجرائم تراوحت بين القتل والضرب والإحراق وإطلاق النار ومهاجمة أماكن العبادة الخاصة بالمسلمين والسيخ والهندوس، وأضاف التقرير أن التدخل الحكومي الفيدرالي أو المحلي غالبا ما كان يتم بعد وقوع الحوادث، بدل منعها

[1]- علما أن هناك حالات كثيرة أخرى مماثلة لا يتم الإبلاغ عنها خوفا من عمليات انتقامية أو بسبب انعدام الثقة في الجهاز القضائي.

واحتوائها في المهد[1]، وخرق سرية المكالمات الهاتفية والمراسلات البريدية والإلكترونية لبعض الأشخاص واقتحام البيوت لإجراء تفتيشات تعسفية دون إذن قضائي مسبق بذلك، وكل ذلك يتم في إطار القوانين التي فرضتها ظروف المرحلة العصيبة[2]، هذا زيادة على تسريح بعض العمال الأمريكيين ذوي الأصول العربية والإسلامية من عملهم بدون مبررات قانونية، وهو ما يذكرنا بممارسات بعض الأنظمة الشمولية والديكتاتورية الثالثية التي ما فتئت دولة الحقوق والحريات - أمريكا - تنتقدها في ذلك، ولقد نددت منظمة العفو الدولية بهذه المعاملة السيئة التي تعرض لها آلاف المسلمين والعرب المنتمين لحوالي *20* دولة.

فالحريات العامة وعلى لسان السيناتور الجمهوري (Trent Lott) يجب التعامل معها بشكل مغاير في وقت الحرب، وفي هذا الإطار يأتي ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة إنشاء منصب وزاري يعنى بالأمن الداخلي، وكذا القانون الذي يسمح لوزارة العدل الأمريكية بتمديد الاعتقال الاحتياطي لكل مواطن غير أمريكي مقيم فيها حتى في حالة عدم إدانته أو غياب الأدلة والبراهين التي تثبت هذه الإدانة، وفي هذا الصدد تم استنطاق عدد كبير من الأشخاص من أصول شرق- أوسطية رغم دخولهم التراب الأمريكي بطريقة قانونية. وهذه السلوكات ليست جديدة في السياسات الأمريكية، فعندما دخلت الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء، إثر الهجوم

---

[1]- القدس العربي ع 4199 بتاريخ 15 نونبر 2002.

[2]- للإشارة فقد قضت محكمة أمريكية خاصة بحق الحكومة في استخدام سلطات موسعة للتنصت على من يشتبه في تدبيرهم أعمال "إرهابية"، بمقتضى القانون الذي أقره الكونغريس بعد أحداث 11 شتنبر.

الياباني على قاعدة "بيرل هاربر" بتاريخ *7 – 12 – 1941*، قامت بتسريح عدد كبير من جنودها المنحدرين من أصول يابانية باعتبارهم أعداء.

وفي سابقة خطيرة أخرى اتخذ الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إجراء صارما يتم بموجبه حجب المعلومات العسكرية عن أعضاء الكونغريس الأمريكي (السلطة التشريعية).

وعلى المستوى الإعلامي نذكر بهذا الخصوص، الخطاب الذي اتخذ صيغة الأمر، الموجه من طرف الرئيس الأمريكي إلى وسائل الإعلام الأمريكية والقاضي بعدم نشر تصريحات بن لادن لاعتبارات أمنية، مخافة احتوائها على رسائل مشفرة لأتباعه، وحتى لا تتحول هذه الدعاية إلى قضية سياسية قد تؤثر على التعاطف الشعبي مع الحملة الأمريكية لمواجهة "الإرهاب".

ولعل هذا الإجراء يؤكد ما قاله أحد المفكرين الأمريكيين[1] بأن: "الولايات المتحدة استثنائية، إن لم تكن فريدة في افتقارها إلى القيود على حرية التعبير، وهي أيضا استثنائية في مدى وفعالية الوسائل التي تستخدم في تقييد حرية التفكير".

ومنذ وقوع هذه الأحداث والحكومة الأمريكية الفيدرالية تعمل على زرع وصناعة الخوف والفزع في أوساط المجتمع الأمريكي عبر التحذير من وقوع عمليات "إرهابية" محتملة في كل حين، وكل ذلك ينطوي على أغراض انتخابية نحو تعزيز نفوذها، ولذلك فقد أشار بعض الأمريكيين

[1]- ناعوم شومسكي، قراصنة وأباطرة، الإرهاب الدولي الجديد في العالم الواقعي، ترجمة محمود برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1991 ص 21.

أنفسهم في الصحافة الأمريكية إلى أنه كما كان الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب" بحاجة إلى "صدام حسين" لفرض هيمنته وتحقيق غاياته السياسية والانتخابية، فإن ابنه "والكير بوش" هو أيضا أمسى بحاجة إلى "بن لادن" لفرض سياسته وتلميع صورته.

والواضح من كل هذا أنه إذا تعارض أمن حركة العولمة الاقتصادية والسياسية مع الأمن الفردي فسوف تكون الأولوية للأمن السياسي والاقتصادي[1].

أما على المستوى الخارجي، فقد جاءت معظم الإجراءات الأمريكية المرتبطة بحملتها لمكافحة "الإرهاب" متعارضة مع مقتضيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات والمواثيق الدولية المرتبطة بالشأن الإنساني والتي أشرنا لبعضها سابقا.

ذلك أنه وفي أعقاب هذه الحملة التي جندت لها الولايات المتحدة كل ما تمتلكه من قوة تكنولوجية وبشرية وعسكرية واقتصادية وثقافية ومالية وديبلوماسية وسياسية... أضحت هذه الدولة تستغل التعاطف الدولي مع مصابها بنوع من سوء النية، حيث أصبحت تلاحق كل من تشتبه في علاقته بالجماعات "الإرهابية" في كل مكان من العالم، والعمل على اقتياده إلى الولايات المتحدة لمحاكمته[2]، بل وصل بها الأمر إلى مطالبة دول كالباكستان بتسليم مواطنيها ورعاياها إلى السلطات الأمريكية بحجة دعمهم "للإرهاب"، وطرد الإسلاميين غير الباكستانيين من أراضيها، بل ووصل بها الأمر أيضا

---

[1]- عبد المنعم سعيد، 11 شتنبر: حصاد السنة.. والتداعيات المرتقبة، مجلة الوفاق العربي – لندن – السنة الرابعة، ع 39 شتنبر 2002، ص 19.

[2]- للإشارة فقد صدر قانونان أمريكيان في سنة 1984 و1986 يمنحانها الحق في ملاحقة مرتكبي الأعمال "الإرهابية" ضد الأمريكيين ومصالحهم في الخارج ومحاكمتهم أمام القضاء الأمريكي.

إلى حد الضغط على بعض الدول كالسعودية والباكستان واليمن لإرغامها على إعادة النظر في برامج واستراتيجية مدارسها الإسلامية وجمعياتها الخيرية وبعض أحزابها السياسية التي تدعي - الولايات المتحدة - أنها تساعد على تشجيع "الإرهاب" وتفريخ "الإرهابيين" عبر ما تعتبره تكريسا وتزكية لثقافة "الجهاد".

هذا زيادة على تجميد أموال العديد من الأشخاص والجمعيات الخيرية المتواجدة بأمريكا لمجرد الاشتباه في علاقتهم "بالإرهاب"، كما أن هذه الحملة المشبوهة حملت في طياتها مظاهر خطيرة أخرى أساءت لحقوق الإنسان والشعوب وذلك بعد نهج الولايات المتحدة سياسة تجريم العمل النضالي المشروع ضد المحتل، بعدما ألحت على عدم التمييز بين المكافح لنيل الحرية والانعتاق من جهة والإرهابي المجرم من جهة ثانية، متذرعة في ذلك بكون "الإرهاب" كمظهر من مظاهر العنف لا يحمل قضية سامية وليس له وجه إيجابي (مشروع) وآخر سلبي (محظور).

ومن ناحية أخرى تجلى الخرق الأمريكي لحقوق الإنسان بشكل سافر، عند إقدام هذه الأخيرة على اعتقال أعضاء من حركة طالبان وآخرين من جماعة القاعدة ونقلهم تعسفا إلى قاعدة "غوانتانامو" الأمريكية بكوبا بعيدا عن الرأي العام الدولي والأمريكي وفي ظروف أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها حاطة ومهينة ولا إنسانية، حيث تم وضعهم في زنازن حديدية عارية بعد ما تم نقلهم مقيدين بالسلاسل مكممي الأفواه والعيون[1]، وتعريضهم

[1]- انظر في هذا الشأن: تقرير منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية خطر المثال السيئ (وثيقة عامة)، غشت 2003، وثيقة رقم AMR 51/114/2003 ص 19 وما بعدها.

للتعذيب وسوء المعاملة، قبل محاكمتهم أمام محاكم عسكرية استثنائية وذلك في أجواء صمت دولي مريب، وهو ما دفع مركز الحقوق الدستورية في نيويورك إلى الإعلان بأن هناك أفرادا من *42* دولة قيد الاعتقال في هذا المعسكر من بينهم أطفال يبلغ عمر بعضهم *13* عاما[1] وشيوخا كبارا في السن معظمهم في زنزانات حبس انفرادي ويقضون *23* ساعة يوميا داخل الزنزانة[2].

وأكثر من ذلك، ففي سبيل ما تعتبره إجراء للحد من مخاطر الإرهاب، فتحت الولايات المتحدة معتقلات أخرى في كل من قاعدة "باغرام" العسكرية في أفغانستان وفي جزيرة "دييغو غارسيا" في المحيط الهندي لاحتجاز مشتبه فيهم من أفغانستان وباكستان والعراق... لن نخوض في مدى أحقية تمتع أسرى طالبان والقاعدة وغيرهم لدى أمريكا بصفة المحاربين حتى تتاح لهم إمكانية محاكمة عادلة ومتميزة لأن الولايات المتحدة تعتبر من جانبها أن هؤلاء هم محاربون غير شرعيين[3]، لكن الأمر الذي لا ينبغي أن تعترض عليه أمريكا هو أن كل فرد من هؤلاء الأسرى إنسان تعنيه الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية المرتبطة بحماية حقوق الإنسان، في ارتباطها بضمان محاكمة عادلة ونزيهة للمتهم ومعاملته معاملة

---

[1]- نشير إلى أن المادة 7 من الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، الذي يلزم الولايات المتحدة باعتبارها عضوا في منظمة الدول الأمريكية، تنص على أنه: "يحق لجميع الأطفال الحماية والرعاية والمساعدة الخاصة"، كما أن المادة 23 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص على أنه : "للعائلة حق التمتع بحماية المجتمع والدولة".

[2]- جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 12- 11- 2003، ع 9115، ص 7.

[3]- وهو الأمر الذي تراجعت عنه في الأخير بفعل تزايد الانتقادات الموجهة إليها من قبل بعض المنظمات الإنسانية الدولية وخاصة منظمة العفو الدولية ومن قبل بعض الدول، حيث اعترفت بالصفة العسكرية لأسرى طالبان دون أمثالهم من جماعة القاعدة.

تليق بإنسانيته، والانطلاق من كون البراءة هي الأصل والأساس لإرساء قيم العدالة قبل تجريم الفرد بناء على خلفيات مسبقة تجعله بمثابة ورقة انتخابية أو كبش فداء ترد به الولايات المتحدة كرامتها التي جرحت جراء العمليات.

ولقد برز بشكل جلي أيضا التناقض بين الشعارات الأمريكية والممارسات الميدانية المرتبطة بحقوق الإنسان، من خلال الجرائم الوحشية التي ارتكبها الجيش الأمريكي المحتل داخل العراق، سواء في قصف المناطق المدنية وقتل الشيوخ والنساء والأطفال أو بالسجون العراقية التي تخضع لسلطات الاحتلال.

خامسا: أنظمة تقتدي بالنموذج الأمريكي في خرق حقوق الإنسان

إن الحملة الأمريكية العشوائية لمحاربة "الإرهاب"، لم تكتف فيها هذه الدولة لوحدها بانتهاكات حقوق الإنسان، وإنما فتحت المجال وخلقت الفرصة لمجموعة من الأنظمة لتصفية حساباتها مع معارضيها الراديكاليين والتضييق على نشاط حركات التحرر الوطني في العالم.

وكان من الطبيعي جدا أن يقع هذا الخرق ويتنامى، فما الذي أضحى يمنع الدول - وخاصة الشمولية منها- من خرق حقوق الإنسان[1] بعدما أضحت رائدة النظام الدولي و"راعية الديموقراطية وحقوق الإنسان في العالم" تخرقها وبأبشع الصور كما رأينا؟

[1]- وهي التي غالبا ما كانت تحترم هذه الحقوق على مضض، بناء على ضغوطات خارجية أكثر منها على مقتضيات دستورية وتشريعية أو فعاليات سياسية ومدنية داخلية.

ففي السادس عشر من شهر يناير *2002* حذرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش" في تقريرها السنوي، من أن الحملة الأمريكية على "الإرهاب" أوحت إلى الكثير من الحلفاء بالتراجع عن الحريات المدنية الأساسية لتحقيق أغراض سياسية، وأفاد نفس التقرير أن العديد من الحكومات أصبحت تعتبر صراعاتها الداخلية على أنها حربا على "الإرهاب"، كما أن العديد من الأنظمة الغربية اتخذت عدة إجراءات استثنائية تدخل ضمن هذا السياق عقب هذه الأحداث، وذلك تحت شعار: "حريات أقل من أجل وضع أمني أفضل"، وفي هذا الإطار نسوق بعض الأمثلة: فالرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" صرح بمناهضته "للإرهاب" وساير المواقف الأمريكية في هذا الشأن، كوسيلة منه لتبرير الحملة العسكرية التي تقودها بلاده في الشيشان، مستغلا بذلك تراجع حدة الانتقادات الدولية، لتشديد هذه التدخلات العسكرية التي اتخذت شكل عمليات اعتقال ونهب وتضييق على حقوق المدنيين الشيشانيين، بالإضافة إلى استعمال غازات سامة ومحرمة دوليا - ضاعف من عدد الضحايا - في سبيل إطلاق سراح محتجزين.

كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي "آرييل شارون"، الذي طالما وصف المقاومين والفدائيين الفلسطينيين "بالإرهابيين" ورئيس السلطة الفلسطينية الراحل ذاته "ببن لادن الخاص بنا"، اعتبر الجرائم اليومية التي يقترفها الجيش الإسرائيلي في حق الشعب الفلسطيني دفاعا مشروعا في مواجهة "الإرهاب" الفلسطيني، والصين بدورها اتخذت موقفا مؤيدا للحملة الأمريكية، للدفاع عن مواقفها في مواجهة التوترات السياسية والحركات "الانفصالية" في إقليم "سنكيانج" التي اتهمتها بالحصول على أموال من "أسامة بن لادن" والاستفادة من تدريبات أشرفت عليها عناصر من تنظيم القاعدة..

كما أن مصر رفضت الانتقادات التي اتهمتها بالتعذيب وتنظيم محاكمات عسكرية للمعارضين، واصفة هذه الانتقادات بأنها وسيلة لمنح "الإرهابيين" حقوقا.

وفي تونس تمت محاكمة *34* شخصا بتهمة القيام بأنشطة "إرهابية" والعلاقة مع "أسامة بن لادن" وتنظيمه القاعدة، أمام محكمة عسكرية.

أما في الزيمبابوي فقد بررت السلطات هناك حملة القمع التي شنتها على الصحافيين باعتبارها هجوما على أنصار "الإرهاب". أما بدولة أوزبكستان فقد وصلت التضييقات على الحريات وحقوق الإنسان إلى حد إرغام الناس على عدم إقامة الصلاة في أماكن غير خاضعة لسيطرة الدولة وتعريض من يخالف ذلك للتضييق والسجن.

واجتاحت عدوى خرق حقوق الإنسان أيضا الجسم الأوربي الذي ما فتئت بلدانه تحث الدول "المتخلفة" على احترام حقوق الإنسان، حيث تم تصعيد لهجة التصريحات المناهضة للهجرة وتقييد حقوق وحريات اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي، ففي إسبانيا بلغ التقييد على حرية المهاجرين المغاربة مثلا إلى حد منعهم بوسائل زجرية عنيفة من التظاهر السلمي.

وفي بريطانيا تم اقتراح تشريع طارئ جديد مناهض "للإرهاب" سيحرم بعض طالبي اللجوء من إسماع شكواهم للقضاء، وتصنيف أي أجنبي تتضح صلته بمنظمة "إرهابية" ما على أنه "إرهابي" والسماح باعتقاله إلى أجل غير مسمى أو إبعاده، وهو الأمر الذي أكده تصاعد موجة الممارسات العنصرية في أوساط مسؤولي الهجرة في مطار "هيثرو"، وهو المطار الرئيسي في لندن، حيث تمت إعادة بعض السياح الأفارقة إلى

بلدانهم، رغم توفرهم على تذاكر الذهاب والإياب والضمانات التي تطلبها مصالح الهجرة.

فيما حرمت اليونان بعض اللاجئين من التقدم بطلبات للحصول على حق اللجوء، وأصدرت أوامر إليهم تحثهم على "الخروج من البلاد في غضون أسبوعين".

ولعل هذا ما جعل البرلمان الأوربي في السابع من شهر فبراير *2002* ينتقد السرية المفرطة المتبعة من قبل الحكومات الأوربية التي واكبت إجراءات مكافحة "الإرهاب".

وخلاصة القول، إن التضييق على الحقوق والحريات الأساسية للإنسان بذريعة ضرورات مواجهة "الإرهاب"، يعد من الأسباب الرئيسية لتشجيع الإرهاب وتناميه، بل إنه أسهم إلى حد كبير في تراجع حدة التعاطف الدولي والشعبي مع ضحايا الأحداث الأمريكية وعدم الثقة في جدية ومصداقية هذه الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد ما تسميه "إرهابا". فالولايات المتحدة التي طالما أثارت ضجات ديبلوماسية وسياسية خلال مناسبات اعتقل أو اختطف فيها أمريكيون بمختلف أنحاء العالم بغية إطلاق سراحهم غالبا أو محاكمتهم بشكل عادل في بعض الأحوال وفقا للقوانين والمواثيق والإعلانات الدولية والإنسانية المرعية، تفرض صمتا دوليا - قوامه المصالح المتبادلة - على خروقاتها السافرة لحقوق الإنسان "غير الأمريكي".

إن الحماية الدولية لحقوق الإنسان لا تخدم وتهم فقط الإنسان الغربي "المتحضر" بقدر ما هي موضوعة لحماية كل إنسان كيفما كان وأينما كان.

المحور الخامس:

القضية الفلسطينية والمحيط الدولي المتغير

منذ عصور قديمة شكلت أحداث دولية وإنسانية كبرى مناسبات أساسية لتحديد الحقب والمراحل التي تؤرخ للتطور الإنساني. وفي إطار العلاقات الدولية شكلت أحداث هامة من قبيل الثورتين الفرنسية والأمريكية والحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية والحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة وانهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، محطات لتأريخ مراحل من تطور المجتمع الدولي والعلاقات الدولية، ونعتقد أن الأحداث الأمريكية الأخيرة يمكن إدراجها ضمن هذا الإطار، ذلك أنها أثرت على مجموعة لا بأس بها من مجريات الحياة الأمريكية والدولية وأسهمت في إعادة النظر في العديد من القضايا، وهو ما يجعلنا نقر بأن هذا الحدث الخطير والفريد من نوعه . كتلك الأحداث الدولية الكبرى التي ذكرناها سابقا .يجسد منطلقا لحقبة متميزة ومنعطفا جديدا في حقل العلاقات الدولية بكل جدارة واستحقاق.

وإذا كان من المنطقي أن تتفاعل معظم الأزمات والقضايا الدولية وتتأثر بمحيطها والظرفية التي تمر بها، فإن القضية الفلسطينية التي تشكل مركز الصراع العربي - الإسرائيلي تدخل ضمن هذا السياق، ذلك أن تعامل القوى الدولية مع هذه القضية سواء المنظمة الأممية أو الأقطاب الدولية

الرئيسية أو حتى الدول العربية والإسلامية وإسرائيل أيضا تغير وتباين بحسب الأجواء والظروف الدولية السائدة، سواء تعلق الأمر بظروف الحرب الباردة أو تلك التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفيتي واندلاع أزمة الخليج الثانية أو بما أفرزته أحداث الحادي عشر من شهر شتنبر 2001 من أوضاع وترتيبات وظروف جديدة، فهذه القضية تفاعلت وتأثرت ولا زالت تتفاعل سلبا أو إيجابا وتطرح بحدة خاصة مع اندلاع بعض الأزمات الدولية الكبرى، وهو ما سنعمل قدر المستطاع على مقاربته ضمن هذا المحور.

أولا: القضية الفلسطينية في ظل الحرب الباردة

كانت القضية الفلسطينية من ضمن أولى القضايا الدولية الساخنة التي طرحت داخل أروقة منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها سنة 1945 باعتبارها مشكلا يطرح تحديا كبيرا أمام مصداقية هذه المنظمة الفتية ومبادئها وأهدافها، حيث أصدرت هذه الأخيرة في حقها العديد من القرارات والتوصيات، سواء من قبل مجلس الأمن أو الجمعية العامة والتي يضيق المجال هنا لاستحضارها (قرارات مجلس الأمن 338 و 242... وقرارات الجمعية العامة 3089 و 3236 و 2646 و 2672 ..) وكلها تشكل سندا ومرتكزا لتأكيد الحقوق الفلسطينية المشروعة في ظل اشتداد الصراع بين الشرق والغرب، غير أن هذه القرارات وغيرها أضحت بلا فعالية لكونها لم تكن في أغلب الأحوال مصاحبة بإجراءات ميدانية لتنفيذها، هذا زيادة على تداعيات استعمال حق الاعتراض (الفيتو) الأمريكي (بسوء نية) داخل مجلس الأمن على مجمل القضايا العربية وعلى رأسها قضية فلسطين جراء

اشتداد الحرب الباردة التي انتقلت مظاهرها إلى داخل هذا الجهاز المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين بالشكل الذي شل حركته زهاء نصف قرن من الزمن. فما بين سنة 1948 وسنة 1989 أصدرت الجمعية العامة ومجلس الأمن 300 قرار إدانة للكيان الصهيوني إلا أن هذا الأخير لم يكترث بها لثقته الكبيرة في حق الاعتراض الأمريكي، وفي المدة نفسها أدان مجلس الأمن الكيان الصهيوني 46 مرة كان بالإمكان أن ترتفع إلى 68 مرة لو لم تستعمل الولايات المتحدة حق الاعتراض لمصلحته.

إن موقف الاتحاد السوفيتي - الذي جعل من مساندة حركات التحرر العالمي شعارا ومطلبا أساسيا في خطابه - من القضية الفلسطينية، تحكمت فيه مجموعة من المحددات، فهو ساند هذه القضية بشكل كبير في العديد من المناسبات، كما أنه اعترف بدولة إسرائيل، ولعل موقفه هذا ينسجم مع متطلبات المرحلة التي حتمت عليه الموازنة بين علاقاته بأصدقائه العرب (سوريا، العراق، مصر،...) من ناحية وعلاقاته مع الولايات المتحدة الحليف الرئيسي لإسرائيل، في إطار مصالحه المرحلية وبخاصة ضمن سياسة الوفاق التي سادت في مرحلة من مراحل تطور الحرب الباردة بينه وبين الولايات المتحدة.

ولذلك فقد اتسمت السياسة السوفييتية في المنطقة العربية - التي تحظى بأهمية خاصة في استراتيجية الدفاع السوفييتي في مواجهة الولايات المتحدة باعتبارها تتموقع ضمن "حزامه الجنوبي"-، عموما بمواجهة التوغل الأمريكي في المنطقة وتقديم الدعم العسكري والديبلوماسي والاقتصادي للأطراف العربية المعنية بالصراع العربي - الإسرائيلي، وحث الأطراف

العربية الحليفة على اتباع سياسة ضبط النفس بخصوص هذا الصراع-، مخافة توريطه في نزاعات إقليمية أو عربية قد تودي إلى انعكاسات سلبية على هيبته أو مصداقيته في المنطقة[1]، مع محاولاته المستمرة لعرقلة فرض أية تسوية أمريكية - إسرائيلية يبقى هو خارجها.

ففي حرب 1967 مثلا، أدرك العرب فجأة أنهم لا يستطيعون الاعتماد على السوفييت لكي يقدموا على نجدتهم عسكريا، فقد كان هؤلاء - السوفييت - على علم بالانقسامات العميقة في الوطن العربي وبالتفوق الإسرائيلي على الجيوش العربية مجتمعة، ومن جهة أخرى كانوا ضد قيام حرب أو المشاركة فيها، لأن من شأن ذلك توريطهم في مواجهة مباشرة وخيمة العواقب مع الولايات المتحدة، ولذلك فقد قاموا مع وسائل إعلامهم بالنصح والاعتدال للعرب[2].

ثانيا: القضية الفلسطينية في أجواء انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية

شكل سقوط الاتحاد السوفيتي قطيعة بين وضعين دوليين متباينين، فبعد سيادة حرب باردة بينه وبين القطب الأمريكي بصراعها وتوازنها ورعبها زهاء نصف قرن، رحل الاتحاد السوفيتي وجاءت التداعيات مهمة، تجاوزت حدود هذه الدولة ومحيطها في أوربا الشرقية لتجتاح كل بقاع العالم.

---

[1]- د. ناصيف يوسف حتي: القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية - مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1987، ص 67 و68.

[2]- د. فواز جرجس: النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى - مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 1997، ص 287.

وقبيل هذا الانهيار النهائي، ستحدث مجموعة من التغيرات الدولية وستؤثر بشكل كبير في مسار القضية الفلسطينية، فعندما كان "غورباتشوف" في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي منشغلا بتطبيق سياسة "البيريسترويكا" التي ابتدعها لإنقاذ الاتحاد السوفييتي، ولما بدأت الانتفاضة الفلسطينية الأولى تستقطب الإعلام الدولي بشتى وسائله وتحصد المزيد من التأييد الدولي، كانت جحافل اليهود السوفييت تتوافد على الأراضي الفلسطينية المحتلة، لتستوطن هناك، في أكبر موجات للهجرة التي عرفها التاريخ الإنساني المعاصر، فخلال الأربعة أشهر الأولى فقط من سنة 1991 بلغ عدد هؤلاء 54 ألف مهاجر، وفي هذه الأثناء وبينما كان الاتحاد السوفيتي منشغلا بمشاكله وبترميم بيته المتداعي، قام العراق بغزو الكويت مما ترتبت عنه أزمة الخليج الثانية التي انعكست على القضية الفلسطينية وهو ما سنتطرق إليه في حينه.

إن وصفة "البريسترويكا" التي كان ينوي غورباتشوف من خلال تطبيقها تأجيل وفاة الاتحاد السوفيتي، جاءت نتائجها عكسية وعجلت بسقوط "العملاق الورقي" بهدوء تام، هذا الانهيار سيجعل الولايات المتحدة الحليف الرسمي لإسرائيل تحتل مكانة القطب الوحيد والجديد المحتكر لدواليب الشأن الدولي والأممي.

جاءت أزمة الخليج الثانية في جو دولي مشحون ومكهرب وزادت وأسهمت بدورها في اضطرابه وغليانه، ففي الوقت الذي كانت الانتفاضة الفلسطينية في عز ريعانها وأوج نضالها وغضبها، تحولت الأنظار الدولية أفرادا وأحزابا ومنظمات ووسائل إعلام وسياسيين نحو أزمة الخليج هاته،

وهو ما سينعكس سلبا على هذه القضية التي جاءت ثمراتها الميدانية اللاحقة غير متناسبة وحجم الجهود والتضحيات المبذولة.

ففي خضم تطورات هذه الأزمة وكمحاولة منه لكسر التحالف الأمريكي الغربي والعربي لمواجهة العراق، ربط النظام العراقي ورهن خروجه من التراب الكويتي بخروج القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما دفع بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى تبني موقف مؤيد للعراق، وهو ما ترتب عنه اضطراب في مواقف دول عربية إزاء أكبر وأهم وأقدم قضية عربية – القضية الفلسطينية - وبخاصة تلك الدول التي كانت معنية بالغزو العراقي: السعودية والكويت، والغريب في الأمر هو أن المواقف العربية والإسلامية - كالعادة عند حدوث أية أزمة عربية وإسلامية بينية أو دولية - جاءت متباينة وتراوحت بين التأييد للعراق (الأردن، الجزائر، السودان، اليمن...) أو التأييد للكويت (سوريا، مصر، السعودية...) أو الحياد (المغرب، إيران، تونس...). إن تفاعل هذه العوامل المجسدة للتفرقة العربية مع النتائج المدمرة لحرب الخليج الثانية، أثرت على الأمن القومي العربي بكل مكوناته وأبعاده الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما كان له الأثر البالغ في تراجع التضامن والمصالحة العربية التي بدأت تترمم بعد عودة مصر إلى المجموعة العربية بعد غياب دام زهاء عقد من الزمن، جراء عقد السادات لاتفاقية "كامب دايفيد" مع إسرائيل بشكل انفرادي.

طبعا كل هذا سيكون له تأثير كبير على القضية الفلسطينية، حيث أن الميزان التفاوضي سيتميز بتدني قدرة العرب في هذا الشأن لصالح إسرائيل، خاصة بعد انطلاق مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط الذي رعته الولايات المتحدة وروسيا وأضحت فيه الأمم المتحدة مراقبة فقط، بعد أن كانت طرفا رئيسيا في القضية زهاء نصف قرن، حيث أن المفاوضات تمت بشكل ثنائي بين إسرائيل والأطراف المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي ولم ترتكز بالأساس إلى قرارات مجلس الأمن الحاسمة (242 و338 و181) وإنما تمت بشكل مفتوح، علاوة على استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات وتقتيل الشعب الفلسطيني وسجن أفراده موازاة مع هذه المفاوضات. وفي ظل هذه الظروف العربية والدولية الصعبة تبادل الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني (منظمة التحرير الفلسطينية) رسائل الاعتراف، قبل أن يتم إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وجاءت الخطوة المهمة في سنة 1994 التي أبرم فيها الطرفان اتفاقا بشأن الحكم الذاتي لأول مرة، غير أن هذه الخطوات ستتعثر بفعل تخلف الطرف الإسرائيلي عن التزاماته، حيث استمر في وضع العقبات الكأداء أمام المفاوضات في جو من الصمت المطبق والمريب لراعية السلام "الإسرائيلي" (أمريكا). وهكذا وصلت المفاوضات إلى الباب المسدود، وكرد فعل على ذلك، انطلقت انتفاضة الأقصى التي شارك فيها الشعب الفلسطيني بكل فئاته وفصائله لتعري وتكشف للعالم الوجه الحقيقي المتوحش والقبيح لإسرائيل.

إن الحصيلة المتواضعة للقضية الفلسطينية في غمرة هذه المفاوضات جاءت في مستوى التخاذل العربي الذي تحدثنا عنه سابقا، والدولي أيضا الناتج عن احتكار الولايات المتحدة لوسائل النهي والأمر في المجتمع الدولي.

كما أن معظم المنظمات والأجهزة الدولية التي شكلت ولفترة طويلة منبرا رئيسيا ومهما للترويج عالميا للحق الفلسطيني المشروع، أصابها ما يشبه العجز والتهميش والاضطراب بعد نهاية فترة الحرب الباردة، فالجمعية العامة للأمم المتحدة التي أثرت وأغنت القضية بترسانة هامة من القرارات والتوصيات المؤكدة للحق الفلسطيني، أضحت شبه عاجزة، بعدما تم تقويضها لصالح مجلس الأمن الذي نفض عنه غبار العجز والشلل وراح يتحرك بإرادة أمريكية.

وقد وصل الأمر بتراجع الجمعية العامة إلى الحد الذي وقفت فيه عاجزة عن استعمال مقتضيات قرار الاتحاد من أجل السلم الذي اتخذته هذه الجمعية بمقتضى قرارها رقم 5/377 بتاريخ 4 نونبر 1950 بأغلبية أعضائها والذي يتيح لها إمكانية تحمل الالتزامات والمسؤوليات المرتبطة بحفظ السلم والأمن الدوليين في حالة عجز المجلس عن أداء وظائفه الرئيسية المرتبطة بهذا الخصوص جراء استخدام حق الاعتراض (الفيتو)، وذلك خلال مناسبات عديدة استعملت فيها الولايات المتحدة هذا الحق لمنع إرسال قوات أممية لحماية الفلسطينيين أو تشكيل لجان دولية لتقصي الحقائق حول الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في حقهم.

وقد بلغ عجز الجمعية العامة ذروته عندما أضحت هذه الأخيرة تتبرأ من قراراتها السابقة المتخذة في هذا الشأن، ففي سنة 1991 تمكنت الولايات

المتحدة من قيادة حملة ناجحة لإلغاء قرار هذه الجمعية والخاص باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصري، بل إن العديد من الدول العربية صوتت لصالح هذا الإلغاء.

إن إقدام مجلس الأمن على احتكار إدارة أزمات ومنازعات دولية وإهمال أخرى مماثلة وأكثر خطورة أحيانا، لم يؤد فقط إلى تهميش دور الجمعية في هذا الصدد، وإنما تعداه إلى مجمل المنظمات الإقليمية التي طالما نادت وطالبت بضرورة إنصاف الفلسطينيين وضمان حقوقهم، كما أن حركة عدم الانحياز التي نشأت في ظل الحرب الباردة وكرد فعل على تداعياتها على شعوب العالم، والتي ما فتئت أن احتضنت هذه القضية وساندتها باعتبارها حركة من حركات التحرر الوطني في العديد من قراراتها ولقاءاتها، أصيبت بدورها بما يشبه الاضطراب والحيرة والبحث عن مبرر للبقاء، بعد زوال أهم مرتكز لنشأتها وهو ظروف الحرب الباردة التي زالت بزوال الاتحاد السوفيتي.

ثالثا: القضية الفلسطينية في أعقاب أحداث 11 شتنبر 2001

جاءت الأحداث الأمريكية الأخيرة في ظرفية حاسمة ومتميزة بالنسبة للقضية الفلسطينية، فقبيل هذه العمليات كانت هذه القضية قد حصدت إشعاعا إعلاميا دوليا وتأييدا عربيا ودوليا وإجماعا وطنيا، بعد انطلاق انتفاضة الأقصى التي تنوعت وسائلها بين ما هو إعلامي وتعبوي واستشهاد وإطلاق قذائف الهاون باتجاه المستوطنات، مما ألحق أضرارا بالغة بالعدو تراوحت بين الخسائر البشرية والمعنوية المرتبطة بانتشار الهلع والخوف في أوساط

الإسرائيليين والاقتصادية المرتبطة بالسياحة والنقل الجوي والتجارة..، والعسكرية وما تلاها من تعبئة داخل الجيش الإسرائيلي واستنفاره في مواجهة المنتفضين من شباب وأطفال ونساء وشيوخ عزل.

كما جاءت الأحداث في خضم مطالب فلسطينية ودولية وعربية وإسلامية وأمريكية وحتى من داخل الكيان الإسرائيلي بضرورة قيام دولة فلسطينية.

وحتى لا يتكرر سيناريو أزمة الخليج الثانية بالنسبة للفلسطينيين، حاول الرئيس الفلسطيني الراحل أن يكون حذرا ويتجنب الانزلاق والانسياق المنفعل مع العواطف لإظهار تأييده لهذه العمليات أو التعاطف مع "بن لادن" الذي اعتبر أن الولايات المتحدة لن يهدأ لها جفن طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي المدعوم منها للأراضي الفلسطينية، وهكذا أدان عرفات هذه العمليات وندد بها، وفي خطوة تضامنية رمزية معبرة منه، تبرع هذا المناضل المسن بدمه لصالح ضحايا الكارثة.

إن معظم الفلسطينيين والعرب والمسلمين (مراقبين، ساسة، أكاديميين وأفراد المجتمع...) كانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة عقب هذه الأحداث ستراجع سياستها الخارجية وخاصة في ارتباطها بأزمة الشرق الأوسط بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة والمبالغة في التأييد والدعم الأمريكيين لإسرائيل، لعلمها الأكيد أن سياساتها التعسفية والمنحرفة هاته هي التي تقف مسؤولة في جزء كبير منها خلف الأحداث، لكن التطورات التي حصلت جاءت نوعا ما مخيبة لهذه الآمال، فالولايات المتحدة لم تستفد من هذه التجربة القاسية واستمرت في تأييدها اللامشروط لإسرائيل بل

عملت ولأول مرة على ضم فصائل تحررية فلسطينية إلى قائمة المنظمات والقوى التي تتهمها "بالإرهاب" والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل[1]...

ونعتقد أن عدم مراجعة الولايات المتحدة لهذه السياسة يعود بالأساس إلى القيمة الجيوسياسية لإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة وثقل اللوبي اليهودي داخل هذا البلد وقدرته على التأثير في مراكز اتخاذ القرار الاستراتيجي، وذلك مقارنة مع الجالية العربية والمسلمة هناك، وهو ما يجعل التفريط في هذا الملف الحساس المرتبط بحليف استراتيجي وتاريخي في ظل هذه الشروط مستبعدا.

كما أن الولايات المتحدة بسياساتها السابق ذكرها تريد أن تحرم الضالعين في الأحداث وبغض النظر عن هوياتهم من أوراق رابحة قد تمكنهم من كسب تعاطف دولي يبررون به أعمالهم لاحقا، ومن جهة أخرى جاءت السياسة الأمريكية بالشكل السابق ذكره حتى لا تساهم في تكريس وسيلة مشينة ولا مشروعة لتحقيق المطالب وبخاصة في مواجهتها، علما أن "بن لادن" المتهم الرئيسي والأول في الأحداث، صرح علنا أن الولايات المتحدة لن يهدأ لها جفن طالما استمرت في دعم الكيان الإسرائيلي في جرائمه واحتلاله لفلسطين، ومن ناحية أخرى تريد أن تبرهن للعالم بأن زعيمة العالم ورائدة "النظام الدولي الجديد" لا يمكن الضغط عليها بمثل هذا الشكل لإرغامها على تغيير سياساتها الخارجية، والتأكيد على أن هذه السياسة تخضع لضوابط داخلية واعتبارات استراتيجية ولا يمكن تعديلها أو مراجعتها ببساطة.

---

[1]- إدريس لكريني، إدارة الأزمات في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 287 بتاريخ 2003/1 ص 44.

ومن جانب آخر فإن مراجعة الولايات المتحدة لسياساتها كان سيكلفها الحد من إجراءاتها المرتبطة بحملتها لمكافحة "الإرهاب" والتي مكنتها من تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية من قبيل التموقع في منطقة بحر قزوين الغني بالنفط وتمييع عمل المقاومة في العالم وإحكام الرقابة والسيطرة على معظم الدول مثل باكستان وزرع الخوف داخل المجتمعين الأمريكي والدولي وإيجاد الذريعة - مكافحة "الإرهاب" - لمعاقبة وتأديب الخارجين عن طاعتها من خلال تكريس وسيلة إسقاط الأنظمة التي دشنتها في أفغانستان، كما أن إعادة النظر في هذه السياسة كان سيعني أيضا بالنسبة إليها إعادة النظر في أهم مرتكزات وقواعد "النظام الدولي الجديد" الذي فرضته ترغيبا وترهيبا على أعضاء المجتمع الدولي.

وأخيرا، فالدول العربية التي اكتفت بإدانة العمليات دون أن تتجرأ على الربط بينها وبين السياسات الأمريكية التعسفية، والدخول إلى جانب الولايات المتحدة في حربها المعلنة على "الإرهاب" دون أدنى تحفظ أو مناقشة، تتحمل بدورها قسطا وافرا من المسؤولية في استمرار هذه السياسة لعدم استغلالها للحدث بشكل جيد نحو بلورة سياسة أمريكية عادلة تجاه القضايا العربية، جراء غياب تنسيق عربي في هذا الشأن.

في ظل هذه الأجواء التي خيمت بظلالها على الساحة الدولية وانتزعت البريق من القضية الفلسطينية ولو لمدة، استغلت إسرائيل - وكعادتها- الفرصة الناجمة عن انشغال العالم بهذه الأحداث لتصعد من تضييقاتها على الفلسطينيين وتمييع عمل المقاومة واغتيال رموز المقاومة الفلسطينية وقصف مكاتب السلطة وتدمير مراكز الأمن الوطني والمطار الوحيد واقتحام المدن والقرى الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي وفرض

الحصار على هذه المناطق بل وحتى على الرئيس الفلسطيني الراحل ذاته، على أمل القضاء على الانتفاضة، خاصة وقد تصاعدت العمليات الاستشهادية بأرض الاحتلال بشكل كبير.

إن الضغط الإسرائيلي الخطير على الفلسطينيين وسلطتهم أصبح يتصاعد في ظل خذلان عربي وإسلامي للقضية، ذلك أن معظم الدول العربية والإسلامية أصبحت تتحفظ أو بالأحرى تعجز حتى على الإعلان عن المواقف الاستنكارية والتنديدية المعهودة وذلك في جو دولي رهيب يشوبه الشك والترقب مخافة السقوط في موقف قد يجر عليها غضب أمريكا التي أصبحت لا تتورع في اعتبار أدنى حركة معادية لإسرائيل ومؤيدة للفلسطينيين بمثابة تحريض على العنف و"الإرهاب".

هذا طبعا إلى جانب التحيز العلني الأمريكي لإسرائيل الذي بدا واضحا عند رفض الرئيس الأمريكي لقاء الزعيم الراحل عرفات، بذريعة عدم كفاية جهوده وإجراءاته في القضاء على العنف الموجه ضد إسرائيل، وتحميله مسؤولية العمليات الاستشهادية التي نفذتها فصائل المقاومة الفلسطينية ضد العدو الإسرائيلي.

في ظل هذا التواطؤ الأمريكي، أصبحت إسرائيل تمارس أرقى مظاهر التضييق على السلطة الفلسطينية ورموزها ووصل بها الأمر إلى حد قطع الاتصال بها لفترة بمبرر أنها لم تعد شريكا مناسبا لصنع السلام، وفرض حصار جائر على مقر رئيسها الراحل للحد من تنقلاته والتنقيص من شأنه والمطالبة بإسقاطه من الحكم.

ولا تخفى الخلفيات الإسرائيلية المغرضة وراء هذه السلوكات، فهي تريد من ورائها خلق فتنة فلسطينية داخلية وجر البلاد إلى حرب أهلية وخيمة العواقب، غير أن الفلسطينيين حذرين وواعين بهذه المؤامرة الخبيثة، ذلك أن الوحدة الفلسطينية ازدادت قوة ومتانة في ظل هذه الظرفية المتميزة والتي ذابت فيها الخلافات أمام المصير المشترك والواحد.

ومع ذلك فالأحداث الأمريكية وما رافقها من تغيرات لم تمنع عددا هائلا من دول العالم من المطالبة - ومن جديد - بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة، بل إن الرئيس الأمريكي نفسه وفي خطوة غير مسبقة أعلن في خطاب رسمي له وبصراحة على ضرورة قيام هذه الدولة، وهو ما يعد بكل تأكيد مكسبا مهما للقضية الفلسطينية، وهو موقف قد يدفع بهذه الدولة إلى الحد من إحراج نفسها دوليا بجعل حقها في الاعتراض "الفيتو" رهن المصالح الإسرائيلية التي تتناقض - غالبا- ومصالح الجماعة الدولية، والكف عن غض الطرف على التقتيل الإسرائيلي للأطفال الفلسطينيين وسجنهم وتدمير مدارسهم وديارهم ومنشآتهم، والتوقف عن إرسال الأسلحة الأمريكية لإسرائيل التي تستعملها في قمع الفلسطينيين.

رابعا: خريطة الطريق ... والسلام الصعب

في الوقت الذي انطلقت فيه مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل في بداية التسعينيات برعاية أمريكية وروسية، لاح في الأفق بريق من الأمل بإمكانية إجراء تسوية عادلة لملف الصراع العربي - الإسرائيلي وبخاصة في ارتباطه بالقضية الفلسطينية التي أضحت ضمن أكبر وأعقد الملفات الدولية الشائكة في العصر الحديث.

غير أنه وبعد حوالي عقد من الزمن عن انطلاق هذه المفاوضات وصلت هذه الأخيرة إلى الباب المسدود على مختلف الواجهات والمسارات وجاءت الحصيلة جد متواضعة، ولم ترق قط إلى مستوى الآمال والتضحيات الجسام، كما جاءت أيضا في مستوى التخاذل العربي والدولي والتواطؤ الأمريكي وقوة وغطرسة الخصم الإسرائيلي، وهو الأمر الذي مهد الطريق أمام انطلاق انتفاضة الأقصى التي شارك فيها الشعب الفلسطيني بكل فئاته وفصائله، فيما واصلت القوات الإسرائيلية احتلال المدن الفلسطينية وتدميرها لمؤسسات السلطة واغتيال واعتقال المقاومين ورموزهم وتدمير بيوتهم كما ذكرنا سابقا.

أمام ذلك طرحت العديد من المبادرات السلمية، كتلك التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية ولقيت إجماعا عربيا خلال قمة بيروت (مارس 2002)، ثم مبادرة خريطة الطريق التي طرحتها الولايات المتحدة في إطار جهود اللجنة الرباعية (روسيا، الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي). وتقضي هذه الأخيرة بإيجاد تسوية سلمية بين الطرفين، وهي تقوم على ثلاث مراحل: حيث تتأسس المرحلة الأولى على إجراء عدة إصلاحات داخل السلطة الفلسطينية من خلال إعداد مشروع دستور وتعيين رئيس للوزراء بصلاحيات مهمة[1] فيما تقوم إسرائيل بالموازاة مع ذلك بتجميد أنشطتها الاستيطانية في الضفة والقطاع وتخفيف العبء على الفلسطينيين وسحب قواتها من مناطق السلطة الفلسطينية التي اجتاحتها عقب اندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ 28 مارس 2000.

[1]- وهو ما كان يعني تلقائيا مزيدا من التهميش للرئيس الراحل المنتخب ياسر عرفات.

بينما تقضي المرحلة الثانية بمواصلة الإصلاحات داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية، وإعادة استئناف المفاوضات الإقليمية المتعددة الأطراف ووضع دستور للدولة الفلسطينية وعقد مؤتمر دولي تشارك فيه اللجنة الرباعية بهدف دعم الاقتصاد الفلسطيني ثم تفعيل الإجراءات اللازمة لقيام الدولة الفلسطينية.

فيما تتمحور المرحلة الثالثة والأخيرة حول عقد مؤتمر ثان بمشاركة اللجنة الرباعية كذلك بهدف المصادقة على كل الاتفاقيات المتخذة بشأن قيام الدولة الفلسطينية، وإجراء مفاوضات حول ملفات القضايا الخلافية المرتبطة بالوضع النهائي كالقدس والمستوطنات واللاجئين والحدود النهائية في المناطق المحتلة سنة 1967.

لقد أبدى العديد من المهتمين والدارسين تفاؤلهم بهذه المبادرة على اعتبار أن تطبيق بنودها يمكن أن يفضي إلى حد مقبول من التسوية السلمية للطرفين، وبخاصة وأنها تركز على قيام دولة فلسطينية مستقلة، بالإضافة إلى أن الحكومة الإسرائيلية ترى فيها وبإجراء بعض التعديلات عليها، فرصة قريبة من تصورها حول السلام مع الفلسطينيين، بالإضافة إلى أن الإدارة الأمريكية الحالية التي رفضت بذل أي مجهود بصدد الصراع قبل أن يصبح الطرفان جاهزان للدخول في مفاوضات جادة، بذلت جهودا كبيرة لانتزاع موافقة "شارون" على هذه الخطة كشرط لإعمال مساعيها في التسوية السلمية، والتزمت مسبقا بالسهر على قيام هذه الدولة إلى جانب إسرائيل، ودعت بشكل واضح وصريح إلى إنهاء الاحتلال، وهو ما أسهم إلى حد ما في الدفع بحكومة "شارون" إلى الموافقة المبدئية على الخطة مع إبداء بعض التحفظات، والإقرار أيضا بضرورة قيام دولة فلسطينية.

ويمكن القول إن تحمس الولايات المتحدة لهذه الخطة ينبع بالأساس من شعورها بضرورة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط بعد فرض احتلالها على العراق وعدم حاجتها إلى طرف آخر لحماية مصالحها هناك، ثم لقناعتها بأن تسوية القضية الفلسطينية يمكن أن يحد من تصاعد موجة العداء تجاه سياساتها في أوساط الشعوب العربية والمسلمة وبالتالي ضمان مصالحها في المنطقة.

وزيادة على الضغوط الأمريكية، تأتي هذه "المرونة" الإسرائيلية في ظل النجاح الكبير للمقاومة الفلسطينية وما حققته من إشعاع دولي للقضية، فالانتفاضة كلفت إسرائيل الكثير، فعدد الشهداء الفلسطينيين والقتلى من الإسرائيليين أضحي متقاربا، فيما تأثرت عدة قطاعات إسرائيلية حيوية بشكل سلبي نتيجة لهذه المقاومة، بدءا بانخفاض مؤشر الهجرة نحو إسرائيل، مرورا إلى انخفاض نسبة الاستثمارات الأجنبية وتدهور القطاعات الاقتصادية والسياحية ووصولا إلى جو الخوف والهلع الذي ساد في أوساط المجتمع الإسرائيلي...

وإذا كان من شأن هذه الشروط أن تسهم بشكل ما في تسريع وثيرة التسوية المأمولة، فإن هناك مجموعة من الصعوبات والإكراهات التي بإمكانها عرقلة تحقق السلام المنشود، فالمسار السوري المرتبط بمشكلة مرتفعات الجولان واللبناني المرتبط بمزارع شبعا المحتلتين يظل متوقفا ومجمدا، مما يحول دون تحقق السلام الشامل، كما أن إسرائيل مصرة كل الإصرار على إخماد المقاومة الفلسطينية دون تقديم تنازلات ومقابل لذلك، كإطلاق سراح

المعتقلين أو الكف عن اغتيال رموز المقاومة... وتوظف جهودها الدبلوماسية والعسكرية لإيقافها - الانتفاضة - باعتبارها "إرهابا"، مستغلة بذلك أجواء ما بعد أحداث 11 شتنبر التي اختلطت فيها المقاومة بالإرهاب ضمن القاموس السياسي لبعض الدول كالولايات المتحدة، وهي الجهود التي ترمي من ورائها إسرائيل إلى إذكاء الصراع الفلسطيني - الفلسطيني وتحطيم روح الإجماع الوطني التي تكرست مع هذه الانتفاضة نفسها.

ومما يثير التحفظ والشكوك أيضا بشأن هذه الخطة، هو الظرفية الدولية التي طرحت فيها، فهي جاءت في أوج الاستعدادات الجارية للعدوان على العراق، فيما تمت محاولة تطبيقها مباشرة عقب احتلال هذا البلد العربي الذي أخرج من معادلة التوازن الإقليمي في مواجهة إسرائيل[1] وما تلاه أيضا من إضعاف للمواقف الاستراتيجية لكل من سوريا ولبنان، وقبيل إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وهو ما يوحي للبعض بأن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد محاولة لامتصاص غضب العرب والمسلمين وتصريف أنظارهم عما يلحق بالعراقيين من مؤامرات ومعاناة، أو ورقة انتخابية مرحلية كان بوش يراهن عليها. ومن جانب آخر، جاءت هذه الخطة في ظل ظرفية عربية وإسلامية صعبة ملؤها اليأس والإحباط الناتج عن احتلال العراق، وتدني مستوى العمل العربي والإسلامي المشترك: فسوريا تتعرض لضغوط أمريكية متزايدة لإرغامها على التوقف عن دعم المقاومة الفلسطينية وحزب الله، ونفس الشيء يتم مع إيران بذريعة التدخل في الشؤون الداخلية للعراق ودعم المقاومة الفلسطينية وتطوير أسلحة الدمار الشامل، فيما تسعى

[1]- للإشارة فمفاوضات مدريد وأوسلو انطلقتا بدورهما بعد حرب الخليج الثانية مباشرة.

كل من مصر والسعودية إلى تمتين وتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة التي تأثرت بأحداث 11 شتنبر، كما نجحت الولايات المتحدة بعد نهج سياسة الأمر الواقع بالعراق في تهميش الأمم المتحدة وتقويض الدور الديبلوماسي الأوربي على الصعيد الدولي[1]..

وكل هذا يعطي انطباعا أوليا بأن المفاوضات المنتظرة ستكون حتما صعبة وغير متكافئة بين طرف إسرائيلي معزز بتواطؤ أمريكي وإمكانيات اقتصادية وعسكرية هامة من جهة وسلطة فلسطينية وحيدة ما فتئت إسرائيل تقوضها وتضعفها من جهة ثانية، كما أن الدور الأمريكي الذي اقتصر في مفاوضات أوسلو على الرعاية و"الحياد"، أصبح مع هذه الخريطة - التي تنطلق من الصفر وليس من الحد الذي توقفت فيه المفاوضات السابقة- تدخليا وموجها، مما يطرح معه أكثر من سؤال فيما يتعلق بموضوعية وعدالة موقف الولايات المتحدة ومدى جديتها في السهر على فرض تطبيق مقتضيات الخريطة بجميع مراحلها في مواجهة الطرفين، وبخاصة وأن "شارون" الذي يطالب بإيقاف عمل المقاومة وتنفيذ بنود الخطة بالتتالي (أي أن ينفذ الفلسطينيون التزاماتهم ثم بعدهم إسرائيل)، ويطالب أيضا بتنازل خطي من الفلسطينيين عن حق العودة، شرع في تطبيق سياسة الفصل الأمني والأسوار العازلة ولا يزال يتوسع في بناء المستوطنات وإنشاء الطرق الالتفافية، ويتمادى في سياسة تقتيل الفلسطينيين واعتقالهم وتدمير بيوتهم واغتيال رموز المقاومة إلى حد محاولة نفي الرئيس الشرعي الراحل

[1]- للإشارة فإسرائيل ترفض أي دور أوربي في القضية، وذلك لمواقفه التي تعتبرها مؤيدة للفلسطينيين.

ياسر عرفات بتزكية أمريكية[1] والتهديد باغتياله، اعتقادا منه بأن ذلك هو السبيل الكفيل لدفع الفلسطينيين نحو المفاوضات، وفي نفس السياق يرى البعض أن الدولة الفلسطينية المنتظرة ستكون ضعيفة وناقصة، بلا حدود قارة، ودون دفاع ومفصولة عن الفلسطينيين في الداخل والخارج.

ويمكن القول أخيرا أن خريطة الطريق التي وافق عليها الطرفان، وعلى الرغم من بعض الانتقادات الموجهة لها والتخوفات بشأن مصيرها، بإمكانها أن تحقق شروطا كفيلة بتحقيق حد مقبول من السلام المنشود، غير أن تحقق ذلك يظل رهينا بتوافر إرادة أمريكية موضوعية وصادقة لفرض احترام بنود هذه الخطة، وحكومة إسرائيلية مسؤولة وجادة في البحث عن السلام الحقيقي، وسلطة فلسطينية قوية حذرة ومناورة ومعززة بإجماع وطني وبمقاومة مستعدة في أية لحظة لإشعار العدو بقيمة الأمن والسلام.

خامسا: الرهانات الخاسرة للتطبيع

كان المغرب من ضمن الدول العربية الأولى التي بادرت إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل في سنة 1994 بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل عام 1993، غير أن هذا التطبيع لم يدم طويلا بفعل السلوكات الإسرائيلية المستفزة في الأراضي العربية المحتلة والتي كانت سببا في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، حيث قرر المغرب غداة ذلك إغلاق

[1]- ظهر ذلك جليا من خلال استخدام حق الاعتراض الأمريكي بمجلس الأمن لمنع صدور قرار دولي تقدمت به المجموعة العربية لمطالبة إسرائيل بالامتناع عن إبعاد الرئيس الفلسطيني الراحل، وكذا إلحاح الإدارة الأمريكية على إصلاح السلطة الفلسطينية دون السعي إلى ضبط السلوكات العدوانية الإسرائيلية في مواجهة الشعب الفلسطيني.

مكتب الاتصال الإسرائيلي في المغرب والمكتب المغربي في إسرائيل، وذلك تنفيذا لقرارات القمة العربية الاستثنائية المنعقدة في أكتوبر 2000.

ومنذ ذلك الحين والقضية الفلسطينية تعرف مسارات جد صعبة: فرض الحصار على مقر السلطة الفلسطينية، اغتيال زعماء المقاومة واعتقال المنتفضين وقصف المدن ومؤسسات السلطة والتمادي في بناء المستوطنات وبناء الجدار الفاصل..

غير أن تسارع الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية، أفرز مجموعة من المعطيات والتداعيات، حاولت إسرائيل -وكعادتها- استثمارها لصالحها باتجاه جر مجموعة من الدول العربية إلى التطبيع معها.

فالعراق يعرف مشاكل عويصة بفعل الاحتلال ورحيل نظام صدام، ولبنان وسوريا تعيشان مشاكل كبيرة ترتبت عن صدور القرار 1559 وتداعيات اغتيال الحريري، أما ليبيا التي طالما رفعت شعار مواجهة الإمبريالية والصهيونية، فقد غيرت بشكل جذري من سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة، فيما وصل ملف الصحراء المغربية إلى مرحلة صعبة بعد استقالة بيكر، ومن ناحية ثانية تنامت الضغوطات الأمريكية على مختلف الدول العربية باتجاه نهج إصلاحات "ديموقراطية"، ثم هناك تداعيات الحملة الأمريكية لمكافحة "الإرهاب" التي كان من أهمها تمييع وتجريم حركات المقاومة والتحرر الفلسطينيين.

ومن جهة أخرى هناك رحيل الرئيس عرفات الذي طالما اعتبرته إسرائيل والولايات المتحدة شريكا غير مناسب لعقد السلام المنشود، وما أعقبه ذلك من وصول قيادة فلسطينية جديدة للحكم، نجحت في إقناع فصائل

المقاومة بالانخراط في هدنة مع إسرائيل التي أطلقت بعض المعتقلين وانسحبت من بعض المناطق، لفتح المجال أمام الحلول السلمية.

في ظل هذه المعطيات والتحديات، اعتبرت بعض الدول العربية أن الوقت بات مناسبا للتطبيع مع إسرائيل، ورأت أن ذلك يمكنه أن يشكل مدخلا ملائما لتلافي شرور الضغوطات الأمريكية والاستفادة من مختلف الفوائد والإيجابيات التي سيتيحها هذا الإجراء.

ومعلوم أن إسرائيل أبدت في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بمنطقة المغرب العربي، وحاولت نسج علاقات ديبلوماسية مع مختلف أقطاره لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية وجيوسياسية، وقد توجت محاولاتها هاته بربط علاقات مع موريتانيا، وأعلن مؤخرا عن وجود لقاءات سرية بين مسؤولين ليبيين وإسرائيليين ووجهت تونس دعوة رسمية لشارون من أجل حضور القمة العالمية للمجتمع والمعلومات التي ستعقد في نوفمبر 2005 بالعاصمة التونسية، وقيام "شالوم" بزيارة للمغرب سنة 2003 وتحدثت بعض المصادر بعد ذلك عن إجراء لقاء سري بين وزير الخارجية المغربي ونظيره الإسرائيلي بجنيف.

إن من أهم مميزات السياسة الخارجية المغربية هو الاعتدال والانفتاح، وهو الأمر يفسر تفاعلها الإيجابي مع مختلف تحديات المحيط والمتغيرات الدولية.

حقيقة أن قضية الصحراء المغربية والدور المنتظر للولايات المتحدة فيها باعتبارها فاعلا واقعيا رئيسيا في الساحة الدولية، يفرض التعامل بحذر مع هذه الدولة، لكن ليس بالشكل الذي يجعل هذه السياسة تتنكر للمصالح القومية والعربية وللرأي العام الداخلي عند اتخاذ قرارات حيوية واستراتيجية.

فالمغرب لم يتنكر قط للقضية الفلسطينية التي شكلت تاريخيا قضية وطنية رسميا وشعبيا، والملك محمد السادس هو رئيس لجنة القدس، وطالما شكل المغرب فضاء لإعداد الأجواء نحو تفعيل هذه القضية، كما أن الشارع المغربي يتفاعل بشكل تلقائي ومستمر مع هذه القضية. وفي نفس الوقت تجمع المغرب بالولايات المتحدة علاقات طيبة، حيث وقع معها على اتفاقية التبادل الحر واعتبرته حليفا استراتيجيا خارج حلف الناتو. وكل هذه المعطيات تبرز مدى نسبية ومحدودية إغراءات وحسابات التطبيع التي قد يراهن عليها البعض، وتفرض عدم الانخراط المتسرع في هذا الإجراء، ولقد جاء تصريح الوزير الأول المغربي مؤكدا بوضوح أن التطبيع مع إسرائيل في هذه المرحلة (2005) "أمر غير وارد".

ومما يفرض التأني والحيطة في التعامل مع هذا الأمر هو أن إسرائيل لازالت مستمرة في بناء الجدار العازل والمستوطنات.

فرغم كون الصراع والقطيعة ليستا في صالح كل الأطراف، غير أن الإقدام على نسج تطبيع مجاني أو بمقابل هزيل، سيضعف حتما من موقع السلطة الفلسطينية ومن القضية بشكل عام، وهو ما يفرض عدم التسرع، وبالتالي نهج دخول تدريجي في إقامة علاقات مع هذا الكيان تبعا وموازاة لتطور مسلسل السلام على أرض الواقع ومدى الالتزام بالاتفاقيات المبرمة، أما التطبيع بشكل غير محسوب وفي غياب بوادر ميدانية ملموسة ومقنعة من الجانب الإسرائيلي، فمن شأنه أن يحرم الفلسطينيين من آخر ورقة عربية متاحة في مواجهة العنجهية الإسرائيلية[1].

---

[1]- إدريس لكريني: في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة، هل يتجه المغرب نحو التطبيع مع إسرائيل؟ القدس العربي، لندن، عدد 4932 بتاريخ 2005/04/04 ص 18.

إن قطع علاقة المغرب كما العديد من الدول العربية والإسلامية مع إسرائيل ليس سلوكا عبثيا، بل هو رد فعل طبيعي على الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وتنكرها المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني، لذلك فالمنطق يفرض أن يظل الدخول في علاقات طبيعية مع إسرائيل مشروطا بزوال هذه المبررات والأسباب.

المحور السادس:

القضية الفلسطينية بعد أحداث 11 شتنبر: التحديات والرهانات

شكلت أحداث الحادي عشر من شهر شتنبر 2001 محطة هامة، أثرت في مسار العديد من القضايا الدولية بشتى أنواعها وتجلياتها، ولا شك في أن القضية الفلسطينية ضمن قضايا عربية عديدة أخرى، كان لها نصيبها من التأثر بهذه الأحداث المهولة، فهذه الأخيرة جاءت في وقت شهدت فيه الانتفاضة الفلسطينية نجاحا كبيرا، وحققت إشعاعا دوليا مهما، وأضحى فيها قيام الدولة الفلسطينية مطلبا عربيا وإسلاميا ودوليا ملحا...

وأمام جسامة هذه الأحداث وتأثيرها القوي في مسار هذه القضية المحورية في الصراع العربي- الإسرائيلي، طرحت تحديات كبرى أمام هذه القضية، وأصبح بذلك استثمار الفرص والإمكانيات الفلسطينية والعربية والإسلامية المتاحة ضرورة حيوية ملحة.

أولا: المخاطر والتحديات المطروحة

في الوقت الذي ضعفت فيه المكانة الاستراتيجية لإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ودخول روسيا في علاقات جيدة معها– الولايات المتحدة – وتأكد هذه الأخيرة من أن إسرائيل أصبحت

تشكل عبئا على السياسة الخارجية الأمريكية وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية، ووجود دول عربية حليفة لها في المنطقة كالسعودية ومصر، جاءت أحداث 11 شتنبر لتقوي من جديد العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية على حساب العلاقات الأمريكية - العربية تبعا للموقف الإسرائيلي الواضح والنهائي من الإرهاب[1] الذي وضع إسرائيل في خندق واحد مع الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ولقد تعددت وتباينت التحديات التي أثارتها أحداث 11 شتنبر 2001 أمام القضية الفلسطينية، فهذه الأحداث جاءت في وقت تصاعدت فيه وثيرة المقاومة والنضال الفلسطينيين ضد المحتل الإسرائيلي، وتعددت وسائل وآليات الانتفاضة التي حققت إشعاعا دوليا وإجماعا وطنيا، وهو ما أسهم إلى حد كبير في نزع البريق الإعلامي الدولي عنها ولو لبعض الوقت.

من ناحية أخرى، وفي أعقاب الحملة الأمريكية لمواجهة "الإرهاب"، تحققت أمنية إسرائيل- التي فشل زعيمها "شارون" في تحقيق السلام المنشود- والقاضية بالخلط بين الإرهاب والنضال ضد المحتل، وهو ما سمح لها كما للولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على تمييع نشاط حركات المقاومة وخاصة الفلسطينية منها وذلك باعتبار ما تقوم به هذه الأخيرة من عمليات في مواجهة المعتدي والمحتل الإسرائيلي عملا "إرهابيا"، وهو التمييع الذي أسهمت في تكريسه العديد من الأنظمة العربية والإسلامية من خلال استصدار فتاوي فقهية - تحت الطلب غالبا - تجرم العمليات الاستشهادية

[1]- عبد المنعم سعيد، 11 سبتمبر: حصاد السنة.. والتداعيات المرتقبة، مرجع سابق، ص 18.

أو قرارات مشبوهة تزكي هذه الطروحات الإسرائيلية والأمريكية، ومن ذلك القرار السعودي القاضي بوقف المساعدات عن أسر الشهداء الفلسطينيين، وهو ما حملته مقررات القمة الثلاثية المصرية، السورية، والسعودية[1] المنعقدة بشرم الشيخ المصرية بتاريخ 11-05-2002، حيث تمت إدانة العنف بكل أشكاله دون استثناء المقاومة من ذلك.

في ظل هذه الأجواء وأمام تراجع تيار دعاة السلام - الحمائم - لصالح دعاة الحرب - الصقور-، تنامت وحشية إسرائيل التي عادة ما تصنف نفسها ضمن قائمة الدول الغربية المتحضرة والديموقراطية، في مواجهة الفلسطينيين المنتفضين من أطفال ونساء وشباب وشيوخ عزل، عبر مختلف الوسائل الزجرية، إلى حد الإبادة وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية ومحاصرة رئيسها الراحل بشكل مذل ومهين، واعتقال واغتيال رموز المقاومة الفلسطينية. فطبقا لإحصائيات مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان، اغتالت السلطات الإسرائيلية خلال عامين من انتفاضة الأقصى 146 شخصا من القيادات والكوادر الفلسطينية السياسيين، مستغلة بذلك صمت الأنظمة العربية والدولية الذي أضحت تتحفظ حتى عن إبداء النقد والتنديد بهذه الأعمال الوحشية في ظل ظرفية دولية استثنائية.

كما تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، فحسب تقرير للمنسق الخاص الأممي المعلن في 29-08-2002 فقد بلغت نسبة البطالة في الضفة الغربية 63.3 بالمائة، فيما تعيش 55 بالمائة من الأسر

[1]- وهي دول لها وزنها وثقلها ضمن المجموعة العربية.

الفلسطينية تحت عتبة الفقر، وفقد حوالي 77 ألف عامل فلسطيني عملهم. ومن ناحية أخرى استهدفت القوات الإسرائيلية حوالي 2465 من المنازل والمنشآت المدنية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية منها 1500 منزل دمر بشكل تام.

كما أن "شارون" الذي يعد رجل حرب بامتياز جيء به إلى الحكم من قبل الإسرائيليين كبديل عن "باراك" الذي فشلت مساعيه وتنازلاته السلمية - كما يعتقد الإسرائيليون- أمام الفلسطينيين، ولذلك نرى أن رجل الحرب هذا كسابقيه، يناور ويراهن على عنصر الوقت، فكلما تحقق للفلسطينيين مكسب ولو ضئيل أو تقدمت المفاوضات قليلا أو تعززت الضغوط الدولية على إسرائيل، إلا وعمل على افتعال أزمة يرد بها الأمور من جديد نحو مرحلة الصفر.

ومن جهة أخرى نجد الولايات المتحدة الأمريكية راعية السلام المفترضة، التي تحولت سياستها تجاه القضية بعد أحداث 11 شتنبر من التواطؤ إلى التماهي التام مع المواقف الإسرائيلية، تزكي وتشجع السلوكات الإسرائيلية الوحشية والإجرامية المرتكبة في حق الفلسطينيين من خلال غض الطرف عنها أو الحؤول دون صدور قرار أممي يدينها، وذلك بجعل حق الاعتراض داخل مجلس الأمن رهن إشارتها، ومن ذلك استعماله داخل المجلس لمنع صدور قرار تقدمت به سوريا في شهر دجنبر 2002 يدين فيه إسرائيل بقتل موظفين دوليين بالأراضي المحتلة، كما أن الرئيس الأمريكي تبنى موقف شارون القاضي بالإطاحة بالراحل ياسر عرفات من السلطة في حين وصف شارون بأنه رجل سلام، ومن جانب آخر وقع أيضا على قرار

الكونغرس القاضي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ليصبح قانونا ساري المفعول، وصوتت بلاده في بداية شهر دجنبر 2002 ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي باعتبار احتلال القدس عملا غير شرعي، وذلك في انحراف صارخ بدور الولايات المتحدة كراعية للسلام في المنطقة وكعضو دائم بمجلس الأمن من جهة وخرق لمبادئ القانون الدولي وقرارات المشروعية الدولية ذات الصلة من جهة ثانية.

وفي جانب آخر هناك تحدي آخر يطرح بحدة، وهو ذلك المرتبط بصمت الأمم المتحدة أمام هذه السلوكات العدوانية، مقارنة مع تحركها السريع والجماعي في منازعات أخرى لا ترقى إلى خطورة الوضعية الفلسطينية، لها أهميتها من منظور الاستراتيجية الأمريكية.

ازدادت خطورة هذه التحديات بشكل كبير، بعد أن جاء رد حكومة "شارون" على مبادرة السلام السعودية القاضية بربط علاقات عربية عادية مع إسرائيل مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة سنة 1967، والتي لقيت إجماعا عربيا خلال القمة العربية ببيروت (مارس 2002)، واضحا، وتمثل في غزو المدن الفلسطينية وتقتيل أبنائها وتهديم بيوتهم ومحاصرة الرئيس الراحل عرفات وتدمير مؤسسات سلطته وكل معالم الحياة بفلسطين، في تنكر للاتفاقيات المبرمة ولقرارات المشروعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة.

ويكبر حجم هذه التحديات في ظل سلام تفاوضي منتظر غير متكافئ، طرفه الأول: إسرائيل معززة بتواطؤ أمريكي وإمكانيات اقتصادية وعسكرية هامة، وطرفه الآخر: سلطة فلسطينية وحيدة - في ظل خذلان عربي وإسلامي رسميين - ما فتئت إسرائيل تقوضها وتضعفها.

ومن بين الأوراق الرابحة التي تراهن عليها إسرائيل في تضييق الخناق على الفلسطينيين استثمارها لتباين المواقف العربية والإسلامية الرسمية ذاتها من القضية لصالحها[1].

ثانيا: الفرص والرهانات المتاحة

رغم جسامة وخطورة هذه التحديات المطروحة أمام القضية الفلسطينية، فإن هناك فرصا متاحة أمام الفلسطينيين أولا، والعرب والمسلمين ثانيا، إذا أمكن استغلالها واستثمارها بعقلانية، من شأنها أن تعزز موقع الفلسطينيين نحو تسوية فاعلة وعادلة لقضيتهم التاريخية، ولعل أهم هذه الفرص يمكن إجمالها فيما يلي:

فهناك ضرورة المراهنة على الانتفاضة التي يقودها الفلسطينيون بكل فئاتهم والتي أعادت القضية الفلسطينية إلى عمق المجتمعين: العربي والإسلامي من جديد بعد اقتناع الجيل الفلسطيني الجديد بضرورة المراهنة على نضاله وقدراته وانتفاضته بدل انتظار حل قد يأتي أو لا يأتي من الخارج[2]، وهي الشكل النضالي الذي تنوعت وسائله وتطورت من الرمي بالحجارة إلى العمليات الاستشهادية التي اقتحمتها النساء الفلسطينيات بنجاح[3]، والذي لم تتمكن الآلة الحربية والتكنولوجية الإسرائيلية من إيجاد

---

[1]- فهناك غياب مشروع عربي- إسلامي موحد للسلام، كما أن دولا عربية وإسلامية تربطها علاقات رسمية مع هذا الكيان، وهناك دول تتحين الفرص باستمرار للتطبيع معه، في حين نجد أنظمة ترفض الحوار معه.

[2]- ولنا في النموذج الناجح للمقاومة اللبنانية - التي كسرت مقولة الجيش الإسرائيلي القوي الذي لا يهزم - خير مثال على ذلك.

[3]- للإشارة فقد استشهدت 142 امرأة وذلك بواقع 7 بالمائة من مجموع الشهداء وجرحت ما نسبته 9.2 بالمائة من عدد الجرحى البالغ عددهم 40 ألفا، قبل متم سنة 2002.

مضادات فعالة وحيوية لمواجهته وإيقافه، الشيء الذي كان له الأثر الكبير في عودة البريق للقضية الفلسطينية رغم هول أحداث 11 شتنبر 2001، وإحداث حالة من الهلع والرعب في أوساط الإسرائيليين، بعد أن أصبح لأول مرة في تاريخ النضال الفلسطيني عدد القتلى الإسرائيليين والشهداء الفلسطينيين متقاربا. وفي هذا الصدد ذكرت جريدة "لومند ديبلوماتيك" الفرنسية لشهر أبريل 2002، أن استطلاعات للرأي أجريت داخل إسرائيل أفادت بأن 60 بالمائة من الإسرائيليين يوافقون على إخلاء عدد من المستوطنات و 63 بالمائة يؤيدون قيام دولة فلسطينية و 67 بالمائة منهم غير راضين عن "شارون"، كما أن الوضع الأمني المتردي بإسرائيل والأزمة الاقتصادية اللذان أفرزتهما الانتفاضة، فنسبة النمو الإسرائيلي وصلت إلى أدنى مستوياتها أي 1 بالمائة نتيجة لهروب الاستثمارات وتدهور السياحة...، وهو الأمر الذي أسهم بشكل ملحوظ في ارتفاع عدد المهاجرين من إسرائيل وانخفاض عدد القادمين منهم إليها.

وقد أعلنت جريدة "هآريس" الإسرائيلية في عددها الصادر يوم 18 نونبر 2002 أن الجيش الإسرائيلي يشهد أزمة تهرب خطيرة من الخدمة العسكرية بسبب تدهور أوضاع أفراده الاقتصادية، وأضافت أن عدد الفارين ازداد بنسبة 67.2 بالمائة مقارنة مع سنة 2001.

غير أن هذه الانتفاضة بعملياتها الاستشهادية ووسائلها النضالية الأخرى ينبغي أن تتم بشكل معقلن وفعال من حيث الفترة الزمنية والفئات والفضاءات المستهدفة بالشكل الذي يكسبها تعاطفا شعبيا ورسميا على الصعيد الدولي ويخدمها في المنابر الدولية الكبرى، وحتى لا تستغلها

إسرائيل إعلاميا مما قد ينعكس سلبا على القضية، ونرى في هذا الشأن أن تقتصر العمليات على داخل المستوطنات ومناطق 1967 واستهداف العسكريين دون غيرهم.

إن ضمان استمرار هذه الانتفاضة التي أثبتت فعاليتها ونجاعتها في مواجهة العدو، يتطلب دعما ماديا - عربيا وإسلاميا - أو معنويا على الأقل وذلك بعدم وصم العمليات الفدائية الاستشهادية الفلسطينية بـ . "الإرهاب" وتجريمها.

كما يجب أيضا المراهنة على الوحدة الفلسطينية التي زادت من صمودها ومتانتها الانتفاضة والمصير الواحد والمشترك، ونعتقد أن المحافظة على هذه الوحدة في هذه الظروف العصيبة والحالكة بالذات، يعد مكسبا مهما على طريق تحقيق النصر، وتحديا كبيرا للإسرائيليين الذين طالما سعوا إلى خلخلتها بكل الوسائل والإمكانيات والضغوطات.

أما بخصوص الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية المزمع إجراؤها داخل السلطة الفلسطينية، فيجب أن تتم بإرادة شعبية داخلية وبمنطق المصلحة الوطنية بدل الخضوع للضغوطات الإسرائيلية والأمريكية في هذا الشأن.

ومن ناحية أخرى على العرب والمسلمين - وأعني الأنظمة هنا- أن يستثمروا كل ما تسمح به الإمكانيات الاقتصادية والسياسية والبشرية والإعلامية للضغط على إسرائيل وحليفتها التاريخية الولايات المتحدة الأمريكية نحو بلورة تسوية عادلة لهذه القضية تستجيب للحقوق الفلسطينية المشروعة، فالشعارات الجوفاء والمراهنة على أوراق مفلسة والمناورات

الخاسرة لن تجدي نفعا مع عدو محصن وصلب يضبط حساباته ويعي تماما الواقع المزري للأمتين العربية والإسلامية.

ومن تم فالتحلي بالواقعية واستثمار الإمكانيات المتاحة رغم قلتها، قد يكون له الأثر الإيجابي على القضية، خاصة وأن المراهنة على المواجهة العسكرية النظامية أضحت حلا تقليديا قليل الأهمية بالنسبة للطرفين المتصارعين معا.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحمل القسط الأوفر فيما آلت إليه الأمور الآن، يعيش أكثر من سبعة ملايين عربي ومسلم، بإمكانهم- من خلال تشكيل لوبيات فاعلة داخل هذا البلد اقتداء بالنموذج الإسرائيلي في هذا الشأن - أن يجعلوا القضايا العربية والإسلامية، وفي مقدمتها تسوية المشكلة الفلسطينية ضمن أهم الأولويات الاستراتيجية الأمريكية، وهذا يتطلب فهما حقيقيا لأمريكا واستيعابا جديا لكيفية بلورة قراراتها الخارجية الاستراتيجية وسبل التأثير في مسارها، مع اقتناع الأمريكيين بأن مصالحهم الاستراتيجية هي في ربط علاقات ودية مع العرب والمسلمين وليس في معاداتهم، وإقناعهم أيضا بأن إسرائيل هي عبء عليهم وأن تأييدها ومجاراتها في سياساتها العدوانية يمكن أن يجلب إليهم المآسي والويلات.

فرصة أخرى لا تخلو من أهمية تفرض نفسها بإلحاح في أعقاب أحداث الحادي عشر من شهر شتنبر على العرب والمسلمين أكثر من أي وقت مضى، وهي تصحيح صورتهم وإبراز ثقافتهم التي شوهتها الدعاية الصهيونية السوداء في أوساط المجتمعات الغربية بشكل خاص والدولية بشكل عام، إلى الحد الذي أصبح فيه اسم العرب والمسلمين مقرونا بالعنف

و"الإرهاب"، والتعتيم على المجازر الإسرائيلية المرتكبة في حق الفلسطينيين. وتبدو ملحاحية هذا الرهان قائمة في ظل تنامي دور الرأي العام الدولي كقوة فاعلة للتأثير في بلورة القرار السياسي الدولي باتجاه الضغط على إسرائيل المعتدية.

كما على العرب والمسلمين الاقتناع بأن معركة الفلسطينيين هي معركتهم أيضا، والعمل على استغلال المكتسبات التي أفرزتها الانتفاضة الفلسطينية بفطنة وذكاء، واللعب خاصة على الموقف الأوربي المتميز عن نظيره الأمريكي من القضية، واستغلال تعاطف وتضامن الأحرار والشرفاء من شعوب العالم، واستثمار القرارات الأممية التي أضحت تقر بالحقوق الفلسطينية أمام تنامي الوحشية الإسرائيلية، فقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1397 الذي صدر في أوج اشتداد الانتفاضة، أقر بحتمية التسوية السلمية للقضية على أساس قيام دولتين، نفس الشيء عبرت عنه أمريكا والاتحاد الأوربي ومعظم دول العالم.

إن بلورة تصور عربي- إسلامي موحد لمواجهة العدو الصهيوني، قد يدفع بهذا الأخير إلى الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني، تتطلب بداية التحدث مع الدول الكبرى بلغة المصالح بدل المراهنة على الخطابات الأخلاقية الجوفاء التي لا قيمة لها في السياسات "الواقعية" الدولية الراهنة، ونبذ الخلافات العربية والإسلامية البينية وتفعيل التكتلات العربية والإسلامية، خاصة وأن الظرفية الدولية الحالية لم تعد تسمح بالتحرك القطري المنفرد.

ونعتقد أخيرا أن بلورة موقف رسمي عربي وإسلامي قوي في هذا الشأن، يتوقف على توسيع هامش المشاركة الشعبية بهذه الأقطار في مجال صناعة القرار السياسي، واتباع إصلاحات سياسية تعزز حقوق المواطنين وحرياتهم وتنهي تباين المواقف الرسمية والشعبية من الأزمات العربية والإسلامية (أزمة الخليج الثانية، القضية الأفغانية، القضية الفلسطينية...)، فكما أن الأنظمة السياسية بإسرائيل والولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية قوية بشعوبها، فإن مثيلاتها العربية والإسلامية يجب أن تراهن على شعوبها - وهي مراهنة رابحة - عوض المراهنة الخاسرة على الولايات المتحدة التي أثبتت الممارسة الدولية تاريخيا أن تقلب مصالحها يجعلها تتنكر لأصدقائها وتصدق أعداءها بكل بساطة وبرودة.

المحور السابع:

ظاهرة "الإرهاب" الدولي:
بين تنامي المخاطر وتعدد المقاربات

عقب الأحداث المفزعة التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 11 شتنبر 2001، راج الحديث بحدة عن "الإرهاب" ومخاطره وأسبابه في مختلف المحافل الدولية والإقليمية الرسمية وغير الرسمية وفي الخطابات الأكاديمية والشعبية..، إلى الحد الذي اعتبر فيه البعض أن "الإرهاب" أصبح أحد مكونات العلاقات الدولية منذ العصور الوسطى[1].

إن العنف بمختلف مظاهره، يعد من أقدم الظواهر المتأصلة في المجتمعات الإنسانية التي يعتبر الصراع أحد أهم سماتها، وقد تعاظمت هذه الظاهرة في المجتمع الدولي والعلاقات الدولية بشكل لافت، سواء من حيث مظاهرها أو على مستوى النطاق الذي تجرى فيه أو بالنسبة لعدد المنظمات التي تمارسها.

ورغم الجهود الداخلية والدولية الكبيرة والمهمة التي بذلت في سبيل الحد من هذه الظاهرة التي أرقت بال الحكام والشعوب، إلا أنها لم تأت بنتائج مريحة، وما تنامي الحروب والعمليات "الإرهابية" في الفضاء الدولي والداخلي إلا دليلا على ذلك.

---

[1]- حوار مع بول ماري دي لاغورس، مجلة الوفاق العربي، باريس، ع 53، بتاريخ نونبر 2003، ص 25.

وتعد ظاهرة "الإرهاب" مظهرا من مظاهر العنف الذي يتفشى في الأوساط الدولية أو الداخلية على حد سواء، وبالرغم من تنامي خطورة هذه الظاهرة التي لا يختلف بشأنها اثنان، فإن وضع تعريف دقيق وقار لها واجهته عدة صعوبات ومشاكل، تحكمت فيها الخلفيات الإيديولوجية والمصلحية والمذهبية سواء بالنسبة للباحثين أو المفكرين وكذا بالنسبة للدول التي حاولت مقاربة هذه الظاهرة، وهذا طبعا ما سيثير عدة إشكالات وصعوبات عند تصنيف "الإرهاب" أو عند تحديد إطار قانوني واتفاقي لمكافحته.

أولا: الإقرار الدولي بمخاطر "الإرهاب"

خلال العقود الأخيرة تعاظمت مخاطر "الإرهاب" بشكل لافت، فبعدما كانت العمليات "الإرهابية" تتم وفق أساليب تقليدية وتخلف ضحايا وخسائر محدودة في الفئات والمنشآت المستهدفة، أصبحت تتم بطرق بالغة الدقة والتطور مستفيدة من التكنولوجيا الحديثة، وأضحت تخلف خسائر جسيمة تكاد تعادل خسائر الحروب النظامية سواء في الأرواح أو الممتلكات والمنشآت...

فحتى وقت قريب كانت هذه العمليات عادة ما تستهدف اختطاف الطائرات المدنية أو اختطاف الأفراد وأخذ الرهائن واحتجازهم (شخصيات بارزة، ديبلوماسيين وحتى أفراد عاديين...) وكذا إلقاء القنابل وزرع المتفجرات التي لا تحتاج لمهارات. لكن مخاطرها الآن تصاعدت تبعا لتطور الوسائل المستخدمة والفئات والمنشآت المستهدفة، فقد أصبحت الجماعات "الإرهابية" تستغل كل ما من شأنه أن يمكنها من تنفيذ عملياتها ولو على حساب الأبرياء، وشهدنا مؤخرا مظهرا جديدا لهذه العمليات التي

تم خلالها تحويل طائرات مدنية في الجو من أداة لنقل ركاب عزل إلى ما يشبه صواريخ موجهة نحو أهداف حساسة، وهو ما خلف خسائر بشرية ومالية جسيمة.

وهناك مظهر جديد لهذه العمليات نرى أنه أضحى يتزايد بشكل مطرد بدوره أيضا، وهو المرتبط بتدمير معلومات وبرامج ضخمة لكبريات الشركات والمؤسسات الوطنية والدولية من خلال شبكات الاتصال الدولية، بعدما أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة بفعل تطور وسائل الاتصال وتدفق الأخبار عبر الطريق العلوي للمعلومات، مما ينتج عنه خسائر مالية وخدماتية كبيرة في ظرف زمني قصير، وهلع وخوف كبيرين في أوساط مالكي هذه البرامج والمؤسسات والمستفيدين من خدماتها.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي طرح أكثر من سؤال حول مصير ترسانته النووية، وقد زادت التخوفات بشأن هذه الترسانة بعدما أضحى من السهل حصول بعض الجماعات "الإرهابية" على هذه الأسلحة من الأسواق السوداء للجمهوريات المستقلة، في ظل المشاكل والإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت التحولات في روسيا وباقي هذه الجمهوريات المستقلة عقب هذا الانهيار وما صاحبها أيضا من تدهور أوضاع فئة كبيرة من العلماء المعنيين بهذا الشأن، بالشكل الذي قد يجعلهم لا يصمدون أمام الإغراءات المالية لهذه الجماعات مقابل تمكينها من معلومات وتقنيات وخبرات هامة بهذا الخصوص.

ومؤخرا ظهرت أيضا مظاهر جديدة لهذه العمليات، تجلت في الرسائل المجرثمة وخاصة بالجمرة الخبيثة التي خلفت بدورها خسائر محدودة في الأرواح بأمريكا ومظاهر من الفزع والخوف في كل أرجاء العالم، وقد زادت التخوفات الدولية من زيادة استخدام ذلك من قبل أشخاص وقوى غير نظامية وبوسائل مستحدثة بشكل كبير، خاصة وأن العديد من الدول كالولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، الصين، روسيا... تمتلكه فيما يعتقد أن دولا أخرى مثل: كوبا، العراق، ليبيا... تمتلكه أيضا رغم وجود اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لعام 1979 الموقعة بجنيف التي تمنع إنتاج أو امتلاك أو استخدام هذه الأسلحة، حيث وقعت عليها لحد الآن 143 دولة، ونفس المخاطر أيضا، يمكن أن تنتج عن المواد الكيماوية السامة التي سبق وأن استعملتها بعض الجماعات في اليابان عند منتصف التسعينيات من القرن الماضي.

وخلاصة القول أن مخاطر الإرهاب الدولي هي في تصاعد مستمر حيث شكلت هاجسا بالنسبة للحكام والشعوب ومحورا مهما في خطاب المجتمع الدولي بدون استثناء.

ثانيا: "الإرهاب" الدولي وإشكالية التعريف

منذ بدايات القرن الماضي وموضوع "الإرهاب" كظاهرة عنيفة يحظى باهتمام المفكرين والفقهاء ورجال السياسة، ويشكل محورا أساسيا لعدة لقاءات ومؤتمرات دولية (مؤتمر بروكسيل لسنة 1926 وكوبنهاجن لسنة 1936...). غير أن مجمل المحاولات التي تمت في هذا الصدد من

أجل صياغة مفهوم محدد ودقيق للظاهرة، انتهت بفشل نسبي جراء اعتمادها على صيغ شمولية فضفاضة ومتباينة أحيانا.

فعلى مستوى التأصيل اللغوي لمصطلح "الإرهاب"، فهو عادة ما يطلق على الأعمال التي تستهدف زرع الخوف والرعب في النفوس، بغض النظر عن الأهداف المتوخاة من ورائها، شخصية كانت أو سياسية...

وعلى مستوى الفقه، نجد من ركز على الوسائل المستخدمة في تعريفه للظاهرة "الإرهابية" كالفقيه "تورونتون"، فيما ركز آخرون في ذلك على معيار الخوف والذعر، كما هو الشأن بالنسبة للفقيه "والتير"، ثم هناك من ركز على عنصر العنف في مقاربته للظاهرة كالفقيه "ميكوليس"، وهناك من ركز على الجانب الإديولوجي والاستراتيجي وهذا حال الفقيه "تورك"، بينما أبرز فيه آخرون الناحية النضالية مثل الفقيه "فيراكوتي"...

وعلى الرغم من أن هذه المحاولات التعريفية المهمة أثرت حقل النقاش بهذا الخصوص، إلا أنها جاءت ناقصة على مستوى رصد مختلف عناصر السلوك "الإرهابي" وجوانبه المختلفة.

أما على صعيد المؤتمرات العالمية وجهود المنظمات الإقليمية والدولية، نجد أن المؤتمر الدولي الذي عقدته عصبة الأمم في 1937 والذي تمخضت عنه اتفاقية دولية لقمع ومنع الإرهاب، اعتبر أن الإرهاب هو تلك الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ويكون هدفها أو من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو لدى جماعات من الناس أو لدى الجمهور.

أما الميثاق الأوربي لقمع الإرهاب لسنة 1977 فنص في مادته الأولى على نزع الصفة السياسية عن مجموعة من الجرائم التي اعتبرها بمثابة عمل إرهابي.

وبخصوص منظمة الأمم المتحدة، فبعد أن قررت منذ سنة 1979 إنشاء لجنة خاصة بالإرهاب توزعت عنها ثلاث لجان إحداها تكلفت بوضع تعريف للإرهاب الدولي، فقد عجزت هذه الأخيرة في مهمتها بعد عدة سنوات، وذلك بفعل تباين المواقف بين الدول بشأن التمييز بين الإرهاب المحظور والكفاح المشروع ضد الاستعمار.

وخلال اجتماع لوزراء الخارجية بالاتحاد الأوربي في هولندا لبحث أهم القضايا المرتبطة بخطط مكافحة "الإرهاب" بتاريخ 16-11-2001، قدمت بلجيكا صيغة مشروع لتعريف هذه الظاهرة حددتها في: "مختلف الأفعال الإجرامية التي ترتكب بنية الإرهاب الجسيم للعامة بهدف إجبار سلطة مثل دولة أو منظمة دولية على التصرف على نحو معين أو بهدف تدمير هياكل دولة أو مجتمع أو منظمة دولية"[1].

ومن خلال ما سبق من محاولات لمقاربة مفهوم الظاهرة، يلاحظ أن السمة الأساسية التي طبعت التعامل معها هي الاختلاف والتباين في الرؤى، ليس فقط بين التيارات الفكرية والإديولوجية المتباينة، بل وحتى داخل النسق الفكري والإديولوجي الواحد ذاته.

وعموما يمكن القول إن الإرهاب هو استعمال منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية أو التهديد باستعماله، بشكل يثير الرعب والخوف

[1]- القدس العربي، لندن، بتاريخ 18/17 نونبر 2001 ص 7.

ويخلف خسائر جسيمة في الفئات والمنشآت والآليات المستهدفة بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية بالشكل الذي يتنافى وقواعد القانون الداخلي والدولي[1].

ثالثا: إشكالية تصنيف الظاهرة

إن غياب تعريف موحد ودقيق متداول بين الفقهاء وبين أعضاء المجتمع الدولي "للإرهاب"، يدفعنا إلى تسليط المزيد من الضوء على هذه الظاهرة من خلال التطرق لأهم التصنيفات المتضاربة حولها.

تتعدد وتتنوع أصناف وأوجه "الإرهاب" بتعدد وتنوع المدى والنطاق والأطراف والفاعلين والطبيعة والأهداف المرتبطة بهذه الظاهرة.

فتبعا للمعيار التاريخي يمكن التمييز بين "إرهاب" الماضي و"الإرهاب" المعاصر، وعلى مستوى الطبيعة هناك "الإرهاب" الثوري المميز عن "الإرهاب" الرجعي وبين الانفصالي والانتحاري الذي يضحي من خلاله الفاعل بنفسه وهو يقدم على عمله والذي يعتمد على المتفجرات ويستهدف أماكن آهلة بالأشخاص كالأسواق ومنشآت عامة، و"الإرهاب" الفكري الذي يهدف إلى سلب الفرد معنوياته وتوازنه.

ووفقا لمعيار النطاق يتم التمييز بين "الإرهاب" المحلي و"الإرهاب" الدولي، فالأول تتم ممارسته داخل حدود دولة معينة من قبل أفراد أو قوى

---

[1]- إدريس لكريني: مكافحة "الإرهاب الدولي" بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، ضمن: العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، أحمد بيضون وآخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2002، ص ص 277 و278.

محلية لا تحصل على مساعدات أو دعم خارجي ويكون ضحاياه محليون في الغالب، وللإشارة فهذا النوع من "الإرهاب" لا يثير مشاكل دولية، خاصة وأنه يخضع للاختصاص القضائي الجنائي الداخلي.

أما الصنف الثاني فيستمد صفته الدولية هاته من اختلاف وتباين جنسيات المشاركين في العمليات واختلاف جنسيات ضحاياه أيضا وتنوع فضائه الذي لا يخضع بالضرورة لسيادة الدولة التي ينتمي إليها الجاني أو الجناة، ناهيك عن نتائجه الدولية (خطف الطائرات، تفجيرات...) وغالبا ما يتم ذلك بتحريض أو بدعم من جهات أجنبية، وعلى خلاف النمط الأول، فهذا النوع من "الإرهاب" لا يخضع للاختصاص القضائي الداخلي وإنما تحكمه مقتضيات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية...

ووفقا لمعيار الفاعلين يتم التمييز بين "الإرهاب" الفردي الذي يقوم به أشخاص بشكل فردي أو جماعي، و"إرهاب" الدولة الذي تشرف عليه هذه الأخيرة من خلال مجموعة من السياسات والأعمال التي تستهدف نشر الرعب بين المواطنين في الداخل في إطار الحفاظ على النظام القائم، أو في مواجهة شعوب أخرى خارجيا وذلك بغية تحقيق أهداف معينة تعجز عن إنجازها عبر السبل المشروعة.

وبالنظر إلى أهمية هذا التصنيف الأخير وخاصة في ارتباطه بالكفاح المشروع ضد المحتل، سنحاول التركيز عليه بعض الشيء.

يذكر "ناعوم شومسكي" في مستهل تقديمه لكتابه "قراصنة وأباطرة " مثالا طريفا ومهما يقارب هذا التصنيف ومفاده أن القديس أوغسطين يروي

حكاية قرصان وقع بين يدي الإسكندر العظيم، وحين سأله هذا الأخير: كيف تجرؤ على ممارسة المضايقات في البحر؟ فيجيبه القرصان قائلا: كيف تجرؤ على مضايقة العالم بأسره؟ لأني أفعلها بسفينة صغيرة فقط يقال بأنني لص، وحين تفعلها بأسطول كبير يقال بأنك إمبراطور.

وفي نفس إطار هذا التصنيف، يميز الأستاذ أدونيس العكرة بين "إرهاب" الضعفاء و"إرهاب" الأقوياء، ويؤكد على أن "المثير في الواقع السياسي الدولي هو أن أصابع الاتهام والتجريم تدل دائما على إرهاب الضعفاء، أي المقهورين ومهضومي الحقوق، ولكن الإرهاب النووي يحتجز اليوم كرهائن جميع سكان العالم لدى مالكي هذا السلاح... فهل يعني هذا أن سارق الحقل بطل وسارق الرغيف مجرم؟" ويضيف بأن إرهاب المقهورين يولد من إرهاب القاهرين[1] .

والملاحظ أن الفقه الغربي في غالبيته ركز اهتمامه على "الإرهاب" الفردي وتغاضى عن إرهاب الدولة، ونعتقد أن هذا الموقف لا يثير الدهشة ما دام يتماشى ويعكس مواقف الحكومات الغربية ذاتها والتي لا تقر بمشروعية الأعمال التي تنهجها حركات التحرر في العالم، وتغض الطرف عما تمارسه أجهزتها (الدول الغربية) من زجر وإرهاب في حق الشعوب والدول الضعيفة.

ومن مظاهر الإرهاب الرسمي الذي يمارس في حق الدول الضعيفة نذكر على سبيل المثال: ضرب إسرائيل للبنان سنة 1982 وقصفها للمفاعل

[1]- أدونيس العكرة: مجلة دراسات المتوسط عدد 1، مركز دراسات البحر المتوسط، شتنبر 1991، ص 48.

النووي العراقي (تموز) عام 1981 وقصفها لمقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس سنة 1985 وما تقوم به أجهزتها الأمنية والعسكرية - حاليا - من عمليات وحشية ضد الفلسطينيين، وضرب جنوب إفريقيا لكل من زامبيا وزيمبابوي وبوستوانا سنوات حكم نظام الميز العنصري، وضرب الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا سنة 1986، وإسقاطها لطائرة إيرانية سنة 1988 وقصف السودان سنة 1998، وعمليات فرنسا ضد تشاد سنة 1983...

ومعلوم أن الدول التي تقوم بمثل هذه الأعمال، غالبا ما تبرر سلوكها هذا بممارسة حق الدفاع الشرعي في مواجهة "الإرهاب" أو لرد الاعتداء...

وقد يصعب على البعض أحيانا التمييز بين الكفاح المسلح المشروع ضد المحتل وبين الإرهاب المحظور باعتبارهما مظهرين من مظاهر العنف السياسي المنظم، لكن الفرق بينهما واضح وكبير.

فالكفاح المسلح أو ما يسمى بالمقاومة الشعبية والحركات التحررية هو سلوك يحمل قدرا من العنف في مواجهة المستعمر من أجل تحقيق الاستقلال والتحرر من السيطرة والاحتلال، وتختلف مظاهره بين ما هو فردي أو جماعي، مباشر أو غير مباشر، مسلح أو غير مسلح، وعموما يظل الدافع الوطني والطابع الشعبي ونوعية القوى التي تستهدفها العمليات التحررية من أهم المرتكزات والعناصر الأساسية التي تميز هذا العمل المشروع عن الإرهاب وغيره من أعمال العنف الأخرى، ويستمد هذا الشكل المميز من العنف مشروعيته الدولية من مبادئ الثورتين الفرنسية والأمريكية ومبدأ "مونرو" ومن قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني التي

تؤكد على حماية أفراد المقاومة الشعبية المسلحة والتي تجسدها اتفاقية جنيف ومؤتمر فيينا ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد على مشروعية تقرير المصير والحق في الدفاع الشرعي الجماعي والفردي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10-12-1948، هذا إضافة إلى ما ذهب إليه الفقه الدولي في غالبيته باعتبار هذا العمل مشروعا، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي نذكر من بينها: القرار 3246 بتاريخ 29 نونبر 1974 والقرار 2625 بتاريخ 24 أكتوبر 1970 والقرار 3314 الصادر في 14 دجنبر 1974... وكلها أكدت على مشروعية الكفاح المسلح في سبيل تقرير المصير ونيل الاستقلال، هذا طبعا إلى جانب العديد من القرارات التي صدرت عن المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، زيادة على القرارات الهامة التي صدرت عن حركة عدم الانحياز في هذا الشأن.

وتبدو أهمية هذا التصنيف الأخير ملحة في ظل الظرفية الدولية الراهنة التي تتميز بدخول الولايات المتحدة وإسرائيل في غمار حملة دولية إعلامية وعملية نحو "أسلمة وتعريب" الإرهاب وتمييع عمل حركات التحرر الوطني في العالم، خاصة بعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي في 28 شتنبر 2001 قراره رقم 1373 - الذي أعدته وتقدمت به الولايات المتحدة، وأقره بالإجماع دون إدخال تعديلات عليه -، وطلب فيه من كافة الدول تجميد الأموال وأية أصول مالية أو موارد اقتصادية لجماعات وأشخاص يرتكبون أعمالا إرهابية، وذلك دون تحديد مفهوم "الإرهاب" أو استثناء حركات التحرر من هذه الإجراءات.

رابعا: الجهود الدولية لمكافحة "الإرهاب"

إن مواجهة العنف بكل مظاهره في العلاقات الدولية وجهود التضييق على استخدام القوة في المجتمع الدولي تعود إلى عام 1907 عندما تمت المصادقة على اتفاقية لاهاي الثانية المعروفة بـ . "دراكو بورتر" التي أكدت على ضرورة الحد من استعمال الدول للقوة في سبيل استرداد الديون المستحقة، وكذا عهد عصبة الأمم المرفق بمعاهدات باريس لسنة 1919 الذي قيد نسبيا استخدام القوة في العلاقات الدولية دون تحريمها نهائيا، ثم جاء ميثاق "بريان كيلوج" بتاريخ 27-08-1928 ليسد نسبيا هذا النقص بعدما ركز ولأول مرة على الجوانب الوقائية لمبدأ الأمن الجماعي، حيث أكد على تحريم الحرب ليس كوسيلة من وسائل حل المنازعات والمشاكل الدولية فقط، وإنما باعتبارها أداة لتنفيذ السياسة القومية للدولة أيضا.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية تبين عدم فاعلية هذه الجهود بالشكل المطلوب، وهو ما جعل منظمة الأمم المتحدة التي قامت على أنقاض عصبة الأمم، تنص صراحة وضمن مبادئها الأساسية على مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية (الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق) كما منعت المنظمة التدخل في شؤون الدول وربطت ذلك باستثنائين هما: حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي (المادة 51 من الميثاق)، وحالة تدخل المنظمة لمواجهة تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو عند وقوع حالات عدوانية (المادتين 41 و42 من الميثاق الأممي).

أما بخصوص مكافحة ظاهرة الإرهاب كمظهر من مظاهر العنف في المجتمع الدولي، فقد تنامى الوعي الدولي في العقود الأخيرة بأهميتها، وترجم ذلك من خلال القيام بعدة إجراءات جماعية مشتركة في إطار من التنسيق والتعاون.

فعلى مستوى منظمة الأمم المتحدة، فقد أدرج موضوع "الإرهاب" ضمن جدول أعمال الدورة 27 للجمعية العامة عام 1972 بناء على مبادرة من الأمين العام الأممي، غير أنها لم تحقق نتائج ملموسة في هذا الشأن.

ومع ذلك قامت الجمعية العامة بجهود هامة في هذا الشأن حملتها قراراتها، كالقرار رقم 2625 الذي اتخذته في دورتها 25 بتاريخ 24 أكتوبر 1970 والمرتبط بإعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول، و قرارها رقم 8 الذي اتخذته في دورتها 32 سنة 1977 والمرتبط بسلامة الملاحة الجوية، وقرارها رقم 146 الدورة 34 بتاريخ 17 دجنبر 1979 الذي اعتمد الاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة احتجاز الرهائن...

ومن جهته أولى مجلس الأمن الدولي أهمية كبرى لهذا الجانب، فخلال مؤتمر القمة للدول الأعضاء في المجلس المنعقد بتاريخ 31 يناير 1992، تم التأكيد بشدة على ضرورة مكافحة "الإرهاب" بشتى أنواعه والنظم المساندة له بكل الوسائل الزجرية المتاحة من عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية.

ومن ناحية أخرى وحتى سنة 1997 وصل عدد الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالجرائم المرتبطة بـ . "الإرهاب" والتي أودعت لدى الأمم المتحدة إحدى

عشر اتفاقية، وتتناول كل واحدة منها جانبا معينا من جوانب الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الآفة الدولية الخطيرة.

ومن أهم الاتفاقيات في هذا الشأن نذكر: اتفاقية جنيف لسنة 1937 المرتبطة بمواجهة الإرهاب واتفاقية واشنطن لسنة 1971 الخاصة بمنع ومعاقبة أعمال الإرهاب التي تأخذ شكل جرائم ضد الأشخاص وغيرهم من الفئات ذات الأهمية الدولية، ثم الاتفاقية الأوربية لقمع الإرهاب والموقعة بتاريخ 27-01-1977 بستراسبورغ الفرنسية، ثم هناك اتفاقية طوكيو الموقعة بتاريخ 14 شتنبر 1963 واتفاقية لاهاي لعام 1970 واتفاقية مونتريال لسنة 1971 بشأن حماية الملاحة الجوية، وهناك أيضا الاتفاقية الدولية لقمع الأعمال غير المشروعة ضد الملاحة البحرية الموقعة بروما بتاريخ 10 مارس 1989...

هذا طبعا بالإضافة إلى العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية التي اهتمت بهذا الشأن، ونذكر في هذا الخصوص قمة "صانعي السلام" المنعقدة بشرم الشيخ بمصر بتاريخ 13 مارس 1997 ومؤتمر قمة مجموعة الدول الصناعية السبعة المنعقدة في ليون بفرنسا بتاريخ 28 يونيو 1997، وكذا الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى الخمسينية لإنشاء هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر 1995.

وبإلقاء نظرة سريعة على هذه الجهود الدولية المبذولة في سبيل مكافحة ظاهرة "الإرهاب"، يلاحظ أنها اتخذت في غالبيتها الطابع العلاجي، أي أن المكافحة تأتي وتنصب على ما بعد الحادث "الإرهابي"، وحتى تلك

الجهود الضئيلة المرتبطة بالمعالجة الوقائية غالبا ما تقارب الظاهرة أمنيا، وهذا ليس بغريب، ذلك أن هول وجسامة الأعمال "الإرهابية" التي أضحت فضاءاتها ومظاهرها تتطور بشكل يتوازى والتطورات التكنولوجية المدنية والعسكرية... غالبا ما تجعل صناع القرار يطرحون أسئلة أضحت عادية وتتكرر باستمرار عقب الأحداث "الإرهابية"، تنصب وتركز بالأساس على من قام بالفعل؟ وكيف قام بهذا الفعل؟ (مقاربة أمنية)، في حين يتم إهمال - عن قصد أو عن غير قصد - طرح سؤال محوري وضروري وهام وهو: لماذا تم القيام بهذا الفعل؟

لقد سبق للأمين العام الأممي الأسبق "كورت فالدهايم" في تقرير قدمه للمنظمة الأممية أن حمل القسط الأوفر من مسؤولية تفشي ظاهرة الإرهاب لأسباب منها: ممارسة حق النقض في مجلس الأمن[1] وتهاون الدول الكبرى في القيام بواجباتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وتواطؤ الدول الكبرى وتحيزها الذي يؤدي إلى فشل المنظمة الدولية في تحقيق التعاون الدولي وحل المشاكل ثم هناك اغتصاب حقوق الشعوب المستضعفة...

إن مواجهة الإرهاب ومكافحته تتطلب وقفة تأمل وتركيز لبلورة أساليب وسبل ناجعة وفعالة تقف على مسبباته في أشكالها المتباينة والمتعددة للوقاية من تداعياته قبل الخوض في علاجه بأشكال عقابية زجرية وأمنية وربما إرهابية أيضا قد تزيد من تفاقمه وتطوره، ذلك أن التجارب الدولية

[1]- وهو ما يحيلنا على الفيتو الأمريكي الحالي لمنع إرسال قوات دولية إلى فلسطين المحتلة، أو الحؤول دون تنديد أعضاء المجلس بالممارسات العدوانية والإرهابية اليومية الإسرائيلية المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني.

المرة في هذا الخصوص (أحداث 11 شتنبر 2001 مثلا) أوضحت وبالملموس أن أي إجراء أمني مهما توافرت له الإمكانيات البشرية والتكنولوجية والمادية لا يمكنه الحد من هذه الظاهرة، بعدما أصبح القائمون بهذه الأعمال يطورون آلياتهم ووسائلهم - موازاة مع تطوير الدول لآلياتها واستراتيجيتها الأمنية والدفاعية - ويستغلون وبتحايل كبير أضيق الفرص والفجوات لتنفيذ عملياتهم.

إن أسباب ظاهرة "الإرهاب" الدولي كمظهر من مظاهر العنف متعددة ومتشابكة ومعقدة في آن واحد، تتنوع بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني أيضا.

ومن تم فالمكافحة الدولية للإرهاب وفي غياب مفهوم قار له، ترضى عنه شعوب العالم، تظل نسبية بل وعديمة الجدوى في مجتمع دولي تتضارب فيه المصالح بشكل كبير ويتسم بتباين قاتل بين شمال مصنع ومتطور يغزو الفضاء، وجنوب متخلف وفقير يصارع من أجل البقاء، وما دامت شعوب بريئة تقتل، وقرارات أمريكية تصدر باسم الأمم المتحدة وأخرى ملحة تمنع، وأنساق فكرية وتعليمية محلية تعدل وتلغى، وأموال شخصية تجمد لمجرد الاشتباه، باسم وبذريعة مكافحة "الإرهاب".

المحور الثامن:

الحملة الأمريكية لمواجهة "الإرهاب" وتصاعد النزاع الهندي- الباكستاني

منذ استقلال دولة باكستان عن الهند سنة 1947 والعلاقات بين هاتين الدولتين تعرف مسارات مضطربة ومتوترة، بفعل تباين المصالح بينهما ووجود ملفات متراكمة ظلت مستعصية الحل، أهمها ومحورها: الصراع حول إقليم كشمير الحيوي. وقد ازدادت مخاطر هذا الصراع مع دخول الجانبين في سباق نووي محموم، كاد في العديد من المناسبات أن يغرق المنطقة برمتها في حرب مباشرة وخيمة العواقب.

ومع انطلاق الحملة الأمريكية لمكافحة "الإرهاب" التي أعقبت تعرض كل من نيويورك وواشنطن لهجمات بالطائرات المدنية، تصاعدت حدة هذا الصراع بين القطبين النوويين من جديد. فما هي أسباب ومظاهر هذا الصراع؟ وما موقف القوى الإقليمية والدولية منه قبل أحداث 11 شتنبر؟

وكيف أثرت هذه الأحداث في الصراع؟ وما هي الاستراتيجيات الجديدة في المنطقة، بعد سقوط نظام طالبان؟

أولا: جذور النزاع، كشمير وسباق التسلح النووي

يمتد الصراع الهندي- الباكستاني لأكثر من نصف قرن من الزمن، تورط خلاله الطرفان في ثلاثة حروب، اثنتان منها بسبب إقليم كشمير.

فالمواجهة الأولى، كانت بسبب هذا الإقليم سنة 1947، أما المواجهة الثانية فقد اندلعت سنة 1965 بفعل النزاع على هذا الإقليم أيضا، بينما اندلعت المواجهة المباشرة الثالثة بينهما في بداية السبعينيات من القرن الماضي، بعدما تدخلت خلالها الهند لدعم بنغلادش (باكستان الشرقية) عسكريا لتستقل وتنفصل نهائيا عن باكستان سنة 1971.

وفي صيف سنة 1999 كادت الأوضاع أن تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة، وأصبح اندلاع الحرب بين الجانبين قاب قوسين، بعد أن عبر جنود باكستانيون خط المراقبة بين البلدين، وانتهت الأزمة بإقدام "نواز شريف" على سحب جنوده من هناك، قبل أن تتم الإطاحة بحكومته إثر انقلاب عسكري قاده الجنرال "برويز مشرف" في أكتوبر 1999.

وبالعودة إلى مشكلة كشمير- التي يتواجد بها حوالي 600 ألف جندي هندي- باعتبارها محورا مهما في الصراع بين الطرفين، نجد أن معظم الثوار الكشميريين المنادين بالانفصال عن الهند هم من خريجي المدارس الدينية الباكستانية، كما أن باكستان التي تستضيف العديد من ثوار كشمير وتنشط فيها العديد من الجماعات الإسلامية المؤيدة لهذا الانفصال، تحولت إلى مصدر لكل معونة مادية وإلهام عقائدي لمختلف الحركات الانفصالية بهذا الإقليم.

وقد حاولت الهند جاهدة على امتداد عدة سنوات لتصوير حركة التحرر المحلية في كشمير على أنها حركات "إرهابية"، واتهام باكستان بدعمها وتأييدها واستضافتها، بل والعمل بكل الوسائل من أجل حرمان المقاومة في كشمير من قاعدة باكستانية خلفية تمدها بالدعم المالي والعسكري والبشري.

وفي الواقع، يبدو أن حركة المقاومة في كشمير هي حركة مستقلة يتزعمها سكان الإقليم، استغلتها باكستان كورقة للضغط على الهند وإعادة الاعتبار لنفسها بعد سلسلة من الهزائم التاريخية أمامها، كما أن الجزء الذي تسيطر عليه باكستان من هذا الإقليم يشكل بالنسبة إليها موردا مائيا أساسيا.

وأمام هذه المعطيات، تستبعد الهند إمكانية إجراء استفتاء شعبي في هذا الإقليم - الذي يدين معظم سكانه بالإسلام - لتمكين السكان من تقرير مصيرهم، لأنها تدرك مسبقا أن غالبيتهم تؤيد الانضمام إلى باكستان المسلمة، ولعل ذلك ما تراهن عليه باكستان في سعيها لتدويل القضية، وهو ما ترفضه الهند - طبعا - وتلح من جهتها على ضرورة حل المشكل من خلال المفاوضات الثنائية بين الطرفين.

أما بخصوص سباق التسلح النووي بين هذين القطبين الأسيويين، فإن خروج باكستان في مطالع السبعينيات منهزمة في حربها مع خصمها التاريخي الهند، وما تلاها من انفصال باكستان الشرقية عنها (بنغلادش)، ودخول الهند سنة 1974 معترك التجارب النووية دفع بها- باكستان - إلى تعزيز جهودها في سبيل امتلاك هذا السلاح الاستراتيجي لتأمين كيانها واستقلالها في مواجهة هذا الخصم العنيد واللدود في إطار سياسة الردع النووي المتبادل، وبالفعل ففي صيف سنة 1998 وبعد أن أجرت الهند خمس تجارب نووية دفعة واحدة، كرسالة منها للصين وباكستان تؤكد بها التوازن الاستراتيجي في المنطقة، والطموح لنزع اعتراف دولي يقر بها كقوة دولية كبرى جديرة بالحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن، وكرد فعل على ذلك،

خرجت باكستان من صمتها (النووي) وقامت بإجراء ست تجارب مماثلة، وهو الأمر الذي خلف مزيجا من الدهشة والترقب في أوساط المجتمع الدولي، والخوف من أن يتحول هذا السباق النووي المحموم الذي اتخذ مسار تجارب على صواريخ بعيدة المدى قادرة على نقل رؤوس نووية، إلى مواجهة مباشرة تأتي على الأخضر واليابس وتعصف بالأمن الإقليمي للمنطقة برمتها.

ثانيا: الترتيبات الإقليمية قبل أحداث 11 شتنبر

بعد استقلالها بسنوات، عملت باكستان على الدخول في تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار معاهدة جنوب شرق آسيا، لكن تخلف الولايات المتحدة عن دعمها في حربها ضد الهند عام 1965 أثر سلبا على هذا التحالف.

وفي بداية الثمانينيات شكل الغزو السوفييتي لأفغانستان مناسبة أخرى لتجديد العلاقات الأمريكية - الباكستانية، إلا أن هذه المحاولات ما فتئت أن تعثرت وباءت بالفشل بعد تأكد الولايات المتحدة من دخول باكستان حقل التجارب النووية، وخاصة بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان.

أما الهند فقد تزعمت خلال فترة الحرب الباردة حركة عدم الانحياز، مع ميل طفيف إلى التعاون مع الاتحاد السوفيتي باعتباره مدعما لحركات التحرر في العالم، وذلك على خلفية مواجهة التحالف العرضي الباكستاني - الأمريكي والتعاون المتنامي بين باكستان والصين.

ومع نهاية الحرب الباردة وبحكم تطابق وانسجام المصالح الهندية والأمريكية في منطقة جنوب آسيا، عاد الدفء إلى العلاقات بينها من جديد، حيث أصبحت الولايات المتحدة تعتبر الهند بمثابة قوة إقليمية كبرى وتحفزها على مواجهة العملاق الصيني القادم و"الخطر الإسلامي" المتنامي في المنطقة، وهذا ما شجع الهند على استثمار هذه المعطيات في تحجيم أي دور إقليمي مأمول لباكستان.

إن النزوع الباكستاني المبكر لامتلاك السلاح النووي كضمانة لاستقلال كيانه، لم يثر قلق الهند والولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل إنه خلق حالة من الفزع الشديد لدى إسرائيل التي تتطير عادة من كل الخطوات "الإسلامية والعربية" الاستراتيجية وحتى المتواضعة منها، خشية على أمنها. لذلك فقد كانت تخوفاتها جدية من إمكانيات الردع النووي الباكستاني، وقد صرحت باكستان غير ما مرة بأن الهند وإسرائيل تخططان منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي لتوجيه ضربة موجعة لمفاعلها النووي في "كاهوتا"، ومركز البحوث النووي في "كويتا"، بنفس السيناريو الذي تعاملت به إسرائيل مع مفاعل "تموز" العراقي في بداية الثمانينيات من القرن الماضي[1].

وفي اتجاه آخر ومنذ أواسط الستينيات من القرن المنصرم، دخلت إسرائيل في سياق تعاون كبير في مجال السلاح النووي مع الهند التي كانت تمدها بمواد من خام اليورانيوم، تلزم لمفاعلاتها النووية.

[1]- للإشارة فقد سبق للطرفين الهند وباكستان أن عقدا اتفاقية سنة 1988 تم بموجبها تحريم مهاجمة المنشآت النووية للبلدين.

وللإشارة فقد كانت الهند من بين أولى الدول التي اعترفت بالكيان الإسرائيلي في الخمسينيات من القرن الماضي.

ومع مطلع التسعينيات من القرن المنصرم الذي اتسم بدخول إسرائيل وبعض الأطراف العربية في مفاوضات "السلام" بعد انطلاق مؤتمر مدريد، تحركت هذه الدولة - إسرائيل- بفعالية على الواجهة الآسيوية التي تعرف تواجدا إسلاميا مهما، لدفع دول المنطقة إلى تبني الحياد من الصراع العربي- الإسرائيلي وخاصة في ارتباطه بقضية فلسطين، وهكذا شهدت العلاقات الهندية - الإسرائيلية تطورا كبيرا في مختلف المجالات (الأمنية، التجارية، السياسية، الاقتصادية، التقنية..).

فخلال هذه الفترة، تميزت العلاقات الهندية - الإسرائيلية بتعزيز التعاون النووي بين الطرفين بشكل علني وخاصة بعد دخولهما في علاقات ديبلوماسية رسمية عام 1992.

ومما يؤكد خطورة هذا التعاون هو امتناع الدولتين معا عن التوقيع على معاهدة انتشار الأسلحة النووية والتنصل - بالتالي - من أية مسؤولية في هذا الشأن، وقد وصل التعاون الأمني بينهما إلى درجة تلقي مائة ضابط من المخابرات الهندية لتدريبات واسعة في إسرائيل، كما سمح للمخابرات الإسرائيلية بأن تقيم مكتبا لها في ولاية كشمير بالقرب من الحدود الباكستانية، في إطار التنسيقات الاستخباراتية بين الجانبين لمكافحة الحركات "الإرهابية"، هذا زيادة على عقد صفقات بيع عسكرية مهمة لصالح الهند. بل إن بعض المراقبين نبهوا إلى أن العديد من التجارب النووية التي أجريت فوق التراب الهندي تمت لحساب إسرائيل خوفا من التأثيرات السلبية السريعة المحتملة لذلك داخل الأراضي المحتلة.

وهكذا بلغ مستوى التبادل التجاري بين البلدين عام 1999 ما يناهز مليار دولار، علما أن الهند تحتضن أكثر من 150 شركة استثمارية إسرائيلية تعمل في مجالات تجارية وصناعية عدة.

والجدير بالذكر أن التعاون الهندي - الإسرائيلي يجد سنده أيضا في التقائهما معا في كبت حريات شعبين واغتصاب حقوقهما، الفلسطينيون بالنسبة لإسرائيل والكشميريون بالنسبة للهند.

ثالثا: استخدام مكافحة "الإرهاب" ذريعة لتصفية الحسابات

شكلت أحداث 11 شتنبر فرصة جيدة للولايات المتحدة لترتيب استراتيجيتها في منطقة دولية تعد من أهم المناطق حساسية وأهمية - طالما طمحت للوصول إليها -، خاصة بعد تزعمها لحلف "دولي" لمواجهة "الإرهاب".

وإذا كان انضمام الهند إلى جانب الولايات المتحدة في حربها ضد ما تسميه "إرهابا" تم بشكل سريع ودون مشاكل، بالنظر إلى المصالح الهندية في ضرب حركتي الطالبان والقاعدة أيضا، باعتبارهما يشكلان قاعدة خلفية لباكستان وللمقاومة الكشميرية، فإن انضمام باكستان إلى هذا الحلف الدولي المزعوم، تم بعد سلسلة من الضغوط الأمريكية: كالتلويح بعدم ضمان أمن المواقع النووية الباكستانية من مخاطر خارجية محتملة وخاصة من قبل الهند وإسرائيل، والاستمرار في فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على هذا البلد الذي يعيش مشاكل اقتصادية واجتماعية صعبة أصلا.. وإغراءات تركزت أساسا حول إلغاء أكثر من ثلاثين مليار دولار من الديون الخارجية ورفع العقوبات الاقتصادية الانفرادية الأمريكية واليابانية عن هذا البلد، وضمان أمن ترسانته النووية من المخاطر الخارجية، زيادة على انتهاج

موقف إيجابي من قضية كشمير. ومن جهة أخرى وبعد أن برزت أهمية باكستان في هذه الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة "الإرهاب"، وفي إطار سياسة واقعية تستحضر عوامل الربح والخسارة وتتوخى اختيار الممكن من بين عدة بدائل ولو كان سيئا، وجدت باكستان بدورها في ذلك فرصة سانحة للتقرب من الولايات المتحدة درءا للخطر الهندي ولو على حساب حليفها السابق نظام طالبان، وتعزيز مكانة "برويز مشرف" القادم للسلطة عبر انقلاب عسكري وتلميع صورته دوليا، ناهيك عن الاستفادة من مساعدات اقتصادية أمريكية وغربية سخية.

وهكذا خيمت أحداث 11 شتنبر بظلالها وتداعياتها على العلاقات الهندية - الباكستانية، فموازاة مع الحملة الأمريكية لمواجهة "الإرهاب"، تصاعدت الأزمة بين الطرفين بقوة ومن جديد، وبخاصة بعد الهجوم الذي تعرض له البرلمان الهندي في 13 دجنبر 2001 والذي نسبته الهند للاستخبارات الباكستانية ولجماعتين انفصاليتين كشميريتين تستضيفهما باكستان وهما "عسكر طيبة" و"جيش محمد"، ولذلك فقد طلبت الهند من باكستان إغلاق مكتبيهما المتواجدين في أراضيها واعتقال زعمائهما وتسليمها العديد من الأشخاص المتورطين في هذه العمليات - التي وقعت داخل التراب الهندي - وغيرها، مع اتخاذ إجراءات صارمة وعاجلة ضد المجموعات "الإرهابية" التي تستخدم الأراضي الباكستانية كمعسكرات للتدريب ولتنفيذ عملياتها المعادية للهند، معتبرة أنها لن تدخل في مناقشات جادة مع باكستان لتسوية الخلافات العالقة بينهما، طالما لم تقدم هذه الأخيرة على تنفيذ هذه الإجراءات، في حين نفت باكستان أية علاقة لها بهذا الحادث

وحذرت الهند من مغبة الهجوم على التراب الباكستاني، كما عملت في نفس الوقت على الزيادة في إنفاقها العسكري.

ومعلوم أن التصعيد الكلامي بين الطرفين رافقه حشد تعزيزات عسكرية على الحدود بين البلدين، بالشكل الذي أثار مخاوف إقليمية ودولية، خاصة في ظل امتلاكهما معا للسلاح النووي.

وقد استغلت الهند الظروف الدولية الناجمة عن أحداث 11 شتنبر بفطنة وذكاء لصالحها، لتعزز من ضغوطها على باكستان باسم مكافحة "الإرهاب"، وخاصة بعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1373، القاضي بمواجهة "الإرهاب" بكل الوسائل الزجرية المتاحة دون تحديد مفهوم لهذا "الإرهاب".

وأمام هذا التصعيد تباينت المواقف الدولية تجاه هذه الأزمة، فمجموعة الثمانية الكبار أعربت عن قلقها من تنامي هذا التوتر مع إدانتها بشدة للإرهاب بكل أشكاله، بما في ذلك الهجوم على مبنى البرلمان الهندي، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أبدت على لسان وزير دفاعها خشيتها من أن يهمل الجيش الباكستاني مراقبة الفارين من حركتي طالبان وتنظيم القاعدة على طول الحدود مع أفغانستان، وحثت الطرفين على تسوية المشكل عبر الحوار، وعبرت بريطانيا عن عميق قلقها حيال هذه التطورات، وطالبت باكستان بتكثيف جهودها في مواجهة المجموعات "الإرهابية".

كما أن منظمة "المؤتمر الإسلامي" أبدت قلقها الشديد إزاء التصعيد بين البلدين ودعتهما إلى ضبط النفس، فيما التزمت الصين وهي صديق قديم

لباكستان - ورغم الزيارتين اللتين قام بهما الرئيس مشرف لهذه الدولة في أعقاب هذه الأزمة - الحياد من هذا الصراع ودعت الجانبين إلى تسوية خلافاتهما عبر المفاوضات.

وخشية من التحالف "الدولي" الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة "الإرهاب" ومن تصاعد التوتر على الحدود مع الهند، بادرت باكستان إلى القيام بعدة خطوات وإجراءات داخلية وخارجية في سبيل تلميع صورتها أمام الولايات المتحدة، وتذليل عقوبات الحوار مع الهند وخشية مهاجمتها لها وكسر الترقب والقلق الدوليين. فعلى المستوى الداخلي، أقدمت على اعتقال العديد من الناشطين الإسلاميين في مختلف المدن الباكستانية، كما قامت بتجميد الأرصدة المالية للعديد من المنظمات الإسلامية وقامت بإغلاق مكاتبها وإغلاق بعض المدارس الدينية، ومنعت "الإرهابيين" من اللجوء إليها، وعززت الرقابة على معسكرات اللاجئين حتى لا تتحول إلى قواعد "إرهابية"، وهي الإجراءات التي كانت تطمح لها الولايات المتحدة الأمريكية أيضا كما الهند.

وفي منتصف شهر مارس 2004 قامت بتشين حملة عسكرية شرسة ضد عناصر من تنظيم القاعدة، كانت تحتضنها قبائل باكستانية على الحدود مع أفغانستان، وهو الأمر الذي رحبت به الولايات المتحدة واعتبرت على إثره باكستان حليفا استراتيجيا لها خارج حلف شمال الأطلسي، مما أثار حفيظة الهند.

أما على المستوى الخارجي، فقد نشطت الديبلوماسية الباكستانية على المستوى الإقليمي والدولي في سبيل إبراز وجهة نظرها وسلامة مواقفها، وهكذا قامت - على سبيل المثال - بوضع تقرير أمام لجنة مكافحة الإرهاب

التابعة لمجلس الأمن بالأمم المتحدة يتضمن مختلف التدابير التي أقدمت عليها في إطار محاربة "الإرهاب".

ومنذ ذلك الحين والأوضاع الأمنية بين البلدين تتجه نحو التعقيد والتأزم، بفعل تزايد العمليات "الإرهابية" سواء داخل الهند أو باكستان أو بإقليم كشمير، وما تبع ذلك من تبادل للاتهامات بين الطرفين.

وخلال شهر ماي من سنة 2002 تدهور الوضع الأمني على الحدود بين البلدين من جديد، بعد إقدام الهند على اتهام باكستان بدعم حركات "إرهابية" قامت بتفجيرات في العمق الهندي، وأمام تبادل طرد سفيري البلدين بكل من نيو دلهي وإسلام أباد، وسقوط عدد كبير من القتلى في صفوف الجانبين في تبادل شبه يومي للقصف بين الطرفين على الحدود التي تعرف انتشارا عسكريا حاشدا خاصة من الجانب الهندي (ما يناهز المليون جندي)، قامت باكستان بإجراء سلسلة من التجارب الخاصة بالصواريخ الاستراتيجية، وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الدول إلى الإسراع نحو تطويق الوضع واحتوائه مخافة تطوره إلى مواجهة نووية بين الخصمين الجارين.

رابعا: سقوط نظام "الطالبان" والاستراتيجيات الجديدة في المنطقة

حينما دعت الولايات المتحدة أطراف المجتمع الدولي للدخول إلى جانبها في حرب بلا هوادة ضد ما تسميه "إرهابا"، أسرعت العديد من القوى الإقليمية (المعادية لنظام الطالبان) إلى تلبية هذا المطلب ليس تكريما ومجاملة لأمريكا، ولكن تحقيقا لأغراض وأهداف استراتيجية طالما طمحت

إلى تحقيقها، فالهند التي قدمت مساعدات لوجيستية ومخابراتية مهمة للولايات المتحدة في هذا الشأن، شكل لها ذلك مناسبة لدحر القاعدة الاستراتيجية الخلفية لباكستان (حركة طالبان) والملهمة للجهاد في كشمير، خاصة مع تبنيها للمفهوم الأمريكي "للإرهاب" والذي لا يميز بين العنف المحظور والمقاومة المشروعة، علما أن الحكومة الانتقالية الأفغانية التي جاءت بعد زوال نظام الطالبان تضم في صفوفها نسبة هامة من عناصر تحالف الشمال الموالي للهند، هذا بالإضافة إلى تقاسم الامتيازات والمساعدات الأمريكية مع جارتها باكستان.

أما روسيا فقد عمدت إلى تأييد الولايات المتحدة، والسماح لها بالتنسيق الأمني مع بعض الجمهوريات السوفيتية المستقلة، بغرض الانتقام من تلك الحركات التي أرغمت الاتحاد السوفيتي (السابق) على الانسحاب منهزما من أفغانستان في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وضمان التأييد الأمريكي لممارساتها العنيفة في مواجهة المقاومة في الشيشان.

أما إسرائيل التي صرح وزير خارجيتها بتاريخ 7 يناير 2002 أن: "العالم لم يعد مقسما إلى شرق وغرب، وإنما إلى دول تأوي الإرهابيين وأخرى تحاربهم"، فقد استغلت هذه الأحداث (11 شتنبر 2001) وما تلاها من عمليات عسكرية في أفغانستان لتعزيز تعاونها الأمني مع الهند، حيث أعلن هذا المسؤول الإسرائيلي في أعقاب زيارته للهند بتاريخ 8 يناير 2002 أن إسرائيل تستهدف خلق تحالف ضد "الإرهاب" مع الهند يستهدف بصورة خاصة إيران، متناسيا أن بلاده تمارس أرقى مظاهر الإرهاب في مواجهة الشعب الفلسطيني المناضل. وتنطوي هذه التحركات الإسرائيلية على خلفيات عدائية لباكستان المسلمة والمالكة للسلاح النووي الذي يضايقها كما الهند.

وإذا كان هذا الكيان الإسرائيلي قد استفاد استراتيجيا من الأوضاع التي خلفتها حرب الخليج الثانية، وبخاصة على مستوى لعب أدوار إقليمية وإعادة ترتيب التوازنات بعد تكسير شوكة العراق ونهج تنسيق أمني مع تركيا، فإن أحداث 11 شتنبر 2001 أتاحت له مرة أخرى توطيد علاقاته الأمنية مع قوة إقليمية أخرى - في إطار تبادل المصالح - هي: الهند.

إن دخول باكستان إلى التحالف الأمريكي لمواجهة "الإرهاب" وذلك من خلال تقديم مساعدات أمنية استخباراتية ولوجيستية للولايات المتحدة خلال عملياتها العسكرية ضد نظام الطالبان حليفها - باكستان - السابق، جعلها تفقد عمقها الاستراتيجي في مواجهة الهند، بل أكثر من ذلك أصبح "برويز مشرف" يجد نفسه محاطا بضغوط إقليمية وأمريكية للتبرؤ من قضية كشمير، بعدما تمكنت الهند من تبني النظرة الأمريكية لمواجهة "الإرهاب" بكل أشكاله واعتبارها الانفصاليين الكشميريين مجرد "إرهابيين"، ولعل هذا ما يبين أن انضمام الطرفين: الهندي والباكستاني إلى التحالف الأمريكي لمواجهة "الإرهاب" جاء في صالح الطرف الأول وضد مصالح الطرف الثاني، خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر الهند بلدا ديموقراطيا وأهلا للثقة وشريكا مناسبا يقدس الحريات والاتجاهات العلمانية، زيادة على قدرته الفائقة في المحافظة على التوازن الاستراتيجي الإقليمي في مواجهة الصين، فيما تصنف باكستان التي يسيطر فيها "انقلابي عسكري" على السلطة كمجرد دولة هشة البنيان ترزح تحت ظل المفاهيم "الثيوقراطية".

ولعل هذا ما يدفعنا إلى القول بأن مشاركة باكستان في هذا التحالف لا يضمن سلامتها من الخطر الهندي أو الإسرائيلي أو الأمريكي ذاته،

خاصة وأن واقع الممارسات الأمريكية دوليا يثبت أن هذه الدولة اعتادت أن تتنكر لأصدقائها وتسيء إليهم وتتحالف مع أعدائها كلما اقتضت مصالحها ذلك. وفي سياق التحامل الأمريكي على هذا البلد الإسلامي وتصعيد نزاعه مع الهند وتحريضها عليه، أشار "بروس ريدل" وهو مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" أن الولايات المتحدة كانت تملك الدليل على أن العسكريين الباكستانيين كانوا بصدد الإعداد لهجوم نووي كاسح على الهند سنة 1999 بسبب مشكل كشمير[1].

إن سقوط نظام طالبان وتعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة أتاح لها - أمريكا- بلورة استراتيجية طالما هدفت إليها، ذلك أنها أضحت تعتمد على الحليف الهندي لمواجهة الخطر الأصولي المتنامي في المنطقة والحد من أي دور استراتيجي قد تسعى الصين إلى بلورته في المنطقة، وكذا الضغط على باكستان وتعزيز الرقابة على ترسانتها النووية مخافة سقوطها في أيدي "الإرهابيين"، ثم التموقع في منطقة حساسة تمكنها من محاصرة إيران والعراق والصين ذلك القطب الغامض، والتموقع أيضا قرب روسيا، وإيجاد موطئ قدم قرب أكبر مخزون للنفط لم يستغل بعد في بحر قزوين.

والواضح أن الولايات المتحدة لا تعير اهتماما كبيرا للقضية الكشميرية التي ستنتهي في كل الأحوال بإجراء استفتاء شعبي يتم بموجبه الانضمام إلى الهند أو باكستان أو بمنح الإقليم حكما ذاتيا لكل شطر منه على حدة أو منحه استقلالا كاملا عن الدولتين، في حين تتخوف كثيرا من

[1]- جريدة القدس العربي- لندن- بتاريخ 16 ماي 2002 ع 4042.

سباق التسلح النووي بين الطرفين، فهي لا تحبذ نشوب حرب بين الجارتين: الهند وباكستان، حرصا على مصالحها الحيوية في المنطقة، لكن السباق النووي المحموم بين هذين القطبين يثير قلقها وقلق إسرائيل أيضا، ذلك أن ترك حبل هذا السباق على الغارب، من شأنه أن يجعل الأمور تخرج عن نطاق السيطرة والتحكم عبر بلورة سياسة عسكرية جد متطورة كما وكيفا، ويمكن دولة إسلامية - باكستان - من تجسيد توازن استراتيجي مهم في المنطقة. ولذلك نرى أن الولايات المتحدة التي عززت علاقاتها مع الهند بعد أن تم رفع العقوبات الأمريكية المفروضة عليها منذ 1998 في أعقاب قيامها بإجراء تجارب نووية ودخولها في التحضير لعقد صفقات عسكرية تستفيد بموجبها الهند من تقنيات عسكرية أمريكية متطورة، تحاول إيقاف هذا السباق النووي بين الطرفين أو التحكم في مجراه على الأقل من خلال إجبار أحدهما وخاصة باكستان على التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

المحور التاسع :

الإسلام والغرب:
بين "نظريات" الصدام وإمكانيات الحوار

أجمعت جل النقاشات التي جرت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1998 إلى حدود سنة 2001 بصدد الحضارات الإنسانية، على إيجابية التنوع الثقافي كعامل محوري في إغناء تطور وتقدم الإنسانية، وضرورة تفعيل الحوار بين مختلف هذه الحضارات، حيث شكل الأمين العام الأممي لجنة تمكنت من إنجاز وثيقة في الموضوع، قدمت للجمعية العامة التي أقرتها بدورها بالإجماع، وكانت هذه الأخيرة قد تبنت قرارا لها رقم 22 في دورتها رقم 53 بتاريخ 4 نونبر 1998 تضمن إعلان سنة 2001 سنة للحوار والتعايش بين الحضارات، وقد اعتبرت معظم القوى الدولية والشعوب المحبة للسلام والتسامح هذا الإعلان بمثابة رد عملي صارم من جانب المجتمع الدولي على كل الخطابات التي تدعي وتشجع وتتبنى الصراع والصدام بين مختلف الحضارات الإنسانية.

غير أنه وفي الوقت الذي كانت الجهود الدولية والإقليمية تجري فيه على قدم وساق نحو تعزيز الحوار بين الحضارات المحلية والإقليمية والدولية، وخلق جو مناسب لذلك، أعادت أحداث نيويورك وواشنطن بتاريخ 11 شتنبر 2001 وما تلاها من توجيه الاتهام لعناصر عربية وإسلامية بشأن الضلوع فيها "نظرية" "هانتنغتون" المرتبطة بصدام الحضارات بقوة إلى الواجهة، حيث تداولها العديد من الدارسين والإعلاميين والسياسيين والعامة أيضا في الغرب، واعتبرها البعض منهم "نظرية" توقعية وصائبة، وشكلت

هذه الأحداث مناسبة أيضا للكثير منهم لوصم الإسلام والمسلمين بأذل وأحقر الأوصاف، من قبيل التأكيد على "الخطر الإسلامي" والربط بين الإسلام و"الإرهاب"... وبالتالي تكريس الخلط بين الشخص "الإرهابي" والحضارة التي ينتمي إليها، وهو الأمر الذي تجاوز فيه الخطر الذي كان يهدد العرب والمسلمين في الغرب في ثقافتهم إلى حياتهم الشخصية أيضا.

فما هي أهم الأفكار التي حملتها نظرية صدام الحضارات "لهانتينغتون" وخاصة في ارتباطها بالإسلام؟ وما هي صورة الإسلام في الغرب؟ وما هي السبل الكفيلة نحو تصحيح صورة الإسلام في الغرب؟

أولا: موقع الإسلام ضمن "نظرية" صدام الحضارات

ظهرت "نظرية" صدام الحضارات لأول مرة في مقالة للباحث الأمريكي "صامويل هانتينغتون" ضمن عدد لمجلة الشؤون الخارجية صيف سنة 1993، قبل أن يطورها في شكل كتاب صدر له سنة 1996، وقد حاول من خلالها تحديد ملامح الصراع الدولي القائم بعد نهاية الحرب الباردة، ففي هذه "النظرية" يرى الباحث أن الصراعات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة ستكون صراعات بين الأمم والمجموعات الثقافية والحضارية المختلفة لا بين الدول، فهو يقول في هذا الصدد: "الغرض الذي أقدمه، هو أن المصدر الأساسي للنزاعات في هذا العالم الجديد لن يكون مصدرا إيديولوجيا أو اقتصاديا في المحل الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية والمصدر المسيطر للنزاع سيكون ثقافيا"[1]. وهو بذلك يؤكد على

[1]- صامويل هانتينغتون وآخرون: صدام الحضارات، سلسلة شؤون الأوسط - مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق- بيروت، لبنان- الطبعة الأولى 1995، ص: 17.

العنصر الثقافي كمحور أساسي للانقسامات بين الشعوب، خصوصا مع تنامي بروز الهوية الثقافية أمام ما يشهده العالم من تحديث وتنمية اقتصادية، مما يعمق ويصعد الخلافات والصراعات المبنية على أسس ومرتكزات ثقافية.

وقد حدد الباحث بعض العناصر التي اعتبرها أساسية ومحورية في تحديد المجال الثقافي أو الحضاري كالدين والموروث التاريخي المشترك والامتداد الجغرافي...

فمحور "النظرية" إذن هو أن الصراعات الدولية ستنتقل من طابعها الإيديولوجي والاقتصادي الذي ساد في فترة الحرب الباردة إلى صراعات محورها الثقافات والحضارات، وهو على عكس "فوكوياما" الذي تحدث عن "نهاية التاريخ" وانتصار الغرب الرأسمالي أمام المعسكر الشرقي الاشتراكي المنهار، اعتبر أن الخطر لا زال يتهدد هذا الغرب، وأن الصراعات ستشتد من جديد خاصة على المستوى الثقافي والذي يعد أحد أخطر أسباب ومظاهر الصراعات الدولية، وأن هذه الصراعات ستجري بين المجال الحضاري الغربي وبين بقية المجالات الحضارية الأخرى (الكونفشيوسية، البوذية، الإسلام...) ولم يستبعد إمكانية إقدام هذه الحضارات على تشكيل تحالفات لمواجهة الغرب.

وبخصوص مكانة الإسلام ضمن هذه "النظرية"، "فهانتنغتون" يرى من جهة أولى - كما أشرنا سابقا- أن الصراع الأساسي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة سيقع بين الغرب والحضارات الأخرى، ومن جهة ثانية يرى أن "التكتل الحضاري الإسلامي" قد يواجه التكتلات الحضارية المجاورة له (المسيحية الغربية، الكتلة السلافية المسيحية الأرثذوكسية، الكتلة الإفريقية

والكتلة الهندوسية)، وفي سبيل تبرير وتأكيد هذا الطرح الأخير يتقدم الباحث بمجموعة من "الحجج"، فهو يذكر أن الكتلة الإسلامية مشتتة ولا تمتلك مركزا قويا مؤثرا وقادرا على التحكم في ضبط القوى الإسلامية الداخلة في صراعات مع حضارات أخرى (الشيشان، البوسنة، كشمير، فلسطين...) والغريب في الأمر أن هذه الحجة التي تطرح في الواقع مظاهر ضعف الدول الإسلامية وعدم قدرتها الحالية على تحدي الغرب، تتناقض ومقولته هاته التي تقر بخطورة الإسلام على باقي الحضارات.

والجدير بالذكر أن "هانتنغتون" عند حديثه عن "الخطر الإسلامي" لا يحذر الغرب فقط من "الحركات الإسلامية المتطرفة"، بل يتحدث أيضا عن "خطر" الدين الإسلامي نفسه.

ويضيف بأن هناك حالات عديدة من العنف تورط فيها المسلمون في العالم على امتداد التاريخ البشري القديم والحديث، أكثر من أية حضارة أخرى، بالشكل الذي يزعم معه بأن الإسلام دين مواجهة وحروب، و هو لا يميز في ذلك بين الحالات التي كان خلالها المسلمون مظلومين أو جناة.

ولاحظ أيضا أن التطور الحضاري للكونفشيوسية والبوذية يسير في اتجاه متسارع نحو الحوار والتعايش والتنافس الودي مع الغرب عبر تحقيقه لإنجازات اقتصادية وسياسية هامة، في حين تتجه معظم القوى والحركات الإسلامية نحو المزيد من الانطواء على الذات ومواجهة الحضارة الغربية وتحديها، بالشكل الذي يجعله يقر في الأخير بأن الصدام بين الإسلام والغرب حتمي الحدوث. ويضيف أنه أمام هذا الوضع يتعين تدعيم التعاون

والوحدة بين أبناء الحضارة الواحدة وخصوصا بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وتخفيف حدة التناقضات فيما بينها لمواجهة هذه المخاطر المقبلة.

ويظهر من خلال ما سبق أن "هانتنغتون" يعتبر بنوع من الإطلاقية أن لكل حضارة دين خاص بها، ويضفي طابعا مسبقا من الانسجام على الحضارة الواحدة.

حقيقة إنه باعتماد تعريف الحضارة على أنها: "أسمى وأعلى تجسيد ثقافي لجماعة من الناس وأوسع تمثيل لهويتهم الثقافية"، فالفرنسيون والأمريكيون - وإن كانت هناك مفارقات وتمايزات على مستوى الحضارة الغربية الواحدة -، يحملون قدرا كبيرا من العناصر الثقافية المشتركة، تميزهم عن الحضارات الأخرى (الحضارة الإسلامية مثلا)، لكن وإن كان الدين يعد أحد أهم مقومات الحضارة إلى جانب عناصر أخرى (القيم المشتركة، سبل التفكير...)، فالملاحظ هو نسبية مقولة "هانتغتون" التي تزعم أن لكل حضارة دينها الخاص بها، فليس بالضرورة أن يكون لكل حضارة محددة دين معين، فداخل الهند - مثلا- تتعايش العديد من الديانات، وفي أوربا ذاتها كما في الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد الدين أحد المقومات الرئيسية للحضارة الغربية "الرائدة"، فهي تضم بداخلها تعددا دينيا ولا دينيا. والحضارة الواحدة - الحضارة الإسلامية على سبيل المثال - قد تضم أعراقا مختلفة ومتباينة، كما أن أبناء الحضارة الواحدة يمكن أن تلحقهم تمايزات ثقافية مهمة أحيانا.

ومن جانب آخر، تظل هذه النظرية نسبية في مجملها، فالحضارات الإنسانية نفسها شهدت بداخلها توترات وحروبا دامية، فالحضارة الغربية مثلا عرفت حربين مدمرتين في القرن الماضي، كما أن الحضارات البشرية على اختلافها شهدت تاريخيا علاقات صراع وحوار ومنافسة وتعايش...

وعموما تعددت وتباينت ردود الباحثين العرب والمسلمين والغربيين أيضا على هذه "النظرية"، فهناك من شكك في مصداقيتها بناء على أن العالم يشهد حاليا صراعات تنطوي على خلفيات وأبعاد سياسية واقتصادية واضحة المعالم أيضا بين مختلف الدول، في حين لاحظ البعض أن هناك صدامات خطيرة تجري داخل المجال الحضاري الواحد وليس بين حضارات مختلفة، بينما اعتبر آخرون أن تصور "هانتينغتون" للحضارات والثقافات سطحي للغاية، فيما أشار أحدهم أن الغرب بإصراره على الصدام يتطلب المواجهة واعتبر تبني خطاب الحوار في هذه الحالة سذاجة وانهزاما وخنوعا[1].

وبالرجوع إلى موقع الإسلام ضمن تصور "هانتينغتون" لصدام الحضارات، أكد العديد من الباحثين العرب والمسلمين على الطبيعة التواصلية والحوارية للإسلام وحضارته من جهة، وأكد بعضهم على الصفة "العدوانية" التي طبعت الحضارة الغربية سواء في مرحلتها المسيحية أو العلمانية من جهة أخرى.

ويبدو مما سبق أن هذه "النظرية" وخاصة في تهويلها ومبالغتها في تصوير الحضارة الإسلامية كحضارة خطيرة وعدوانية، تنم عن تشبع

---

[1]- مجدي قرقر، ج القدس العربي 15 نونبر 2002 ع 4199.

صاحبها بالأفكار التي حملتها بعض الدراسات الاستشراقية المغرضة التي ربطت بمواقفها الاستعلائية والعدائية والاحتقارية تجاه العرب والمسلمين، الحضارة الإسلامية بالقتل والعنف والتخلف...

والواضح أن "نظرية" "هانتنغتون" استفزازية للغاية وتنم عن خلفيات سياسية أكثر منها معرفية أكاديمية وعلمية، وتحمل في طياتها خلفيات عدائية للثقافات والحضارات الأخرى، ذلك أنها تنحو إلى التعبئة والتصعيد وشحن العداء إزاء مختلف الحضارات الكبرى في العالم.

ولعل هذا ما يدفعنا إلى القول بأن هذه "النظرية" كتلك التي جاء بها "فوكوياما" حول "نهاية التاريخ" تندرج ضمن سياق توفير المرجعية الفكرية وإعداد المناخ العام اللازم للغرب عامة وللولايات المتحدة بخاصة لتعزيز الهيمنة على العالم وإطالة أمدها، وذلك من خلال تحديد أعداء جدد، والتهويل من مخاطر وتحديات جديدة خاصة بعد الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه رحيل الاتحاد السوفييتي عن الساحة الدولية.

ثانيا: الصورة النمطية للإسلام في الغرب وبعض تداعياتها

منذ فترة الفتوحات الإسلامية الأولى والعلاقات بين الإسلام والغرب يشوبها نوع من الالتباس والغموض والفهم الخاطئ، حيث ظل الإسلام في الغرب ذلك الآخر البربري الغازي والحاقد والمحارب...

ولذلك نجد عدة دراسات استشراقية استهدفت منذ عدة عصور وإلى الآن الإسلام وتوخت تشويه صورته في الغرب والعالم إلى الحد الذي جعل البعض يعتبر - ضمن تصريحات حاقدة وعنصرية - أن المسلمين في حالة

حرب دائمة وبالتالي لا يصلح معهم بتاتا حوار الحضارات[1]، أو وصف المسلمين بـ . " أبناء الله، الغارقين في مختلف أشكال الانحراف.. الذين لا هم لهم سوى أداء الصلوات والتكاثر مثل الفئران... والذين لا يستحقون سوى الضرب..."[2] أو وصف النبي محمد (ص)... بأنه كان رجلا عنيفا ويدعو إلى الحرب[3]..

وقد ارتبط سوء فهم الغرب للإسلام من خلال عدم التمييز بين ما هو من صلب الدين وما هو ناتج عن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (التجارب والممارسة البشرية). ويتمظهر هذا الفهم الضيق والمنحرف للإسلام من خلال وضع الإسلام ضمن إطار ما يعرف "بالاستبداد الشرقي" وتعميم التشدد والقسوة والتعصب و"الإرهاب" واللاعقلانية والتخلف على الثقافة الإسلامية برمتها.

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، برز تيار فكري في الغرب يجعل من الإسلام عدوا للغرب بديلا عن الشيوعية، وفي نفس السياق تم تداول عدة مصطلحات تم ربطها بالإسلام من قبيل "التعصب الإسلامي"، "التطرف الإسلامي"، "الإرهاب الإسلامي"، "الخطر الإسلامي"، "الخطر الأخضر"... وقد أسهمت في ترويج هذه المصطلحات الدعاية الإعلامية المعادية والدراسات الاستشراقية، هذا

---

[1]- الأديب البريطاني نايبول، الفائز بجائزة نوبل في الأدب.

[2]- الكاتبة الصحفية الإيطالية أوريانا فلاتشي في كتابها "الغضب والكبرياء" الذي حطم رقما قياسيا في حجم المبيعات داخل مختلف البلدان الأوربية.

[3]- القس اليميني الأمريكي جيري فالويل في تصريح لإحدى القنوات التلفزية – انظر نص التصريح في جريدة القدس العربي ع 4165 بتاريخ 7 أكتوبر 2002، ص 2.

زيادة على الدعاية الصهيونية السوداء التي نجحت في رسم صورة مشوهة وقاتمة عن الإسلام والمسلمين والعرب في الغرب، وذلك من خلال تزوير الحقائق التاريخية، في ظل فراغ أفرزه عدم التواجد الإعلامي والثقافي العربي والإسلامي الفاعل هناك.

ويبدو أن بعض الأطراف في الغرب تخشى بشكل جدي "الخطر الإسلامي" بالنظر إلى مرونة الإسلام وعالمية هذا الأخير الذي جاء للعالمين على خلاف المسيحية واليهودية.

ورغم كون معظم أنظمة البلدان الإسلامية تربطها علاقات ودية مع الغرب، ورغم المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها معظم هذه البلدان، فإن هناك داخل الغرب من يبالغ في إثارة الخوف والقلق من "الخطر الإسلامي"، عبر استنتاجات خاطئة تضفي طابع التطرف والتشدد ومعاداة الغرب على كل مسلم أينما كان، بناء على سلوكات استثنائية يقدم عليها بعض الأشخاص والجماعات، وهو الأمر الذي يدفع بالغرب إلى ممارسة مختلف الضغوطات على معظم هذه البلدان بهدف صد أية تحولات "مريبة" تحصل بداخلها، أو تحجيم أي دور استراتيجي لها والحؤول دون امتلاك هذه الدول "الديكتاتورية" لأسلحة نووية مخافة سقوطها في أيدي "الإرهابيين"، وهو ما تبين في القصف الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي تموز في بداية الثمانينيات وممارسة ضغوطات كبيرة على باكستان لفرض رقابة مستمرة على قدراتها في هذا الشأن، ومنذ نهاية حرب الخليج الثانية احتكرت إسرائيل امتلاك القدرات النووية في منطقة الشرق الأوسط، في حين لم تتح هذه الإمكانية للعرب، نتيجة للحظر "الدولي" المفروض على

نقل التكنولوجيا النووية للأقطار العربية، وهو ما يعطي انطباعا أوليا بأن علاقة الغرب بالإسلام علاقة أمنية يشوبها الحذر.

ومن المؤكد أن تجاهل الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة لتطلعات الرأي العام في البلدان الإسلامية مع تزايد هذه الضغوطات التي أشرنا إليها، أسهم بدرجة كبيرة في تصاعد العداء نحو الغرب داخل الأوساط الشعبية في العالمين العربي والإسلامي وعزز من تنامي خطاب الهوية الثقافية الذي يزيد من توتر العلاقة بين الغرب والإسلام.

ولقد شكلت أحداث 11 شتنبر منعطفا تاريخيا أصبح ينذر بإمكانية قيام مواجهة وصدام حقيقيين بينهما بناء على خلفيات سياسية وعسكرية بغلاف ثقافي وحضاري وخاصة من جانب الغرب، فقد أعادت هذه الأحداث علاقة الغرب بالإسلام إلى الواجهة من جديد، وأنعشت "نظرية" "هانتنغتون" المرتبطة بصدام الحضارات، وأحبطت إلى حد ما كل المحاولات والجهود التي توخت التسامح والتعايش والحوار بين مختلف الحضارات البشرية. ففي ظل هذه الأحداث أصبح مألوفا وعاديا إصدار حكم متعجل بالإدانة على جميع العرب والمسلمين، وأصبحت الجاليات العربية والإسلامية في الغرب موضع شك وغموض، وتخص بإجراءات أمنية مستفزة ومتميزة، وفي هذه الظروف تشكلت صورة سوداء عن الإسلام في الغرب بناء على تصرفات استثنائية، حيث تجاوزت الاتهامات الخاصة بعمليات "إرهابية" القائمين بها إلى كل المسلمين والعرب بل إلى الإسلام ذاته، إلى الحد الذي دفع رئيس الوزراء الإيطالي"سيلفيو بيرلوسكوني" إلى التصريح بتفوق الغرب وتخلف الحضارة الإسلامية، وحديث "جورج وولكر بوش" عن إحياء الحروب الصليبية...

ومن مظاهر حقد "الغرب" على الإسلام، أنه لم يتم وصف مجرم الحرب - بإجماع المجتمع الدولي- " سلوبودان ميلوزوفيتش" أو "ما كفاي" مفجر مبنى "أوكلاهوما سيتي" سنة 1995 "بالإرهابي المسيحي"، أو وصف قاتل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "إسحاق رابين" بأنه "إرهابي يهودي"، في حين كلما تعلق الأمر ولو بعمل عرضي يحمل قدرا من العنف يرتكبه مسلمون إلا وتم وصفه "بالإرهاب الإسلامي" أو الحديث عن "المسلمين الإرهابيين".

حقيقة أن أصحاب القرار في الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، يصرون على التمييز بين الإسلام كدين و"الإرهاب" كسلوك، ويجهرون باحترامهم للإسلام كدين ويؤكدون أن حربهم ليست حربا ضد الإسلام - وهو ما تفرضه المجاملات الديبلوماسية الرسمية - وأن العرب والمسلمين أضحوا رقما ملحوظا في المعادلة الديموغرافية والسياسية الغربية (وجود حوالي 7 ملايين عربي ومسلم في الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر من 10 ملايين منهم في أوربا الغربية) وهو ما يجعل الإسلام في الغرب - كما يرى بعض الأكاديميين والساسة الغربيين - لم يعد ذلك الآخر لأنه يتواجد داخل الجسم الغربي ويعيش بين أفراده.

لكن المشكل هو أن الغرب يشهد بروز اتجاهات داخل الحقل السياسي والفكري تحمل قدرا كبيرا من العداء العلني للإسلام قد تجد لها طريقا نحو أصحاب القرار السياسي ليتم تبنيها سياسيا وبشكل علني.

إن الغرب الذي يمتلك كل مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية..، يحاول قدر الإمكان تحجيم قوة الدول الإسلامية ويرفض أية

دعوة للمسلمين لتبني هوية متميزة، معتبرا ذلك نوعا من الخروج عن قيم الحوار والتسامح وتحريضا على العنف، مع ممارسة ضغوطات كبيرة على أنظمة البلدان الإسلامية والعربية باتجاه إقصاء "الحركات الإسلامية" التي يرى أنها تحمل برامج راديكالية وعدائية نحو الغرب، بل إن اعتدال هذه الحركات في خطاباتها تجاه الغرب لم يشفع لها أمامه[1]، في حين نجد الحركات اليمينية المتطرفة الغربية التي تحمل برامج وأفكارا هدامة وعنصرية علنية تجاه الحضارات الأخرى، تعمل بكل حرية في إطار الدساتير الغربية ويتنامى بريقها داخل المشهد السياسي الغربي بشكل مثير. والعولمة التي يتحكم في دواليبها الغرب القوي والمتفوق هي بصدد نشر ثقافة أحادية تسهم في تغريب الشعوب غير الغربية واستفزازها من خلال الترويج لمفاهيم غربية وتكريسها دوليا كمفهوم الديمقراطية الذي يربطه الغرب بالمؤسسات بدل الفعالية وكذا مفهوم "الإرهاب" الذي يسعى من خلاله إلى تكريس تجريم أي عمل عنيف ولو كان في إطار المقاومة، مع التركيز على "إرهاب" الأفراد وغض النظر عن إرهاب الدولة، ونعتقد في هذا الصدد أن هذه العولمة في أبعادها وخلفياتها هي بمثابة سلوك ثقافي، اقتصادي وسياسي صراعي غربي مهذب ولطيف يحرض على الصراع مع باقي الحضارات الأخرى من خلال إيقاظ الشعور القومي، خاصة وأنها تستهدف الترويج لثقافة واحدة دون اعتبار لثقافة الآخر، ومن ثم فهي جزء لا يتجزأ من آليات هذا الصدام والصراع والتي تجاهلها "هانتغتون" في أطروحته.

---

[1]- نشير هنا إلى حزب الرفاه الإسلامي في تركيا، الذي لازالت العديد من الدول الغربية تعتبره "خطرا" على أوربا...

كما أن القانون الدولي كضابط مفترض للعلاقات الدولية يعكس في الواقع مصالح الغرب ورؤيته، سواء بالنظر لأصوله ومصادره أو عند إعماله وتطبيقه.

فمصادر هذا القانون في ارتباطها بالجانب الشكلي ووفقا لما اعتمدته المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تتحدد في:

أ- الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة.

ب- العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.

ج- مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتمدنة.

د- أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم.

ومعلوم أن هذه المصادر وحسب تصنيفها الوارد في المادة السابق ذكرها، تعكس في الواقع موازين القوى الغربية المهيمنة إبان النصف الأول من القرن الماضي، ذلك أن معظم دول العالم لم تساهم في بلورتها بحكم خضوعها للهيمنة الاستعمارية في تلك الفترة.

وعلى مستوى تطبيق هذا القانون الدولي، فإن ذلك غالبا ما يعكس إرادة الغرب القوي والمتحكم في دواليب المؤسسات الدولية السياسية والعسكرية والاقتصادية المسؤولة عن صياغة قرارات استراتيجية دولية في مجالاتها.

فالاتفاقيات الدولية وإن كانت تنطوي على أهمية كبرى باعتبارها أداة لربط العلاقات وتشجيع التعاون الدوليين، تأتي في غالبيتها غير متكافئة وتعكس مصالح الأطراف القوية: (اتفاقيات السلام العربي - الإسرائيلي، اتفاقيات الصيد البحري السابقة بين المغرب وإسبانيا...)، والمتتبع لما يجري في الساحة الدولية من أحداث منذ رحيل الاتحاد السوفيتي، يلمس بسهولة حجم التدخلات الزجرية بشتى أشكالها والتي استهدفت الدول الإسلامية والعربية في كل من العراق، السودان، ليبيا أفغانستان، الصومال، فلسطين... باسم هذا القانون[1].

وعموما يوجد في الغرب عدة خطابات حضارية: فهناك خطاب تتزعمه بعض القنوات الإعلامية وبعض الأكاديميين وبعض السياسيين موجه نحو الرأي العام الغربي يتوخى رسم صورة مشوهة للإسلام والمسلمين، وآخر يتبنى الحوار والتواصل مع الإسلام ويميز أصحابه بين الإسلام كدين والإسلام كممارسة وتجربة بشرية قابلة للنقاش، وخطاب رسمي بوجهين: الأول، علني يتوخى التسامح والتعايش مع الإسلام واحترام الحضارات الأخرى، والثاني، خفي وواقعي يتوخى محاصرة الإسلام والتضييق على المسلمين إلى مستوى ممارسة مختلف الضغوطات على بعض الدول الإسلامية كالسعودية، اليمن، أفغانستان... لتعديل سياساتها التعليمية والتربوية بذريعة تفريخها "للإرهاب" من خلال تكريس ثقافة الجهاد.

---

[1]- إدريس لكريني، الإسلام والغرب: بين نظرية الصدام وواقع الفهم الملتبس، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 293 بتاريخ 2003/7 ص 151.

وفي هذا السياق جاء في تقرير لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش" نشر بعد مرور أكثر من سنة على أحداث 11 شتنبر: "أن الحكومة الأمريكية تردد موعظة التسامح من جانب ... ومن جهة أخرى تستهدف مجموعات بعينها".

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن صراع الغرب مع الإسلام هو واقع وجار في الميدان على مختلف الواجهات من خلال السياسات التعسفية التي تستهدف محاصرة الإسلام والتضييق على المسلمين في كل مكان، وهي السياسات التي تغطيها التصريحات الرسمية المزيفة الداعية للحوار والتعايش، وهي سياسات تنطوي على خلفيات اقتصادية وسياسية وعسكرية.

فالنزوع نحو التفوق والهيمنة الحضارية للغرب، والتخويف من البديل الحضاري والسياسي المرتقب للعالم الإسلامي، دفع بعدد كبير من النخبة السياسية المحافظة إلى تبني منطق الصدام الحضاري، ويظهر أن بروز "نظريات" من قبيل "نهاية التاريخ" و"صدام الحضارات" في الغرب ما هي إلا مداخل واهية لتبرير هيمنته وتأكيد تفوقه.

إن الغرب تعددي في خطاباته وممارساته تجاه الإسلام، وفي المجتمع الإسلامي هناك نفس الشيء، فهناك خطابات تتبنى الحوار والتواصل وهناك خطابات أخرى تتبنى المواجهة والتصدي في حين نجد اتجاهات تؤمن بضرورة الحذر والتحفظ من الآخر المجهول.

ثالثا: نحو تصحيح صورة الإسلام في الغرب

إن موقف الغرب من الإسلام هو سلوك طبيعي بالنظر إلى الصورة النمطية المفزعة التي قدمت وتقدم له حول الإسلام والمسلمين بشكل خاطئ ومنحرف ومنكر للحقائق.

أمام واقع هذه الصورة النمطية للإسلام والمسلمين التي أصبحت مترسخة في أذهان معظم الغربيين، أضحى العمل نحو تصحيحها عملا ملحا وضروريا، ويحتاج لمجهودات جبارة.

وتصحيح هذه المعطيات المغلوطة التي تعطي انطباعات سيئة عن كل ما هو عربي وإسلامي، والتي زادت مع ظروف أحداث 11 شتنبر، لا تتوقف فقط على الشكوى من عدم فهم الغرب للإسلام وللمسلمين، بل يتطلب ردود فعل مناسبة وفعالة تتوخى تغيير هذه الصورة التي رسمها تراث من الفكر الاستشراقي منذ زمن بعيد، والدعاية الصهيونية، في ظل غياب عربي وإسلامي شبه تام عن الساحة الإعلامية والثقافية الغربية، عبر تقديم صورة حقيقية عن الثقافة الإسلامية والعربية، بتوظيف كل الإمكانيات المادية والمعنوية.

وللإشارة فإن إسرائيل أعلنت في أواخر شهر غشت 2001 عن تخصيص مبلغ مائة مليون دولار لتحسين وتلميع صورتها في أوساط المجتمع الأمريكي، بعد أن شعرت بأن تلك الصورة أخذت في الاهتزاز منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في شهر شتنبر 2000، وفي نفس السياق خصصت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 20 مليون دولا لتحسين صورتها في العالم عقب أحداث 11 شتنبر.

ويمكن إجمال أهم الإجراءات الكفيلة بتصحيح صورة الإسلام والمسلمين في الغرب فيما يلي:

1- التعريف بقيم التسامح للحضارة الإسلامية، والتي تتمحور حول الحوار والتواصل لا الحروب والمواجهات، والمساهمات الكبرى والمتواصلة للحضارة الإسلامية في التراث الثقافي والفكري العالمي، وذلك من خلال السبل المتاحة من منابر إعلامية مكتوبة ومرئية ومسموعة، وإصدار الكتب - حول الموضوع - المترجمة للغة الغرب، والترويج للكتب الغربية المنصفة للإسلام، وإجراء إعفاءات جمركية للمنتجات الثقافية والفكرية العربية التي تخدم هذه الأهداف عند تصديرها للخارج، واستغلال شبكة المعلومات السيارة (الإنترنيت)، التي تستثمرها إسرائيل بشكل كبير ومتقن لتشويه صورة العرب والمسلمين...

2- مراجعة الخطابات السياسية والثقافية العربية والإسلامية المنغلقة والمتشددة التي تولد سوء الظن بين أبناء الحضارات المختلفة، وتوخي خطاب مرن في مواجهة الغرب والتعلم من إنجازاته وثقافته، إسوة بما أنجزته بعض الدول: كوريا الجنوبية، سنغافورة، اليابان ماليزيا، الصين، التايوان، إندونيسيا... بدل تبني خطابات الانعزال خوفا من الغزو الثقافي للآخر، خاصة وأن الإسلام ذاته يأمر بالتعارف والتواصل المستمر مع الشعوب كافة، علما أن الاتجاهات التي تمنع من الإطلاع على ثقافة الغير، تمنح الفرص لبعض الأصوات بالغرب لوصم الإسلام بالانغلاق وعدم التسامح.

3- الاعتراف بأن تشجيع خطاب التطرف من قبل البعض هو أمر ضار بالمسلمين قبل أن يكون ضارا بالغير.

4- ضرورة تحسين وإصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالدول الإسلامية التي غالبا ما تكون المسؤول الأول والرئيسي عن ظهور الخطابات المتشددة والمتطرفة وعن تبني أفكار "المتطرفين".

5- ضرورة الإيمان بمبدأ المساواة بين كافة الحضارات الإنسانية.

6- العمل على إبراز نقط الالتقاء مع الثقافات الأخرى عوض التركيز على محاور الخلاف، وفتح حوار في هذا الشأن مع النخبة المثقفة في الغرب.

7- توحيد الخطاب الحضاري الإسلامي تجاه الغرب، بدل تعدد وتباين الخطابات التي تدعي إحاطتها بالثقافة الإسلامية والتي تخلق حالة من الالتباس في أذهان الغربيين. ففي هذا الشأن تمكنت الدول الأوربية - في إطار الاتحاد الأوربي - من بلورة سياسة ثقافية أوربية موحدة رغم الاختلافات العرقية والثقافية فيما بين هذه الدول، وتزامن ذلك مع تحقيقها لتكامل اقتصادي ومالي ووضع برامج تربوية لحماية الموروث الثقافي الأوربي المشترك في مواجهة العملاق الأمريكي والعالم، في حين لم تستطع الدول الإسلامية والعربية بعد تنسيق برامجها وسياساتها الثقافية والتربوية والإعلامية بالشكل الذي يسمح لها برفع خطاب حضاري وثقافي موحد في مواجهة الغرب، تبرز فيه أن التطرف هو ظاهرة قد تلحق كل الحضارات بدون استثناء وأن للعرب وللمسلمين خصائص معينة في اللغة والعادات... لها بعدها الحضاري والتاريخي لكنها لا تسيء لأحد.

8- يجب على الجاليات العربية والمسلمة المتواجدة في الغرب أن تنظم نفسها، بالشكل الذي يجعل منها قوة مؤثرة في الساحة الغربية قادرة على فرض احترام الغرب للحضارة الإسلامية، وذلك من خلال تقديمها لسلوك حضاري راق.

9- إقناع الغرب كافة بأن مصالحهم الحقيقية هي في إقامة علاقات ودية مع العرب والمسلمين وليس في معاداتهم.

10- عدم إسقاط السياسات الأمريكية التعسفية تجاه الأقطار العربية والإسلامية على الغرب برمته، وإقناع الغرب بأن استياءنا وانتقاداتنا تنصب على سياسته لا على ثقافته وحضارته.

11- تشجيع الغرب على الدخول في شراكة حقيقية مع العرب والمسلمين يتم بموجبها تقديم الدعم الاقتصادي والتقني للدول العربية والإسلامية في إطار من التعاون واحترام مبدأ السيادة.

12- كما أن فتح الحوار مع الآخر يتطلب بداية إجراء حوار وتواصل مع الذات من خلال الإيمان بحق الاختلاف واحترام الرأي الآخر، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بهذه البلدان، بالإضافة إلى رفع خطاب حضاري يحمل حدا أدنى من الاتساق والانسجام.

إن الأصل في عمق وطبيعة الحضارات هو التحاور والتشابك والتواصل، ولذلك فإن الصراع حتى وإن اتخذ مظهرا ثقافيا غالبا ما تكون وراءه دوافع سياسية واقتصادية أكثر منها ثقافية، وهي الخلفيات التي طالما عكرت صفو الحوار بين الحضارات، ولعل الأحادية الثقافية التي تروج لها

بعض الجهات داخل المجتمع الغربي وتلقى تجاوبا في الأوساط الشعبية والرسمية لن تصمد أمام التاريخ.

لقد شهد المجتمع الدولي تداخلا وتعددا في العلاقات بين مختلف الشعوب والأمم في شتى المجالات والميادين بالشكل الذي يجعلنا نستبعد كليا "نظريات" المواجهة أو القطيعة لحساب التواصل، لكن التصريحات والسلوكات المستفزة الاستثنائية التي تصدر من حين لآخر عن بعض الجهات التي تعتقد أنها تمثل الغرب برمته أو تلك التي تعتقد أنها تمثل الإسلام والمسلمين، يمكن أن تشوش على هذا التواصل الحوار الضروريين والحتميين.

المحور العاشر :

بين الإكراهات الداخلية والتحديات الخارجية: أي مستقبل للزعامة الأمريكية؟

عادة ما كانت الإمبراطوريات العالمية الكبرى على امتداد التاريخ البشري تؤول نحو الانحدار والتراجع بعد فترة معينة من الرقي والازدهار، نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية أو بتضافرهما معا.

ومع سقوط الاتحاد السوفيتي وما تلاه من نهاية الحرب الباردة وغياب منافس عنيد، خلا الجو للولايات المتحدة الأمريكية لتبسط هيمنتها على الشؤون العالمية وتعلن قيادتها وزعامتها لهذا العالم المتغير.

ولم تكد تمر سوى سنوات قليلة حتى وضعت هذه الزعامة محل تساؤل العديد من الباحثين والمهتمين، وحول مدى قدرة هذه الدولة على الصمود نحو تثبيت وتدعيم زعامتها.

وجاءت أحداث الحادي عشر من شهر شتنبر 2001 التي تمت في العمق الأمريكي، لتضع من جديد مستقبل "الإمبراطورية الأمريكية" محل تساؤل جدي.

وإذا كان القرن التاسع عشر قد وصف بأنه قرن بريطاني بكل تأكيد، والقرن العشرون هو بلا ريب قرن أمريكي، فهل سيكون القرن الواحد والعشرون قرنا أمريكيا أيضا؟

ذلك ما سنحاول مقاربته، من خلال التطرق لأهم مقومات الزعامة الأمريكية (أولا) والتحديات التي تواجهها في ذلك (ثانيا).

أولا: المقومات الأساسية للزعامة الأمريكية

بانهيار الاتحاد السوفيتي أصبح الجو مناسبا للولايات المتحدة الأمريكية كي تبسط هيمنتها وتفرض زعامتها على الساحة الدولية، وهي الزعامة التي تكرست في أعقاب أزمة الخليج الثانية التي احتكرت دواليب إدارتها، ففي هذه الفترة بالذات تحدث الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" لأول مرة عن "نظام دولي جديد" قوامه العدل والأمن والسلام، ومنذ ذلك الحين تمحورت الاستراتيجية الأمريكية في المحافظة على هذا النظام الدولي الذي تحتل فيه مركز القيادة، عبر تعزيز أمنها العسكري الذي تعتمد عليه في إنجاح سياستها الخارجية، وتطوير اقتصادها وتعزيز حضورها العسكري والديبلوماسي والاقتصادي الوازن والمكثف على الساحة الدولية.

وفي خطوات معاكسة منها لمسار عجلة التاريخ المرتبط بانهيار الإمبراطوريات الكبرى، ما فتئت هذه الدولة تبحث عن كل الوسائل اللازمة والكفيلة لتأبيد زعامتها وقوتها، مستفيدة في ذلك من تجارب الأمم السابقة. ويمكن إجمال أهم المقومات التي تمتلكها هذه الدولة وتمكنها من ممارسة دور طلائعي على الساحة الدولية فيما يلي:

فعلى المستوى الاقتصادي، استطاعت الولايات المتحدة منذ فترة الحرب العالمية الثانية أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه، حيث تمكنت من بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها، من خلال

المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي أفرزها نظام "بريتون وودز" التي تهيمن عليها[1] وعن طريق حقوقها التصويتية بهذه المؤسسات وقدرتها على اختيار رؤسائهما ووجود مقرهما فوق ترابها.

كما نجحت في تأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوة واستقرارا على الصعيد الدولي، من حيث طاقة الإنتاج والمردودية أيضا واعتماد التقنيات العالية الجودة، وسيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي، مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها كاليابان ودول الاتحاد الأوربي إلى القبول بالتبادل العالمي وفقا لشروطها، هذا بالإضافة إلى تمكنها من اختراق جل اقتصاديات بلدان العالم.

وعلى الرغم من أن الزراعة لا تسهم سوى ب: 2,5 بالمائة من الناتج القومي لهذا البلد، ولا تشغل سوى 2,7 بالمائة من الأيدي العاملة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة تعد أكبر مصدر زراعي في العالم وذلك بقيمة تزيد عن 50 مليار دولار سنويا.

ويحتل هذا البلد موقع الصدارة من حيث صادراته من الآليات التكنولوجية العالية الدقة التي تصل إلى حوالي 150 مليار دولار سنويا، فالشركات الأمريكية تتحكم في حوالي 73 بالمائة من صادرات الصناعة المعلوماتية وحوالي 75 بالمائة من المبيعات المرتبطة بالصناعات الفضائية وصناعة الطيران المدني والعسكري.

---

[1]- تملك الولايات المتحدة 30 بالمائة من التمويل الخاص للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن إجمال الناتج القومي الأمريكي يتجاوز حاليا 6 تريليون دولار (ألف مليار) وهو ما يوازي 25 بالمائة من إجمالي الناتج القومي العالمي الذي بلغ أكثر من 26 تريليون دولار عام 1995. وبالنظر إلى هذه الإمكانيات والقدرات التي يتميز بها الاقتصاد الأمريكي الذي أصبح مبينا على الاتصالات والمعلومات والإعلام والترفيه التي تستثمرها - الإمكانيات الاقتصادية - الولايات المتحدة في تثبيت زعامتها الدولية بواسطة سياسة المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية التي أضحت وسيلة فعالة لتنفيذ سياستها الخارجية، فإن هذا البلد يمتلك عنصرا هاما يعزز زعامته الدولية، خصوصا وأن اقتران التقدم الاقتصادي بالتقدم العلمي والتكنولوجي، إضافة إلى انتهاء الحرب الباردة وعوامل أخرى، أسهمت في جعل الصراع بين الدول العظمى ينتقل من الجانب الإديولوجي والعسكري إلى الجانب الاقتصادي.

وإذا كان العامل الاقتصادي ليس عنصرا حاسما في إبراز التفوق الأمريكي بالنظر للقدرات الأوربية واليابانية في هذا الشأن، فعلى المستوى العسكري، تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم، فهي تخصص ميزانية سنوية ضخمة لاستثمارها في هذا المجال تصل إلى حدود 270 مليار دولار، أي ما يوازي 30 بالمائة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي والذي يقدر بحوالي 900 مليار دولار، بل إن الإنفاق العسكري الأمريكي وصل مؤخرا إلى نصف الإنفاق العسكري العالمي وعشرة أضعاف الميزانية العسكرية الروسية، وإلى ما يوازي إنفاق الدول الخمسة عشر الأولى في العالم في هذا المجال.

فقد تمكنت هذه الدولة من مراكمة ترسانة عسكرية ضخمة كما ونوعا، بدءا بالأسلحة التقليدية ثم النووية وصولا إلى الأنظمة الدفاعية المتطورة والتي ليس بإمكان دول كالصين واليابان وأوروبا وروسيا امتلاكها، مع إصرارها المستمر على تقويض القدرات النووية لخصومها والحوؤل دون استثمار القوى الاقتصادية الكبرى لإمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية في المجال العسكري.

ولعل التفوق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية أتاح لهذا البلد إمكانية الانتشار العسكري الزجري - بناء على تدخلات قهرية - والودي- في إطار اتفاقات إقليمية أو ثنائية- في مختلف أنحاء العالم (منطقة المحيط الهادي، منطقة الشرق الأوسط، أفغانستان، اليابان، أوربا من خلال حلف شمال الأطلسي رغم انهيار حلف وارسو...) وهذه الإمكانيات - كما يرى الخبراء- تؤهل الجيش الأمريكي ليكون الجيش الوحيد في العالم القادر على خوض حربين في موقعين مختلفين من العالم في الوقت نفسه.

وعلى الجانب الثقافي يظهر أن الهيمنة الأمريكية تحولت من هيمنة اقتصادية وعسكرية إلى هيمنة ثقافية أيضا، فهذه الدولة التي تحققت لها القدرة على استيعاب مختلف الثقافات والديانات والحضارات بداخلها على أساس من المساواة والديموقراطية ونظام قضائي مستقل وضمانات دستورية للحقوق والحريات، تمتلك تقنيات وآليات ووسائل متعددة وجد متطورة تستغلها بشكل فعال في تمرير وفرض نمط حياتها وقيمها وثقافتها وتكريس استراتيجياتها البعيدة.

والعولمة هي إحدى أهم هذه الوسائل، فالعولمة الاقتصادية ومن خلال منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية والشركات الكبرى تفرض على الدول أنماطا وسلوكات اقتصادية واحدة وإلا ستظل هذه الأخيرة معزولة.

بينما العولمة الاجتماعية والثقافية تهدف إلى فرض نمط قيمي وثقافي ومفاهيمي واحد (حقوق الإنسان، الديموقراطية، "الإرهاب"...)، فيما تتوخى العولمة العسكرية تحويل حلف شمال الأطلسي من آلية عسكرية إقليمية إلى آلية عسكرية دولية، مع الحرص على الخلط بين الأمن القومي الأمريكي من جهة أولى والأمن والسلم الدوليين من جهة ثانية وتدويل مفاهيم أمريكية/غربية عسكرية.

وفي نفس السياق تتحكم الولايات المتحدة في حوالي 80 بالمائة من الصور المبثوثة في العالم، وداخل الاتحاد الأوربي تمثل نسبة الأفلام الأمريكية المعروضة 75 بالمائة مما يعرض بدور السينما، فيما نجد 53 بالمائة من المواد المقدمة في قنوات التلفزيون الأوربية البالغ عددها حوالي خمسين قناة غير القنوات المشفرة هي مواد أمريكية أيضا، كما تهيمن هذه الدولة أيضا على الأخبار والمعلومات المتداولة، فالمؤسسة الصحفية الأولى في العالم هي "الأسوشيتد برس" الأمريكية التي تزود بالأنباء والصور ما يناهز 1600 صحيفة يومية و5900 محطة للراديو والتلفزيون في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى أن 90 بالمائة من مواقع شبكة الإنترنيت هي مواقع أمريكية[1]، كل هذه العوامل أسهمت إلى حد بعيد في انتشار النموذج

[1]- رضا هلال: إمبراطورية... لكنها في أزمة، الوفاق العربي، لندن، ع 32/ فبراير 2002، ص 36.

الأمريكي لنمط العيش في مختلف أرجاء العالم، بل هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك ليؤكد أن الإمكانيات التي يمتلكها هذا البلد في مجال جمع ومعالجة وتوزيع ونشر المعلومات تؤهله لأن يكون أحد المرشحين الأوائل لقيادة العالم في القرن الحادي والعشرين[1].

وعلى مستوى الحضور الديبلوماسي والسياسي الأمريكي على الساحة الدولية فهو حضور فعال منذ نهاية الحرب الباردة، تعزز مع حرب الخليج الثانية وتأكد في عدة أزمات وقضايا دولية عديدة أخرى، فكل العوامل السابق ذكرها أسهمت بشكل كبير في تعزيزه، وأتاحت لهذه الدولة القدرة على التدخل في المناطق النائية، وضبط بؤر التوتر الخطيرة واحتواء الأنظمة والجماعات الدولية المعادية لمصالحها، واحتكار إدارة أزمات دولية تنطوي على مصالح استراتيجية لهذا البلد (حرب الخليج الثانية، مشكلة الشرق الأوسط، أزمة البوسنة والهرسك، المشكلة الصومالية، أزمة لوكربي، قضية هايتي، التدخل في أفغانستان 2001، احتلال العراق ...).

وإضافة إلى استغلال هذه الدولة لإمكانياتها الذاتية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والثقافية في مجال تدبير الأزمات التي تدخل ضمن استراتيجيتها من خلال السبل الودية والزجرية بشكل انفرادي[2]، فإنها تستغل أيضا المؤسسات الدولية والإقليمية لخدمة مصالحها في هذا الشأن، فبخصوص القضايا ذات الأبعاد والخلفيات الاقتصادية فإنها تستثمر

---

[1]- حنان دويدار: الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية السياسة الدولية، ع 127، يناير 1997، ص 119.

[2]- تفرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على أكثر من أربعين بلدا تحت ذرائع مختلفة.

إمكانياتها وثقلها داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتسخر شركاتها العملاقة...

أما بخصوص القضايا السياسية فإنها تستغل ثقلها داخل مجلس الأمن الذي تتمتع بداخله بحق الاعتراض والعضوية الدائمة، مع ممارسة سياسة الترغيب والترهيب في مواجهة الأعضاء الدائمين بهذا الجهاز، واستصدار قرارات منه في نفس الصدد، بالشكل الذي يتيح لها إضفاء طابع المشروعية الدولية على سلوكاتها التعسفية أحيانا، كما تستغل في الوقت نفسه الإمكانيات العسكرية التي يتيحها لها حلف شمال الأطلسي الذي مافتئت ترسم له أدوارا جديدة بعد رحيل حلف وارسو، خاصة بعد أن بوأت نفسها "راعية للسلام" الدولي وصرحت علنا أن الأمن القومي الأمريكي هو بمثابة أمن عالمي.

إن الولايات المتحدة مصرة كل الإصرار على إطالة عمر "إمبراطوريتها"، ولذلك فهي تحاول تأبيد زعامتها للعالم بكل الوسائل والطرق، ولو بلغ بها الأمر إلى الإساءة أحيانا لشعوب وأمم أخرى وخرق مبادئ القانون الدولي. والظاهر أن هذه الإمكانيات الفريدة التي اجتمعت وتوافرت لهذه الدولة من مقومات عسكرية وسياسية وثقافية واقتصادية مدعمة بقدرات تكنولوجية هائلة وإمكانيات بشرية مدربة ومتطورة مستندة إلى مؤسسات سياسية وقانونية داخلية قوية وفعالة، إضافة إلى الإمكانيات الإعلامية الواسعة والمؤثرة، هي التي كانت وراء حضورها الدولي الفاعل واستفرادها بتدبير الشؤون والقضايا الدولية بمختلف تجلياتها.

ويمكن القول إن غياب بديل أو منافس قادر على كسر الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم، أسهم في تعزيز انفراد هذه الأخيرة بالساحة

الدولية، فالأقطاب الدولية التي سبق وأن رشحها بعض الباحثين والسياسيين لمنافسة الولايات المتحدة في هذه الزعامة لم تقدم على ذلك، أو بالأحرى لم يتأت لها ذلك، فأوربا الموحدة لم تستطع بعد بلورة استراتيجية عسكرية أو ديبلوماسية موحدة رغم إنجازاتها الرائدة في ميادين مختلفة، نتيجة لبعض المواقف المتباينة داخل هذه المجموعة، بحيث يبدو أن هناك شبه عجز أوربي عن تحديد رؤية منسجمة لما يمكن أن يشكل مصلحة موحدة لها في الساحة الدولية[1]، كما أنها لم تتمكن أيضا من استثمار مؤهلاتها الاقتصادية والتكنولوجيا استراتيجيا وسياسيا، ناهيك عن بعض مظاهر الوصاية والرقابة اللتين تمارسهما الولايات المتحدة على هذه المجموعة، فهذه الدولة تريد أوربا موحدة ولكنها لن تقبل بإطار مستقل عن إرادتها[2].

أما اليابان فلم يستطع التخلص بعد من مشاكله الاقتصادية والمالية المتنامية، بل إن هناك من يرى أن توسع هذا البلد على المستوى الاقتصادي تشوبه اللامشروعية في نظر الغرب، بحيث لا يسانده مشروع سياسي يرتكز على قيم عالمية الاستخدام[3]، وهو ما يجعله غير قادر على فرض قطبيته دوليا، في حين نجد الصين ذات الثقل البشري الهائل والتي قدمت عدة تنازلات سياسية واقتصادية للولايات المتحدة كمقابل للدخول في منظمة التجارة العالمية، لا تزال منشغلة بتطوير تنميتها الداخلية واللحاق بالثورة التكنولوجية العالية، أما روسيا التي تعيش مشاكل المرحلة الانتقالية بمختلف

---

[1]- تندرج ضمن هذا السياق المواقف المتباينة لكل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا من الأزمة العراقية.

[2]- فبريطانيا مثلا تميل للولايات المتحدة ومواقفه أكثر مما تميل إلى الاتحاد الأوربي..

[3]- جان ماري بويسو وآخرون: اليابان والبحث عن المشروعية، في المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة خليل سوزان (القاهرة: سينا للنشر) 1998 ص 79.

مظاهرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فقد سايرت الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، (أزمة الخليج الثانية، قضية الشرق الأوسط، الاستراتيجية الجديدة لتوسيع عضوية ونشاط حلف شمال الأطلسي، الصراع في منطقة البلقان، حملة مواجهة "الإرهاب" سنة 2001...). ولقد تنامت الأحادية الأمريكية بعد أحداث 11 شتنبر إلى الحد الذي لم تعد مواقفها منسجمة حتى مع حلفائها الأوربيين (التعامل مع القضية الفلسطينية، احتلال العراق...) بل تحاول من حين لآخر جر القوى الدولية الكبرى كروسيا والصين نحو تكريس منظورها للنظام الدولي واستيعابها فيه، من خلال مغريات المعونات المالية والتكنولوجية والاستثمار.

وبناء على المؤهلات المتنوعة التي لم تجتمع لأي قطب دولي آخر، يرى "ألفريدو فلادو" أن القرن الواحد والعشرين سيكون قرنا أمريكيا بكل جدارة واستحقاق، مما سيمكن هذا البلد من الاحتفاظ بزعامته للعالم وقيادته في اتجاه تحقيق مصالحه الخاصة.

ثانيا: الزعامة الأمريكية في مواجهة التحديات

رغم توافر مجموعة من المؤهلات التي تمنح للولايات المتحدة مكانة متميزة ورائدة في المجتمع الدولي، فإن هناك العديد من الإكراهات والتحديات التي تواجهها، مما دفع بالعديد من الباحثين والمهتمين إلى التصريح بأن نهاية هذه الزعامة هي مسألة وقت فقط، فعالم ما بعد الحرب الباردة لم يستقر بعد، وأهم ما يميز هذا "النظام الدولي" الحالي هو التسيب والانتقالية واللاستقرارية والانفصالية والازدواجية[1]، فهو بذلك نظام فوضوي

[1]- زكي العايدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي، م س، ص 33.

وعابر ولم يتبلور بعد، فرضته هذه الدولة عالميا على طريقتها. بل إن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك باعتباره أن الولايات المتحدة سائرة لا محالة نحو التفكك والتحلل على غرار ما حدث للاتحاد السوفيتي نتيجة لوجود تفاوت وخلل بين القوة الاقتصادية ونظيرتها العسكرية بهذا البلد، فالإمبراطورية البريطانية الكبرى المنهارة - التي كانت لا تغرب عنها الشمس - لم تستطع المحافظة على تفوقها العسكري وهيمنتها الاقتصادية في مواجهة تصاعد القوى الأوربية وتنامي المد الاستقلالي في مستعمراتها[1]، نفس التوقع أورده المفكر الفرنسي "إيمانويل تود"[2] في كتابه: "ما بعد الإمبراطورية"، حيث أكد فيه أن "الإمبراطورية الأمريكية" هي بصدد الانهيار بناء على تنامي أقطاب دولية منافسة لها سياسيا واقتصاديا، وفقدانها لدورها السياسي بعد رحيل الخصم الاستراتيجي: الاتحاد السوفييتي. فيما ربط البعض الآخر هذه التحديات بأزمات النظام الرأسمالي الحتمية والمنتظمة التي تحدث من حين لحين، وتفرض إعادة ترتيب الأقطاب الدولية الرئيسية المهيمنة داخل هذا النظام[3].

ويمكن تصنيف أهم التحديات التي تواجه الزعامة الأمريكية إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية.

---

[1] -Paul Kennedy: Naissance et déclin des grandes puissances : transformations économique et conflits militaires entre 1500 et 2000, trad de l'anglais par Marie- André cochez et Jean- louis lebrave, petite bibliothèque payot, 63 document, Paris Payot, 1991, p 17.

[2]- وهو الذي سبق أن توقع انهيار الاتحاد السوفييتي، في كتابه السقوط الأخير الصادر سنة 1976.

[3]- وليد عبد الحي: المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولية، السياسة الدولية، ع 126، أكتوبر 1996، ص 25.

فعلى الصعيد الداخلي، بدأت تعتري الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة عدة صعوبات من بينها الركود، فقد وصل عجز الميزانية الأمريكية في العقد الأخير من القرن الماضي ما يناهز 350 مليار دولار، وبلغ حجم الديون الخارجية 3,5 تريليون دولار، وزادت ديون الأفراد بنسبة 12 بالمائة في حين لم يرتفع دخل الفرد إلا بنسبة 7 بالمائة، كما ارتفعت معدلات البطالة إلى 6,6 في المائة، وهبطت معدلات البيع في أسواق السيارات والعقارات هبوطا حادا[1]، هذا بالإضافة إلى التردي الذي تعرفه الخدمات الصحية والتعليمية، وتزايد نسبة الإقصاء والتهميش في أوساط الفئات الفقيرة، وهو الأمر الذي أفرز أصواتا عديدة داخلية تندد بالعولمة.

وهناك أيضا الخطر الذي يفرضه تحدي نضوب مصادر الطاقة بهذا البلد، زيادة على اجتياح المعمار للأراضي الزراعية الخصبة.

وفي جانب التعليم والبحث العلمي، شهدت الولايات المتحدة تراجعا ملحوظا في هذا الشأن، أمام دول كالسويد وكندا واليابان. فحسب تقرير التنمية البشرية في العالم، الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1992، تنحصر نسبة العلميين والفنيين بهذا البلد في 55 لكل ألف من السكان الأمريكيين، وفي المقابل نجد في السويد وهولاندا نسبة 129، وفي كندا 257 وفي اليابان 317 منهم لكل ألف من السكان بداخل هذه البلدان.

وتشهد المدارس والجامعات الأمريكية حالات من التدهور يبرزها تراجع طلابها أمام الطلاب الأجانب وخاصة في مجال الرياضيات والكيمياء وعلوم

---

[1]- ياسر أبو شبانة: النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1998، ص 128.

الحاسب الآلي، هذا بالإضافة إلى النظرة المغلوطة للمجتمع الأمريكي قاطبة إزاء جزء كبير من قضايا وشعوب العالم نتيجة عدم الانفتاح على الشؤون الدولية من جهة، والتعتيم الممارس في حقه بهذا الخصوص من جهة أخرى.

وقد أشار البعض إلى أن المجتمع الأمريكي يحمل في جنباته مجموعة من عوامل التراجع والانهيار، كتلك المرتبطة بتنامي العنف والإجرام داخل هذا البلد، وتزايد الحركات والجماعات التي تتبنى هذا العنف الموجه ضد النظام الفيدرالي أو ضد المجتمع برمته.

كما أن نموذج الديموقراطية وحقوق الإنسان بهذا البلد، لم يعد ذلك النموذج العالمي الناجح والرائد، فالانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 2001 اعترتها بعض الملابسات، مما جعل القضاء يتدخل لحسم نتائجها في آخر المطاف، كما أن التدخلات العسكرية الأمريكية في مختلف بقاع العالم غالبا ما تتسم بخرق حقوق الإنسان بشكل صارخ (مظاهر التعذيب في السجون العراقية من قبل القوات الأمريكية...)

أما على الصعيد الخارجي وأمام التراجع الذي يعرفه الاقتصاد الأمريكي وأمام تنامي البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية، تفرض التعددية القطبية نفسها بحدة، حيث نجد سعيا حثيثا لليابان نحو تأكيد تواجدها الدولي، حيث أصبحت تهتم بالشؤون الدولية وتشارك أحيانا ضمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فالثقل الذي يحتله اقتصادها ونفوذها المحتمل في المؤسسات المالية الدولية يؤهلها لهذا الدور، فيما يمكن لروسيا أيضا أن تنتفض من جديد بعض أن تتغلب على مشاكلها الداخلية لتعدل سياساتها وتعيد

الاعتبار لنفسها بعد أن أحرجتها الولايات المتحدة في عدة محطات، وأسهمت بسياساتها في الانتقاص من مكانتها وهيبتها.

فيما يعرف الاتحاد الأوربي تطورا كبيرا على المستوى الاقتصادي والمالي والاستراتيجي، وإقدامه على الدخول في بعض المواجهات مع الولايات المتحدة بخصوص بعض القضايا الدولية وكذا السياسات الزراعية والثقافية...

وتعرف الصين نموا اقتصاديا مهما تشهد عليه معدلات النمو القياسية التي فاقت كل التوقعات، وفي هذا الإطار يشير البعض إلى أن مرحلة الفوضى التي تجتازها الصين حاليا، ستتمخض عنها حتما مولد دولة جديدة قوية[1]، فهذه الدولة لا شك أنها ترفض المجازفة حاليا بالدخول في منافسة استراتيجية وسياسية عنيدة ملؤها التحدي مع الولايات المتحدة قد تكلفها الكثير وتستنزف قدراتها، مستفيدة في ذلك من التجربة السوفيتية في هذا الشأن، رغم بعض المحاولات المستفزة لها والتي تقدم عليها الولايات المتحدة رغبة في جس نبض قدرة هذه الدولة "الاشتراكية" التي صمدت رغم رحيل الاتحاد السوفييتي، ومعرفة الإمكانيات التي يمكن أن تراهن عليها، في عدة مناسبات (تعزيز القدرات العسكرية لتايوان، خرق المجال الجوي الصيني في استطلاعات تجسسية...)، ويبدو أنها تفضل المهادنة والمرونة في هذه الفترة بالذات على الأقل، إلى أن يحين الموعد المناسب الذي تفرض فيه قطبيتها بشكل فاعل وقوي[2].

---

[1]- جان لوك دومناك وآخرون: تسيب الصين، في: المعنى والقوة... م س، ص 172.

[2]- إدريس لكريني، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وإكراهات التراجع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 291 بتاريخ 2003/5 ص 21.

وإذا كانت غالبية الدول الضعيفة تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الدولية، فإن ذلك يظل رهينا بتدفق المساعدات الاقتصادية والمالية إليها في غالب الأحوال، والواقع أنه مهما بلغت قوة الولايات المتحدة اقتصاديا، فلن تستطيع مع مرور الوقت تحمل هذه الأعباء، خصوصا إذا ما تساءل الشعب الأمريكي بإلحاح عن مدى مشروعية وسلامة صرف أمواله في هذا المجال.

كما أن التدخلات العسكرية المستمرة التي تقدم عليها هذه الدولة في مختلف بقاع العالم وما يرافقها من صرف ميزانيات هائلة لاحتواء ما تعتبره مخاطر تهدد مصالحها، لن تصمد كثيرا أمام تنامي بؤر التوتر والصراع على امتداد بقاع العالم.

وعلى الجانب العسكري تزايدت التحديات أيضا، فهناك العديد من الدول التي تمتلك ترسانة عسكرية هامة ومتطورة تؤهلها لخلق نوع من التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة كروسيا، فيما نجد العديد من الدول الأخرى التي تسعى بإصرار نحو امتلاك وتطوير ترسانتها التقليدية والاستراتيجية (أنظمة الصواريخ المتطورة، الأسلحة النووية...) فالهند وباكستان دخلتا في منافسة عسكرية حادة ومفتوحة قد تفضي بهما إلى تطوير ترسانتهما العسكرية بشكل سريع، ويمكنهما من خلق توازن عسكري مع الولايات المتحدة ذاتها... فيما هناك دولا رائدة على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي كإيطاليا وألمانيا واليابان.. بإمكانها استثمار هذه القدرات عسكريا، كما أن أوربا التي لم تعد في حاجة ملحة للغطاء النووي الأمريكي بعد زوال الخطر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة، تسعى بجدية للبحث عن

إطار أمني أوربي مستقل عن حلف شمال الأطلسي الذي تهيمن على شؤونه الولايات المتحدة، وهي الجهود التي تجري في إطار منظمة الأمن والتعاون الأوربي، وبخاصة بعد صدور ميثاق باريس في نونبر 1990.

وتجد الولايات المتحدة نفسها أمنيا أمام تهديدات كثيرة تتمثل في الفوضى التي خلفها الفراغ الأمني والسياسي الذي أعقب رحيل الاتحاد السوفيتي وبخاصة في مناطق حيوية (آسيا الوسطى، القرن الإفريقي، أوربا الشرقية...).

وهو الرحيل الذي أسهم أيضا في التخفيف والحد من وثيرة التصنيع والتطوير العسكري الأمريكي في غياب خصم جديد منافس وعنيد.

وعموما فالترسانة العسكرية التي تعتز الولايات المتحدة بامتلاكها، لم تكن في يوم ما كفيلة بحماية الدول والإمبراطوريات من مخاطر الانهيار وضامنة لبقائها، ولنا في النموذج السوفيتي السابق دليلا قويا على ذلك.

وعلى الصعيد السياسي والديبلوماسي، فإن إقدام هذه الدولة على ممارسة العنف واستعراض العضلات عسكريا وغير ذلك من الأشكال الترهيبية التي تسلكها في مواجهة الأمم الأخرى، كالتدخلات العسكرية المباشرة وفرض العقوبات الزجرية المختلفة والانتشار الاستراتيجي عالميا واستغلال المؤسسات الدولية الاقتصادية والسياسية والعسكرية خدمة لمصالحها، إضافة إلى تحييد القوى الدولية الاقتصادية الكبرى من خلال الإبقاء على وجودها العسكري الرمزي، وتحجيم أي خطوة أو مبادرة للاتحاد الأوربي - على سبيل المثال - في مجال معالجة وتدبير القضايا

والأزمات الدولية، برفضها تارة أو مقابلتها بمبادرات أمريكية أشد نجاحا تارة أخرى. وتقييد أي دور لدول العالم الثالث من خلال مراقبة وضبط تسلحها في سياسة خارجية جائرة ومتخبطة لا تعير الاهتمام إلا لمصالحها، والاعتراض على بعض مرشحي هذه الدول لشغل مناصب عليا في المنظمات الدولية بشكل قاطع ودون مبررات مقبولة[1] ومساندة أنظمة ديكتاتورية وعنصرية[2]، وإسقاط أنظمة واستبدالها بأخرى، واستعمال شعارات حماية حقوق الإنسان والديموقراطية ومكافحة "الإرهاب" في العالم ذرائع للتدخل في شؤون الدول، وإهمالها لقضايا دولية أكثر أهمية وإلحاحا كمشكل تلوث المناخ والمحافظة على البيئة ومحاربة الفقر والعنصرية وخفض التسلح...، تشكل عوامل حقيقية تنتقص من قدراتها وتتهدد زعامتها للعالم كل حين.

فهذا البلد يشهد تنامي لوبيات صناعية وتجارية تعمل بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لدفع المسؤولين الأمريكيين إلى عدم التوقيع على مجمل المعاهدات والاتفاقيات الدولية المرتبطة بهذه المجالات والأمور خدمة لمصالحها الضيقة. ومن أبرز مظاهر الانحراف في السياسة الخارجية الأمريكية نذكر: عدم التوقيع على بروتوكول "كيوتو" المرتبط بتخفيض انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ، أو الاتفاقية المتعلقة بالتحقق من تطبيق معاهدة الحد من الأسلحة البيولوجية، معارضة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة وعدم المصادقة على

---

[1]- نذكر على سبيل المثال: الاعتراض الأمريكي على إعادة انتخاب بطرس بطرس غالي أمينا عاما للأمم المتحدة.

[2]- مساندة إسرائيل في أعمالها الوحشية ضد الفلسطينيين مثلا...

الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشائها والتي دخلت حيز التنفيذ في يونيو 2002، بذريعة أن "الولايات المتحدة لا يمكنها دعم محكمة لا تملك الضمانات الضرورية لمنع تسييس العدالة"[1]، وانسحابها من اتفاق الصواريخ البالستية التي أبرمتها مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) عام 1972 حيث اعتبرتها معاهدة تقليدية ومتجاوزة وذلك في خطوة مستفزة لكل من الصين وروسيا، وكذا الانسحاب من مؤتمر "دوربان" حول التمييز العنصري، ورفض الدخول في مفاوضات حول مشكل تهريب الأسلحة الخفيفة، وإطلاق يد "شارون" في فلسطين المحتلة، واستعمال حق الاعتراض والتهديد باستعماله في مجلس الأمن بكيفية تعسفية تتناقض ومبادئ المشروعية الدولية.

هذا زيادة على تنامي اللوبي الصهيوني بهذا البلد بالشكل الذي يجعل السياسة الأمريكية وخاصة في مقاربتها لقضية الشرق الأوسط تنحرف عن القيم الإنسانية السمحة والعدالة والمشروعية الدولية.

وكل هذه السياسات والسلوكات ولدت شعورا بالحقد والكراهية إزاء هذا البلد دوليا من قبل الأصدقاء والأعداء رسميا وشعبيا على حد سواء، وهو ما يعد أحد أبرز التحديات التي تواجه الزعامة الأمريكية.

وجاءت أحداث 11 شتنبر لتزيد من حدة التساؤلات حول مستقبل هذه الزعامة بعد أن كشفت عن هشاشة الجانب الأمني والوقائي لهذا البلد.

---

[1]- عبد الحسين شعبان: المحكمة الجنائية الدولية، قراءة حقوقية عربية لإشكالات منهجية وعملية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 281/ يوليوز 2002، ص 60.

فالقوة العسكرية والمخابراتية والتكنولوجية والاقتصادية إضافة إلى المحيطان الهادي والأطلسي كلها عوامل لم تعد كافية لحماية التراب الأمريكي من المخاطر، كما أن الخطر تحول وتطور من خطر تقليدي ومعهود إلى خطر جديد غامض وغير مألوف، وهو ما طرح نسبية القوة العسكرية في تأمين حياة الأمريكيين ومدى صحة كونها رمزا رئيسيا للقوة والريادة.

فهذه الأحداث أبرزت ثغرات عدة في المؤسسات الأمنية الأمريكية من ناحية، ووضعت السياسة الخارجية الأمريكية ومدى مسؤوليتها في الأحداث محل تساؤل العديد من الأمريكيين، فهذه السياسة أفرزت زيادة في المطالبة الداخلية بتبني سياسة الانعزال، والتوقف عن إهدار أموال الشعب في قضايا ومشاكل دولية لم تجلب سوى الكراهية والدمار والعداء لهذا البلد وشعبه.

ولهذا فإن بعضا من المهتمين اعتبر أن صورة الولايات المتحدة الأمريكية اهتزت بعد هذه الأحداث التي تشكل بداية لنهاية ستستغرق بعض الوقت، في حين هناك من اعتبرها مناسبة تمكنت خلالها الولايات المتحدة من تعزيز قبضتها على دواليب الشؤون الدولية وتكريس وتأكيد زعامتها، بعد أن أضحت لا تتورع في تعزيز بسط أجهزتها الأمنية على حياة الأفراد أكثر من أي وقت مضى، والتضييق على الحريات والحقوق الفردية داخليا وخارجيا والانتشار الاستراتيجي في مناطق دولية جد حيوية، وممارسة التعتيم الإعلامي وتوجيهه بما يخدم مصالحها.

ولذلك يعتقد البعض أن الدور المتميز لهذا القطب والذي برز مع انتهاء الحرب الباردة ونهاية حرب الخليج الثانية، تبلور بشكله الكامل بعد

هذه الأحداث[1]، حيث تمكن من بلورة جهد جماعي في إطار الأمم المتحدة ولم يستثن حتى الصين وروسيا إضافة إلى أوربا والهند وباكستان ودولا عربية وإسلامية في تحالفه ضد ما يسميه "إرهابا"، ومن تم فقد وجدت الولايات المتحدة في هذه الأحداث فرصة سانحة لصياغة نظام دولي يتلاءم ومصالحها.

إضافة إلى تمويل دراسات حول شؤون ولغات دول أصبحت موضع اهتمام متزايد من قبل هذه الدولة عقب هذه الأحداث، مثل دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وهو ما يذكر بما قامت به خلال الحرب الباردة، وقد رصدت أموالا باهضة لتمويل هذه الحملة (حوالي 20,5 مليون دولار) لزيادة عدد المنح الجامعية لدراسة لغات مثل العربية والفارسية والباشتو والأوزبك والأودرو[2].

وعقب هذه الأحداث برزت ثلاث مواقف داخل المجتمع الأمريكي، فهناك الموقف الانعزالي الداعي إلى تخلي الولايات المتحدة عن المشاركة في عمليات حفظ السلام والأمم المتحدة والمؤسسات السياسية والمالية الدولية، وهو أمر صعب التحقق بالنظر إلى ارتباط الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد العالمي، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من فوضى دولية يفرضها الصراع على الزعامة الدولية بفعل هذه السياسة الانعزالية مما قد يضر بالمصالح الأمريكية.

وهناك الموقف الثاني الذي يدعو إلى المزيد من التفرد في اتخاذ القرارات الدولية بنفس الشكل الموجود حاليا، وهو ما سيزيد من تنامي

---

[1]- أحمد عبد الحليم: الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، السياسة الدولية، عدد 147/ يناير 2002، ص 198.

[2]- القدس العربي ع 3975/ فبراير 2002، ص 3.

العداء الدولي لهذا البلد، ثم هناك الرأي الذي يدعو إلى ضرورة تعزيز العلاقات مع أطراف المجتمع الدولي كافة والمساهمة في حل مشاكله بشكل عادل، وهو الأمر الذي قد يسهم أيضا في المحافظة على مصالح هذا البلد.

لقد سبق للولايات المتحدة أن أعلنت زعامتها للعالم بعد الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية، ولم يتحقق لها ذلك بفعل تضافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

لكن الأمر حاليا يختلف تماما عن تلك الفترة، فهذا القطب الدولي وعلى الرغم من كل الإكراهات والتحديات، يظل - واقعيا - هو زعيم العالم بالنظر لمقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والسياسية والتكنولوجية التي اجتمعت لديه، وهو ما لم يتسن - لحد الآن - لأية دولة أخرى. هذا زيادة على السعي الحثيث لهذه الدولة بكل الوسائل نحو تأبيد زعامتها وتطوير قدراتها في مختلف الميادين واحتواء كل ما من شأنه تهديد هذه الزعامة سواء كانت أزمة أو دولة أو جماعة...

من هنا يمكن القول أن الزعامة الأمريكية ستظل قائمة - وإن لفترة معينة - ما دامت الأقطاب الدولية الأخرى لم تتجرأ بعد على تحدي هذا القطب، وما دام الباحث والإعلامي والمخترع والسياسي والعسكري والمقاول والمستثمر والديبلوماسي... في هذا البلد، كل يكثف جهوده بشكل تكاملي خدمة لهذه الريادة.

ومع ذلك تظل هذه الزعامة التي أعلنتها الولايات المتحدة من جانب واحد وفرضت منطقها ونتائجها بالترغيب والترهيب على أعضاء المجتمع

الدولي الذي قبلها على مضض، مسألة وقت في غياب ضمانات واضحة وصريحة من هذا الأخير للاستمرار في قبوله بها وبتداعياتها مستقبلا، ومادام التوازن القطبي يعد أحد الضمانات الرئيسية الكفيلة بتحقيق الأمن والسلام لشعوب العالم كافة.

المحور الحادي عشر:

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لتصفية الحسابات: العراق أولا

منح سقوط نظام طالبان بأفغانستان ثقة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية وزادها إصرارا على متابعة كل القوى التي تسيء لمصالحها وترفض سياساتها، ولم يكن ذلك بالأمر الهين لولا أحداث 11 شتنبر التي استثمرتها بشكل جعلها تختزل أولوياتها في مكافحة "الإرهاب" ومواجهة كل الدول التي تدعمه، و تطوير السبل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

أولا: من سياسة فرض العقوبات إلى استراتيجية الضربات الوقائية

اعتادت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عدة عقود مضت على سلك سبل الزجر والعقوبات بشتى مظاهرها وأنواعها في مواجهة الأنظمة التي اعتبرتها معادية وخارجة عن طاعتها، بعد تصنيفها ضمن قائمة الدول المارقة أو الديكتاتورية أو ضمن محور الشر.

وإذا كانت هذه الدولة قد اكتفت في ظل اشتداد الحرب الباردة بفرض عقوبات أحادية على بعض هذه الدول مثلما هو الشأن بالنسبة لكوبا، فإنها عززت هذه الوسيلة وطورتها ووسعت من مجالها بإضافة تقنية العقوبات

الدولية الجماعية إليها، بعدما أتاح لها انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، توظيف الأمم المتحدة بصفة عامة ومجلس الأمن على وجه الخصوص بشكل واسع لفرض عقوبات مختلفة على هذه الأنظمة[1]، في إطار ممارسة المزيد من التضييق عليها وتدجينها وتصفية الحسابات معها، وبالتالي العمل على إسكات كل الأصوات التي ترفض سياساتها وهيمنتها، وكذا تشديد الخناق على ما تعتبره آخر الجيوب الراديكالية في العالم، بل واستغلال هذا الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه رحيل الاتحاد السوفييتي لتوجيه ضربات عسكرية تأديبية لهذه الدول مثلما تم مع ليبيا في منتصف الثمانينيات والسودان وأفغانستان في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم.

ولقد تعززت هذه السياسة وتقوت من جديد بعد أحداث 11 شتنبر في سياق ما أصبح يعرف بالحملة الأمريكية و"الدولية" لمكافحة "الإرهاب"، وذلك بإضافة استراتيجية الضربات الوقائية إليها، كآلية جديدة للتخلص من كل الأصوات الرافضة لسياساتها. ويهدف هذا الأسلوب الجديد الذي تعتبره الولايات المتحدة شكلا من أشكال الدفاع الشرعي الفردي والجماعي المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، إلى توجيه ضربات عسكرية مسبقة إلى كل هدف يعتقد أنه يشكل خطرا آنيا أو مستقبليا على مصالحها، سواء كان دولة أو شخصا أو منظمة أو منشأة أو آلية...، ويبدو من خلال تبني هذا الخيار الجديد الذي سيهمش السبل الديبلوماسية لإدارة الأزمات وتسوية المنازعات الدولية، أن سياسة الولايات المتحدة قد انتقلت

[1]- نشير إلى أن 61 من أصل 104 عقوبة دولية فرضتها الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، اتخذت فقط في ظل الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون".

من أسلوب الدفاع والردع إلى أسلوب الهجوم وتوجيه ضربات عسكرية إلى كل الدول "المارقة" الساعية لامتلاك أسلحة محظورة، كتدبير كفيل بمواجهة مخاطر جديدة وأعداء/ أشباح جدد بإمكانهم تهديد مصالحها وترابها بشكل جدي أو محتمل، فبوش الابن يرى أن الحرب على "الإرهاب" لا يمكن كسبها من خلال اتباع استراتيجية دفاعية... بل باتخاذ المبادرة الرامية لإحباط خطط العدو ومواجهة المخاطر قبل بروزها.

وفي هذا السياق يرى المفكر الأمريكي "نعوم تشومسكي" بأن هذه الاستراتيجية تقوم على: "استخدام القوة المسلحة للقضاء على تهديد ملفق أو متخيل بحيث يبدو اصطلاح "وقائي" وكأنه عمل عظيم، إن الحرب الوقائية هي بكل بساطة الجريمة المطلقة التي أدينت في محاكمات نورمبرغ"[1].

وترى الولايات المتحدة من جهتها أن "الإرهاب" يترعرع في كنف الدول "المارقة"، ولذلك فهي تسعى - الولايات المتحدة - إلى تطوير وتأهيل قدراتها العسكرية لتتلاءم مع هذه المخاطر ومع مظاهر هذه العمليات الجديدة، وذلك من خلال رصد ميزانية مالية ضخمة للجانب العسكري واستثمار التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال، بهدف تطوير أساليب رصد ومراقبة تحركات الدول الساعية لامتلاك هذه الأسلحة والتي تقر الولايات المتحدة عدم مشروعية مساعيها، وتطوير أساليب تحديد المنشآت المستهدفة بعملياتها العسكرية بدقة متناهية لتدميرها بسرعة فائقة، ويمكن ملاحظة أن التصور الأمريكي لهذه الاستراتيجية التي تهدف حماية الأمن القومي من

[1]- نعوم تشومسكي: الحرب الوقائية أو الجريمة المطلقة، العراق: الغزو الذي سيلازمه العار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 297 بتاريخ 11- 2003، ص 37.

مخاطر محتملة أو على وشك الوقوع، تقتضي اتباع سرعة فائقة في الهجوم لا تتاح معها إمكانية فحص مشروعية هذه التدخلات وتكييفها مع القانون الدولي، وذلك تحت ذريعة ضرورات احتواء هذه المخاطر في مهدها وبكون الخصم له خصوصيات استثنائية، ومن تم فاستعمال القوة في هذا الشأن يمكن أن يرتكز على تقدير نوايا الخصم وإمكانياته بغض النظر عن الدلائل الدامغة والحقيقية[1].

وفي هذا الصدد يصرح بوش الابن: "إن الردع أو الإنذار برد عنيف شامل ضد دول لا معنى له في محاربة شبكات إرهابية شبحية لا تدافع عنها دول، والاحتواء غير ممكن عندما يستطيع دكتاتور معتوه أن يطلق ما لديه من أسلحة دمار شامل أو أن يزود بها حليفه الإرهابي سرا... إننا إذا قعدنا ننتظر الخطر، فإننا نكون قد انتظرنا أكثر من اللازم"[2].

وهذا المبدأ الجديد أسقط ما كان قد أعلنه الرئيس الأمريكي نفسه أثناء حملته الرئاسية حول خفض الترسانة النووية الأمريكية من جانب واحد، فهو يؤكد على أن خطر انتشار الأسلحة لا يتم عن طريق المعاهدات وإنما عن طريق الهجوم المباغت.

ولذلك يرى البعض أن هذه الاستراتيجية الجديدة تحمل في طياتها مخاطر ردود أفعال غير محسوبة، كحدود المجازفة بالرد الثأري أو

---

[1]- إدريس لكريني، التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير، ضمن العولمة والنظام الدولي الجديد، سمير أمين وآخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي (38)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2004 ص 72.

[2]- نصير عاروري: حرب جورج دبليو بوش "الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 297 بتاريخ 11-2003 ص 27.

الانتقامي... كما أنها تتسم بالخطر الكبير على العالم لكونها تلغي فرضية الردع الكلاسيكية التي تقوم على التهديد لا الضرب[1].

ويمكن القول أن هذه الاستراتيجية تؤسس لمرحلة دولية جديدة سمتها الفوضى بحيث بإمكانها أن تشجع بعض الدول على الاعتداء على دول أخرى بتهمة امتلاك أسلحة محظورة أو السعي لامتلاكها، ومن شأنها تهديد الأمن القومي لتلك الدول المعتدية.

ولعل التدخل العسكري الأمريكي الأخير في العراق قد تم وفقا لهذه الاستراتيجية الجديدة، حيث افترضت الولايات المتحدة إمكانية إقدام العراق على مهاجمتها يوما ما بأسلحة دمار شامل إما مباشرة أو عبر وكلاء[2]، وهو ما يعطي انطباعا أوليا بأن هذه الاستراتيجية ستتبني بالأساس على التستر خلف حماية الأمن القومي الأمريكي وعلى زرع الهلع والخوف في أوساط الأمريكيين، والسعي بكل السبل والوسائل بما فيها تشويه وتزوير الحقائق لتنفيذها.

ثانيا: استهداف العراق وتكريس آلية إسقاط الأنظمة في عالم مرتبك

بعد نجاحها في التخلص من نظام طالبان الذي طالما اتهمته بدعم "الإرهاب"، وعملا منها على استثمار الظرفية الداخلية والدولية المتميزة المنبثقة عن تداعيات أحداث 11 شتنبر، وضمن مسار الأزمة العراقية التي

---

[1]- جواد عبد الستار: استراتيجية بوش العسكرية، قانون القوة المنفرد، القدس العربي ع 4544 بتاريخ 2 يناير 2004 ص 14.

[2]- نصير عاروري: حرب جورج دبليو بوش "الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، المرجع السابق، ص 26.

لم يكتب لها الانفراج رغم الحصار والعقوبات، قامت الولايات المتحدة بمعية بريطانيا بعدوان جائر على هذا البلد العربي وإسقاط نظامه قبل فرض الاحتلال عليه، ولقد تميزت إدارتها لهذا الملف بالتخبط والاضطراب، فتارة كانت تبرر الضربة بمكافحة "الإرهاب"، خاصة بعد تصنيف العراق ضمن "محور الشر" إلى جانب إيران وكوريا الشمالية، ثم تهديد السلم والأمن الدوليين والمصالح الأمريكية في المنطقة، وتارة بإنقاذ وتحرير الشعب العراقي من "النظام الديكتاتوري" وفرض نظام "ديموقراطي"، وتارة أخرى بذريعة فرض احترام المشروعية الدولية التي تجسدها قرارات مجلس الأمن، وبخاصة فيما يتعلق منها بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل...

والحقيقة أن هذه المبررات والذرائع تظل كلها واهية وتخفي داخل ثناياها خلفيات وأهداف أخرى، ذلك أن العراق أبدى تعاونه الكبير مع المفتشين الدوليين في إطار قرار مجلس الأمن 1441، ولم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية بعد إثبات امتلاك العراق لهذه الأسلحة رغم مرور مدة طويلة على احتلالها لهذا البلد، ولقد قدم العراق اعتذارا رسميا للكويت بصدد أزمة الخليج الثانية، وحاول بجدية طي ملفات الماضي وفتح صفحة جديدة مع جيرانه، كما أن الولايات لم تستطع قط إثبات تورطه في أحداث 11 شتنبر رغم سعيها الحثيث لذلك، ومن ناحية أخرى، فلا يمكن لأي عاقل أن يقبل بأن الولايات المتحدة كانت تستهدف من وراء كل ذلك فرض احترام المشروعية الدولية بأي حال من الأحوال، وهي التي طالما خرقتها وبأبشع الصور على امتداد التاريخ وشجعت دولا عديدة على خرقها، بل إن سلوكها العدواني في العراق واحتلاله، ما هو في الواقع إلا صورة واضحة

تنم عن خرق صارخ وسافر للمشروعية الدولية ذاتها، واستهتار بالقوانين الدولية، بعد أن تنكرت لإرادة الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي والقيم الإنسانية والأخلاقية وللرأي العام الدولي. أما ذريعة نشر الديموقراطية في العالم فالمعروف أن ذلك شأن داخلي والشعوب هي المسؤولة عن تغيير أنظمتها، كما أن تاريخ الولايات المتحدة يشهد بأن هذه الدولة قامت بفرض أنظمة ديكتاتورية محل أنظمة أفرزتها صناديق الاقتراع على الشعوب في مختلف بقاع العالم، مثلما تم في الشيلي عام 1973 عندما تمت الإطاحة "بسالفادور ألليندي" لصالح "بينوشي"، أو فيما مارسته هذه الدولة من ضغوطات خفية وعلنية منذ مدة لإسقاط الرئيس المنتخب "شافيز" في فنزويلا...

إن الهدف الرئيسي من وراء هذه السلوكات هو تأكيد وتثبيت الزعامة الأمريكية في الساحة الدولية ومحاولة الثورة على النظام الدولي الذي تأسس مع نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة، فهذا العدوان هو في حد ذاته ورقة استهدفت من ورائه الولايات المتحدة استفزاز الأقطاب الدولية الصاعدة وتجريب مدى قدرتها على المناورة والتحدي ومحاولة دفعها نحو الكشف عن أوراقها ونواياها، فاحتلال العراق أو فرض نظام موال لها هناك، ثم التموقع في المنطقة، سيمكنانها من التحكم في عنصر ترتكز عليه مدنيتها وصناعتها وهو النفط الذي تعتبر احتكاره مدخلا لامتلاك ورقة مربحة في مواجهة الأقطاب الدولية الصاعدة وتكريس الزعامة والهيمنة من خلال البوابة الاقتصادية، كما أنها بعملها هذا تريد تكريس وسيلة إسقاط "الأنظمة المعادية" في عالم سمته الارتباك والفوضى، بدل الدخول في سلسلة من الإجراءات العقابية السياسية والاقتصادية المكلفة

وغير مضمونة النتائج، ثم توجيه رسالة إلى كل الأنظمة التي قد تفكر في تحدي زعامتها وهيمنتها، ثم محاولة التغطية على الآثار الكارثية التي خلفها الحصار على الشعب والاقتصاد والتطور العراقي أيضا، خاصة وأن تقرير التنمية البشرية الصادر في أواخر التسعينيات ذكر أن العراق انتقل من الرتبة 55 عالميا سنة 1990 أي قبل حرب الخليج الثانية إلى المرتبة 125 في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم وذلك بناء على مؤشرات التنمية البشرية، وإزاحة العراق من معادلة القوى الإقليمية لصالح إسرائيل التي يبدو أنها المستفيد الأول من هذا العدوان، ثم تعزيز المكانة السياسية لبوش الابن القادم للحكم بناء على قرار قضائي والذي فشل في إيقاف "الإرهاب" ضد المصالح الأمريكية ولم يحسم المعركة في أفغانستان بعد، ثم صرف أنظار الأمريكيين عما لحق حقوقهم وحرياتهم من تضييق بعد أحداث 11 شتنبر 2001.

ولقد بدأ يتأكد يوما بعد يوم أن العدوان الأمريكي على العراق وما تلاه من احتلال لهذا البلد العربي انطوى فعلا على هذه الخلفيات، وجاءت التداعيات جسيمة بالنسبة للعراقيين إن على المستوى الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والبيئي...

ثالثا: هل حسمت المعركة في العراق؟

رغم التفوق العسكري الأمريكي، ومعاناة العراق من حصار دام حوالي 13 سنة، فمع اندلاع العدوان أجمعت جل التحليلات على أن المعركة ستطول، وستتكبد القوات الغازية خسائر جسيمة في الأرواح والعتاد قبل سقوط النظام.

غير أن دخول القوات الأمريكية الغازية إلى بغداد بشكل سريع ودون مقاومة، فاجأ الجميع وقلب كل التكهنات والاحتمالات، وطرح العديد من التساؤلات وخلق جوا من الارتباك داخل وخارج العراق، وبخاصة في أوساط الشعوب العربية والمسلمة التي لم تكن تنتظر هذه النهاية المأساوية والمحبطة.

لقد كانت الصور التي بثتها القنوات الإعلامية الدولية والعربية والتي تظهر دخول القوات الأمريكية لبغداد، وما تلاها من اندلاع موجات من النهب والسطو على الممتلكات العامة والخاصة، تولد لدى العرب والمسلمين شعورا بالإحباط واليأس وتحطم كل المعنويات والفرص والتوقعات بطول المعركة وبصمود المقاومة إلى آخر رمق.

والملاحظ أن الإعلام الأمريكي قد نجح إلى حد كبير في إدارة المعركة الإعلامية الموازية هذه المرة[1]، وذلك من خلال تسليطه الضوء على مظاهر النهب والسلب، وإهمال التداعيات الخطيرة للعدوان على الجانب الإنساني والبيئي والثقافي... والأكيد أن تركيزه على هذا الجانب يحمل خلفيات مغرضة تتوخى تمييع المقاومة العراقية واختزال الشعب العراقي في صورة "لصوص ومجرمين وقاصرين" بحاجة إلى "المعلم الأمريكي" لتنظيمهم وتأطيرهم وإنقاذهم، وهي الصور التي استهدفت أيضا إخماد حدة التضامن العربي والإسلامي والدولي مع "هؤلاء" العراقيين وقضيتهم العادلة.

والغريب في الأمر أن الإعلام العربي في معظمه اقتنع بدوره - وحاول إقناعنا أيضا - بنهاية المعركة وحسمها لصالح الغزاة وتبنى بذلك

[1]- ويبدو أنه في ذلك قد استفاد من دروس وعبر حرب فيتنام التي كان للإعلام كلمته في إيقاف المعركة بعد كشفه عن الخسائر الأمريكية الفادحة.

الرؤية الأمريكية، حيث ركز في تغطيته لأخبار ما بعد دخول بغداد على مظاهر السلب والنهب والانتشار الأمريكي المكثف في المدن العراقية وحول هدوء الأوضاع، مع تنظيم ندوات ولقاءات يتم خلالها الحديث عن رحيل نظام ديكتاتوري أضحى جزءا من التاريخ وعن عهده الاستبدادي المميز بقمع وكبت الحريات، وكأن باقي البلدان العربية تنعم في الديموقراطية والحرية والكرامة، فيما كان يمر هذا الإعلام مرور الكرام على عمليات المقاومة التي ينفذها العراقيون، والتي تخلف خسائر فادحة في أرواح المحتلين وعتادهم، والاحتجاجات اليومية أمام جنود الاحتلال التي تطالبهم بالرحيل، وهي الأشكال النضالية التي كان ينبغي أن تقرأ بأن الشعب العراقي لم يقر بعد بهذا الواقع الذي فرضه الغزاة وقبل به بعض العرب وحتى بعض القوى الدولية الطامحة لاقتسام "الكعكة" العراقية والتي كانت ترفض العدوان في البدء، وبأن المعركة إذا حسمت مع النظام فإنها لم تحسم بعد مع الشعب العراقي. والإعلام العربي بهذا الشكل كان يروج - بقصد أو عن غير قصد- لمشروع التبشير بالتحرير والإنقاذ والديموقراطية الذي تذرعت به الولايات المتحدة لبسط هيمنتها وتحقيق أهدافها في العراق.

ولم تكد تمر سوى أيام معدودة على الاحتلال حتى فرضت المقاومة العراقية منطقها، وأعادت الاعتبار للشعب العراقي، بعدما استنفرت قواها ودخلت في تنظيم عمليات عسكرية غير نظامية أكثر حدة واستنزافا لقدرات قوات الاحتلال - المجهزة والمدربة لمواجهة معارك نظامية مألوفة -، من خلال نهج حرب العصابات والعمليات الاستشهادية ضد الجنود والمصالح الأمريكيين المتواجدة داخل العراق، بعدما أصبحت في المتناول، وهي السبل

التي غالبا ما تقف أمامها الإمكانيات العسكرية والتكنولوجية عاجزة، بحيث أثبتت قدرتها على إلحاق خسائر جسيمة بقوات الاحتلال تتجاوز خسائر الحروب النظامية.

بل إن اعتقال صدام حسين نفسه لم يحل دون استمرار هذه المقاومة التي أظهرت فعاليتها للعالم، الأمر الذي مكنها من فرض نضالها على الإعلام الدولي والعربي من جهة، وإعادة النظر في التصورات الانهزامية المتسرعة التي حاول البعض إقناع الرأي العام العربي والدولي بها من جهة ثانية.

إن الحقيقة التي ينبغي أن لا يتناساها أحد هي: أنه إذا كان النظام العراقي قد انتهى فالأكيد أن المعركة لم تنته بعد، لأن ذلك شأن خاص بالشعب العراقي الذي يمكنه أن يقرر في ذلك.

إن الشعب العراقي الذي يعي جيدا ثقل التحديات التي تواجهه وحجم المؤامرات التي تكتنف مصيره ومصير بلاده، قادر على قيادة المعركة في مواجهة الاحتلال وطرده من الأراضي العراقية وإفشال مخططاته الاستعمارية التي تتستر خلف شعارات التحرير والإنقاذ والبناء، بعدما تبين له بشكل واضح حقيقة التهافت على ثرواته، ولعل تزايد الرفض الداخلي الأمريكي وكذا الغربي والدولي للاحتلال وتصاعد عمليات المقاومة وما تخلفه يوميا من خسائر فادحة ضمن أرواح وعتاد هذا الاحتلال لكفيلة بطرد الغزاة من هذا البلد.

رابعا: بعد استهداف العراق...البقية تأتي

وفي نفس السياق، يبدو أن المنطق الذي تعاملت به الولايات المتحدة مع الملف الكوري - الشمالي ولنفس السبب الرئيسي- الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل- وبخاصة بعد رفض كوريا الشمالية إعمال أية رقابة على منشآتها النووية، جاء مخالفا تماما لنظيره العراقي، حيث فضلت إعمال وسيلة مرنة، لأنها كانت متأكدة من امتلاك هذا البلد للسلاح النووي ولإمكانية الردع، وتوفره على ما يناهز مليون جندي وقدرات نووية وكيماوية وبيولوجية هائلة، زيادة على ترسانة مهمة من الصواريخ البعيدة المدى القادرة على حمل رؤوس نووية إلى مناطق بعيدة، يعتقد أن من بينها الولايات المتحدة ذاتها، هذا بالإضافة إلى رفض كل من الصين وروسيا لحسم الخلاف عسكريا ضد بلد حليف، ناهيك عن رفض القوى الإقليمية كاليابان وكوريا الجنوبية لأي حل عسكري قد يجر الويلات على أمنها وأمن المنطقة، باعتبارها حليفة للولايات المتحدة، وحرص كوريا الشمالية على عدم السقوط في السيناريو العراقي الذي لم يحل فتح منشآته العسكرية على مصراعيها أمام المفتشين الدوليين دون العدوان عليه، بعدما رفضت تعريض منشآتها العسكرية للرقابة الدولية، واختارت مسلك التصعيد والتهديد والتحدي وحذرت الولايات المتحدة صراحة من مغبة المغامرة بعمل عسكري ضدها، لأن ذلك سيعني مواجهة نووية ستأتي على مصالحها- الولايات المتحدة - في المنطقة وجنودها الذين يزيد عددهم عن 35 ألف بكوريا الجنوبية[1].

[1]- وفي هذا السياق، أعلنت في بداية شهر فبراير 2003 أن أي قرار أمريكي بإرسال مزيد من القوات إلى شبه الجزيرة الكورية سيدفعها إلى القيام بضربة وقائية ضد هذه القوات.

والولايات المتحدة التي تعلم جيدا قوة هذا البلد، فضلت منذ البداية نهج منطق المهادنة، وعملت على دفع بعض حلفائها وأصدقائها في المنطقة إلى القيام بوساطة ومساعي حميدة في سبيل حل الخلاف، والحث على إجراء مفاوضات إقليمية جماعية في هذا الشأن.

ورغم كل ذلك، فإن هذا المنطق الذي اختارته الولايات المتحدة بصدد هذه الأزمة قد يتغير في أية لحظة، وخاصة بعدما تمكنت من حسم المعركة في مواجهة نظام "صدام" بأسرع ما يمكن في العراق لصالحها. ويمكن التكهن في هذا الإطار بعدة سيناريوهات محتملة لمسار هذا الملف، فحسم المشكل في العراق قد يشجعها ويمنحها ثقة كبيرة لتوجيه ضربات جوية محدودة لمنشآتها النووية - كوريا الشمالية - بعد إغراء الصين وروسيا بمساعدات مهمة، وهذا احتمال رغم وروده يظل ضعيفا في ظل امتلاك هذا البلد لمقومات الردع النووي، وقد يتم اللجوء إلى خيار أقل حدة وهو تشديد الرقابة على هذا البلد بعد فرض حصار قاس عليه، أو إقرار طريقة مرنة للرقابة على منشآته النووية تكون مشروطة بالمساعدات التقنية والاقتصادية، أو بتشجيع كل من اليابان - التي أطلقت مؤخرا قمرين اصطناعيين لأغراض عسكرية في سابقة أولى من نوعها - وكوريا الجنوبية على تطوير برامج نووية منافسة لهذا البلد "المشاكس".

أما إيران البلد الثالث المصنف من قبل أمريكا ضمن لائحة "محور الشر" والذي طالما وجهت له الولايات المتحدة تهم دعم الحركات والتنظيمات الدينية "المتشددة"، فقد شهد في أقل من سنة واحدة محطتين خطيرتين كاد أن يحتك خلالهما مباشرة بالولايات المتحدة، لولا توخي

المرونة والحذر، أملا في تجنب المواجهة مع هذه القوة والخروج من هذا الامتحان بأقل تكلفة، وبخاصة مع وصول الإصلاحيين إلى الحكم وما تبع ذلك من بروز نقاش علني حول إمكانية الحوار مع هذا البلد، وكيفية الموازنة بين ثوابت الثورة الإسلامية والتهديدات والتحرشات الخارجية التي يتعرض لهما الأمن القومي الإيراني من حين لآخر في عالم متغير يفرض الكثير من التحديات.

فالمناسبة الأولى كانت هي أحداث 11 شتنبر وما تلاها من تدخل عسكري في أفغانستان. فرغبة منها في تجنب مواجهة مع خصم قوي، وأملا في خلق جو ملائم للحوار معه في سبيل التخلص من المشاكل العالقة بين البلدين، جاء موقف إيران هذه المرة مغايرا تماما لما كان عليه الأمر خلال حرب الخليج الثانية[1]، فهي تكن العداء لنظام طالبان والولايات المتحدة معا، لكن الواقعية السياسية دفعتها إلى اتخاذ موقف متناغم إلى حد كبير مع الرغبة الأمريكية، ووصل بها الأمر إلى حد المساهمة في الحرب ضمن صفوف قوات التحالف الشمالي وتقديم أسلحة لها، مع المشاركة في مؤتمر "بون" حول مستقبل أفغانستان ما بعد الحرب، والإقرار بنتائجه. والغريب في الأمر أن كل ذلك لم يشفع لها لإيران لدى الإدارة الأمريكية، ذلك أنه ما إن توقفت العمليات العسكرية بالقضاء على نظام طالبان حتى ضمت الولايات المتحدة إيران إلى "محور الشر" واتهمتها بدعم "الإرهاب" وحيازة أسلحة محظورة.

وخلال العدوان الأمريكي- البريطاني الأخير على العراق، تبين أن موقف إيران التي طالبت بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1441 مع الحث على

[1]- والذي اكتفت فيه بالحياد السلبي، بحيث لم تشارك ضمن قوات التحالف الأمريكي الدولي ولم تؤيد الموقف العراقي أيضا مع إبداء اعتراضها على تمركز القوات الأمريكية في المنطقة.

إعطاء المفتشين الدوليين وقتا كافيا للقيام بمهامهم، تمحور حول الإصرار على الامتناع عن المشاركة أو تقديم الدعم أو التسهيلات للقوات الأمريكية ضد العراق، ثم الامتناع عن مساندة العراق ودعمه في مواجهة الولايات المتحدة وبريطانيا أو عرقلة العمليات الأمريكية هناك، مع التشبث برفض العدوان باعتبار ذلك عملا غير شرعي، ويبدو أن موقفها هذا يحمل في طياته شعورا بالخوف من إمكانية استهدافها بعد العراق بذريعة نشر الديموقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان ومكافحة "الإرهاب" والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل... غير أن ذلك لم يشفع لها مرة أخرى أمام الولايات المتحدة، فبعد أن وجهت لها التهمة بدعم المقاومة العراقية وبعرقلة عملياتها الميدانية هناك والسعي لإنشاء جمهورية إسلامية بالعراق وامتلاك برنامج نووي عسكري سري يوازي برنامجها المستخدم في مجال الطاقة، معتبرة أنها ستتمكن من تفجير أول قنبلة نووية في غضون ثلاث سنوات، عملت جاهدة - الولايات المتحدة - على تحريك هذا الملف والتهويل من خطورة البرنامج النووي الإيراني على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، وهو ما دفع بالوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى فتح نقاش حاد مع إيران بهذا الخصوص ينتظر أن ينتهي بإرسال مفتشين دوليين إلى هذا البلد لتعزيز الرقابة على منشآته النووية، وبخاصة بعدما أبدت إيران موافقتها المبدئية للوكالة الدولية للطاقة الذرية على توقيع بروتوكول إضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والذي يسمح بإجراء عمليات تفتيشية مفاجئة لمنشآتها النووية. والجدير بالذكر أنه في حال إقرار الوكالة بعدم تنفيذ إيران لالتزاماتها وعدم التعاون الجاد مع مفتشيها، ستعمل الولايات المتحدة بكل جهودها على

نقل هذا الملف إلى مجلس الأمن، مما سيتيح لها إدارته بالشكل الذي يتماشى مع مصالحها وأهدافها، وقد يدبر بالشكل الذي تم به مع نظيره العراقي.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الطريقة التي تمت بها معالجة الأزمة العراقية عربيا، والتي تبرز أن أزمة النظام العربي قد تفاقمت[1]، فالأكيد أن العديد من الدول العربية لن تسلم من هذه التحرشات الأمريكية بذرائع مختلفة (مكافحة "الإرهاب"، منع انتشار أسلحة الدمار الشامل...). وفي هذا السياق، توالت الاتهامات الأمريكية الموجهة لسوريا، مباشرة بعد فرض الاحتلال على العراق، تارة بالسعي لامتلاك أسلحة محظورة وتارة أخرى باستقبال عناصر قيادية من النظام العراقي المنهار، وحماية ودائعها المالية في الأبناك السورية، وعدم مراقبة الحدود مع العراق، وباستضافة ودعم الحركات المقاومة الفلسطينية وحزب الله المتهمة بـ . "الإرهاب" من وجهة النظر الأمريكية، وبذلك ازدادت الضغوط الأمريكية على هذا البلد العربي، بدءا بمطالبته بسحب القوات السورية من لبنان وغض الولايات المتحدة النظر عن العدوان الإسرائيلي الأخير على الأراضي السورية بذريعة احتضانها لمعسكرات خاصة بتدريب عناصر من المقاومة الفلسطينية، ثم مطالبتها بتغيير أوضاعها السياسية باتجاه مزيد من الديموقراطية، ووصولا إلى إقرار الكونغرس الأمريكي لقانون المحاسبة في مواجهة سوريا والذي يصب في سياق تعزيز العقوبات الاقتصادية والمالية ضد هذا البلد[2]، وهو

---

[1]- لمزيد من التفاصيل بهذا الخصوص، انظر التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولى، يونيو 2003 ص 334.

[2]- أيده 389 عضوا فيما عارضه 4 أعضاء فقط.

الإجراء الذي قد يكون مدخلا للعدوان العسكري على هذا البلد، وبخاصة وأن عملا من هذا القبيل يجد تجاوبا وتفهما كبيرا في أوساط الديموقراطيين والجمهوريين على حد سواء.

إن نجاح الولايات المتحدة في اختصار الطريق في العراق بعد القضاء على نظام صدام وفرض الاحتلال على هذا البلد العربي، أوحى لها بنجاعة إعادة نفس السيناريو مع هذا البلد العربي - سوريا - الذي طالما تحينت الفرص والذرائع لتصفية حساباتها معه، وقد ظهر بجلاء حجم الضغوطات التي أصبحت تمارسها هذه الدولة على النظام السوري عندما سخرت مجلس الأمن في مرحلة أولى ليصدر قرارا يقضي بانسحابها من لبنان، قبل اتهامها بالوقوف وراء تدهور الأوضاع الأمنية في لبنان بالشكل الذي أدى إلى اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري.. غير أن النظام السوري أبدى مرونة كبيرة في تعامله مع هذه الضغوطات، وحاول تلافي الدخول معها في نقاشات تصعيدية، بالشكل الذي كشف الخلفيات الحقيقية للسياسة الأمريكية في المنطقة..

ولقد استوعبت بعض الأنظمة الرسالة الأمريكية جيدا وبخاصة بعد احتلال العراق واعتقال صدام حسين، وأبدت تنازلات كبيرة في مواقفها أملا في طي ملفات الماضي وفتح علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، كليبيا التي أقرت بمسؤوليتها المدنية في حادث "لوكربي" وتعهدت بدفع تعويضات سخية للضحايا، قبل أن تعلن رسميا استعدادها للتخلي نهائيا عن برامج تطوير الأسلحة غير التقليدية، بعدما كانت تصر على عدم امتلاكها في السابق.

إن كل هذه الضغوطات والاتهامات لا بد أن تقرأ على أنها رسالة تحذيرية إلى كل من يفكر في تحدي الهيمنة الأمريكية وعلى أن لائحة "محور الشر" مرشحة لضم دول وأنظمة أخرى كسوريا وغيرها، وأن الدور القادم لن يستثني الأصدقاء وحتى مثمني خطواتها وسياساتها العدوانية، ولابد وأن يأتي على كل الأنظمة التي لم تستوعب بعد أن المراهنة ينبغي أن تكون على الشعوب وإرادتها بدل المراهنة على قوى أجنبية أخرى، وبأن زمن الدولة القطرية قد ولى لصالح التكتلات الفعالة في عالم يحكمه قانون الغاب.

المحور الثاني عشر:

"الإرهاب" الدولي ومطلب الديموقراطية

تزايدت حدة العمليات "الإرهابية" بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، ولحقت العديد من الدول التي كانت حتى وقت قريب تعتبر نفسها في مأمن منها. وقد شكلت أحداث 11 شتنبر محطة هامة للوقوف على التطورات التي لحقت هذه الظاهرة. وإذا كانت معظم الدول قد أقرت بالخطورة التي أضحت تشكلها هذه العمليات على السلم والأمن الدوليين، فإن مواقفها تباينت بصدد أسبابها والمقاربات اللازمة للحد منها.

وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن الحد من هذه العمليات على امتداد أنحاء العالم يظل رهنا بنشر الديموقراطية بمختلف دول العالم.

وفي هذا السياق، كان هذا المبرر- نشر الديموقراطية - كافيا بالنسبة لهذه الدولة للاعتداء على العراق - الذي سبق وأن صنفته ضمن قائمة دول محور الشر- قبل احتلاله.

ومنذ ذلك الحين وهي تطالب العديد من الدول وبخاصة العربية والإسلامية منها باعتماد إصلاحات ديموقراطية.

فهل تحققت "الديموقراطية" الأمريكية المزعومة في العراق؟ وهل يكفي نشر الديموقراطية في الدول العربية والإسلامية للقضاء على "الإرهاب"؟

أولا: "الديموقراطية الأمريكية" المزعومة في العراق

تذرعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في عدوانهما واحتلالهما للعراق، بتحرير العراقيين من "نظام ديكتاتوري" وبنشر الديموقراطية وفرض احترام حقوق الإنسان إلى جانب مبررات أخرى.

لكن الممارسات الأمريكية في هذا البلد وما تلاها من انتشار للفوضى والعنف على امتداد التراب العراقي، وتسرب الصور المذلة والمهينة للأسرى العراقيين لدى قوات الاحتلال سواء الأمريكية منها أو البريطانية، والتي بثتها مختلف القنوات الإعلامية، أظهرت مدى زيف هذه الذرائع، وأبرزت الوجه الحقيقي المخجل والمفزع للاحتلال.

كما كشفت حجم الهوة الفاصلة بين الخطابات والشعارات التي ترفعها - "رائدة وحامية الديموقراطية في العالم" - الولايات المتحدة، بصدد الحرص على نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان بمختلف أرجاء العالم، سواء عبر السبل الترغيبية من خلال تقديم المساعدات وتثمين سياسة الدول في هذا الصدد بواسطة تقارير دورية وسنوية تصدرها بهذا الخصوص، أو عبر طرق زجرية تتأرجح بين تشويه صورة الدول عبر تقارير، أو فرض عقوبات اقتصادية وسياسية بل وعسكرية أحيانا، وممارساتها الميدانية.

لقد تبين أن هذا الخطاب الذي رفعته الولايات المتحدة في العديد من المناسبات، يحمل بين طياته العديد من الخلفيات السياسية، فهذه الدولة التي تذرعت بتحرير العراقيين من "غطرسة" نظام البعث، هي نفسها الآن التي أغرقت العراق في جحيم من الفوضى والاضطراب، وتعمل على زرع

الفتنة الطائفية والعرقية والدينية في أوساط العراقيين، وهي التي ارتكبت وترتكب أقسى الجرائم في حق العراقيين على امتداد أكثر من عقد ونصف من الزمن، بدءا بحرب الخليج الثانية ومرورا بفرض عدوان جائر على الشعب العراقي وما تخلله من عمليات عسكرية ظالمة ثم وصولا إلى احتلال هذا البلد وممارسة المذابح في حق أبنائه.

إن الساسة والعسكر الأمريكيين هم في انتهاك الحقوق والحريات والتنكر للاتفاقيات الدولية في هذا الشأن سواء.

ولعل هذا الأمر هو الذي دفع بالولايات المتحدة إلى إبداء معارضتها الشديدة على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، ورفض إعمال ولايتها على جنودها.

إن تورط الجيش الأمريكي في اقتراف هذه السلوكات المذلة التي لا تعد استثناء ضمن ممارساته بكل تأكيد، هو أمر يحيل إلى الفزع والهلع، وذلك بالنظر إلى التدخلات العسكرية الأمريكية العديدة على امتداد مناطق مختلفة من العالم تحت ذرائع مختلفة، من بينها فرض "إصلاحات ديموقراطية" والحث على احترام "حقوق الإنسان". ونعتقد أن جهل أو تجاهل أكبر وأقوى جيش في العالم، للاتفاقيات الدولية المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، هو أمر خطير ومخجل ومقرف إلى أبعد الحدود.

ومما لا شك فيه أن المسؤولين في الإدارة الأمريكية، شكلوا نموذجا رديئا للقوات العسكرية الأمريكية من خلال قراراتهم التي لا تأخذ في الحسبان إلا المصالح الأمريكية الضيقة ولو على حساب مصالح وحقوق

وحريات الشعوب الأخرى. فماذا ننتظر من جندي أمريكي عادي أمام التصريحات المستفزة لبوش إزاء القضية الفلسطينية وعدم تجريم السلوكيات الإرهابية الإسرائيلية المستمرة إزاء الفلسطينيين وقادتهم؟ وماذا ننتظر منه أمام تصريح رئيسه بأن "شارون" هو رجل سلام؟ بل ماذا ننتظر منه أمام نظام اعتدى على بلد وعلى شعب، وذلك في تنكر صارخ لكل القيم الإنسانية والشرائع السماوية والاتفاقيات الدولية، وقطع الطريق على كل جهود الأمم المتحدة وأطراف المجتمع الدولي نحو تسوية سلمية للمشكل؟

إن هذه الممارسات التي لا يشكك أحد في انتمائها لجرائم حرب وضد الإنسانية، تشكل خرقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني وبخاصة لاتفاقيات جنيف، ولا تتطلب فقط عزل المسؤولين المباشرين عنها وإبداء الاعتذار والأسف والإدانة بشأنها، بقدر ما تلزم تعريضهم لمحاكمات صارمة رفقة المسؤولين الأمريكيين السياسيين منهم والعسكريين الذين دفعوا بهم للتواجد في بلد ضدا على كل القوانين والاتفاقيات الدولية[1].

إن كل دول العالم التي وقع الاحتلال على مرأى ومسمع منها، تظل مسؤولة بكل فعالياتها في الحد من هذه الممارسات والحؤول دون تكرارها، وبخاصة وأن الولايات المتحدة فتحت معتقلات عديدة في كل من قاعدة "غوانتانامو" بكوبا وقاعدة "باغرام" العسكرية في أفغانستان وفي جزيرة "دييغو غارسيا" في المحيط الهندي لاحتجاز مشتبه فيهم بارتكاب "أعمال إرهابية" من أفغانستان وباكستان والعراق..

---

[1]- إدريس لكريني: النموذج الأمريكي للديموقراطية وحقوق الإنسان في العراق، القدس العربي، عدد 4658 بتاريخ 15-16 ماي 2004 ص 18.

ويظل استثمار هذه الممارسات المشينة التي تكشف عن الخلفيات الحقيقية للاحتلال أمرا ضروريا لفضح الوجه الحقيقي "لرسول السلام والحريات والديموقراطية" الأمريكي، ولإنهاء هذا الاحتلال.

ثانيا: "الإرهاب" الدولي وأزمة المؤسسات الدولية

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث 11 شتنبر أن تجد الإجابة عن سبب "كره العديد من شعوب دول العالم لها"، والذي كان وراء وقوع هذه الأحداث، وجاء جوابها مختزلا في كون ذلك يرجع بالأساس إلى غياب الديموقراطية بالدول التي ينتمي إليها الضالعون المفترضون في هذه العمليات - كما ذكرنا في السابق -، وهو الأمر الذي دفع بها إلى القيام بمجموعة من المبادرات وتقديم مجموعة من مشاريع الإصلاح "الديموقراطية" لهذه الدول، تباينت المواقف في مجملها منها بين الاستحسان من جهة والرفض والاستبعاد من جهة ثانية.

ومما لا شك فيه أن الأوضاع المأزومة بمعظم الدول العربية والإسلامية (التي ينتمي إليها الضالعون المفترضون في الأحداث) على شتى الواجهات والتي تنذر بمستقبل قاتم للمنطقة، تقف في جزء كبير منها أمام انتشار "التطرف" والعنف بمختلف أشكاله..

غير أنه وإذا كانت أسباب "الإرهاب" الداخلي الذي يقع في حدود الدولة الواحدة تبدو واضحة في بعض جوانبها، بحيث تعود في غالبيتها إلى الانفراد بالسلطة ووجود قوى معارضة خارج السيطرة أو وجود حركات انفصالية، وغياب قنوات مؤسساتية لتصريف المطالب، وكذا تدني الأحوال

الاقتصادية والاجتماعية وضعف التنشئة الاجتماعية والسياسية وغياب أو ضعف القنوات المعنية بهذا الأمر.. فإن "الإرهاب" الدولي الذي يتجاوز في تداعياته وأطرافه حدود الدولة الواحدة، أضحى يثير العديد من الإشكاليات في جانبها المرتبط بالأسباب والنتائج والتداعيات.

من الطبيعي أن إصلاح الأوضاع بالدول العربية والإسلامية أصبح يفرض نفسه الآن بشكل أكثر إلحاحا على مختلف الواجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو إصلاح لا ينبغي أن يكون تلبية لمطلب أمريكي أو وسيلة للقضاء على "الإرهاب"، أو يتخذ بدوره طابعا أمنيا، بقدر ما ينبغي أن يكون إصلاحا تفرضه الحاجات المجتمعية الموضوعية والمصلحة الوطنية والتحديات الدولية التي تفرض تهميش الدول الشمولية والضعيفة، وبعيدا عن الإملاءات الخارجية التي تنطوي في غالبيتها على خلفيات ومصالح ضيقة آنية.

إن الولايات المتحدة في مقاربتها الأمنية لهذه الظاهرة من خلال تحميل وزر ومسؤولية سياساتها الخارجية على الآخرين، تغيب الإصلاحات الموازية الضرورية الأخرى، وتستبعد أي دور لها في تنامي هذه الظاهرة التي يتقاسم نتائجها وتداعياتها معها جل دول العالم[1].

إن "الإرهاب" الذي لحق بالولايات المتحدة في عقر دارها ومصالحها الحيوية، هو أيضا نتيجة حتمية وموضوعية للسياسة الأمريكية ذاتها تجاه

---

[1]- إدريس لكريني: الإصلاحات المغيبة ضمن المشاريع الأمريكية لمكافحة "الإرهاب"، القدس العربي، لندن، عدد 4844 بتاريخ 20 دجنبر 2004 ص 18.

مختلف القضايا والأزمات الدولية، فقد كان من المنطقي وأمام إقدام هذه الدولة على التدخل بشكل زجري في مختلف بقاع العالم تحت ذرائع مختلفة سواء في أفغانستان واحتلالها للعراق، وممارسة أقسى مظاهر خرق حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بمختلف أنحاء العالم، والامتناع عن توقيع عدة اتفاقيات دولية حيوية كبروتوكول "كيوتو" الخاص بالحد من انبعاث الغازات الحابسة للحرارة وكذا الانسحاب من اتفاقيات أخرى مثلما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية الصواريخ البالستية ABM ومن مؤتمر "دوربن" حول التمييز العنصري ومعارضة إقامة المحكمة الجنائية الدولية الدائمة والتواطؤ المستمر مع إسرائيل في جرائمها اليومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتصنيف الدول بشكل تعسفي إلى محور للخير وآخر للشر، أن يتزايد الشعور بالكراهية لسياسة هذه الدولة ويتناسل بذلك "الإرهاب" كوسيلة للتعبير عن عدم القبول بهذه السياسات أمام الصمت الذي تفرضه هذه الدولة على مختلف الأنظمة التي ينتمي إليها الضالعون في هذه العمليات وغيرها.

كما أن عدم فعالية المؤسسات الدولية في انتزاع حقوق الضعفاء على الأقوياء، هو بمثابة إغلاق لباب تصريف المشاكل والمطالب وحل المنازعات بشكل ودي وقانوني وعادل، مما أسهم إلى حد بعيد في اتباع ونهج بدائل أخرى قد تكون مسالك وسبل لا مشروعة وأكثر عنفا ودموية لتحقيق المطالب.

فهذه المؤسسات وعلى اختلاف تخصصاتها وأهدافها والتي وجدت في مجملها بقصد التعاون الدولي وتحقيق الأمن والسلم والرخاء الدولي،

أضحت في واقع الأمر مجرد أدوات تخدم مصالح الأقوياء وعلى رأسها الولايات المتحدة بفعل تغييب البعد الديموقراطي فيها[1]. فالمؤسسات الاقتصادية التي تأسست باسم التنسيق الاقتصادي بين الدول ومساعدتها في تجاوز مشاكلها وأزماتها الاقتصادية والمالية العادية منها والطارئة، أصبحت آلية للاستغلال الفاحش وتعميق الجروح الاقتصادية للدول الفقيرة، من خلال إثقالها بالديون والشروط السياسية المجحفة، مما نتج عنه تباين صارخ بين شمال غني وجنوب فقير، كما أن غالبية المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية المرتبطة بحماية حقوق الإنسان أضحت وسيلة لتصفية الحسابات مع الدول، من خلال التركيز على الخروقات التي تعرفها هذه الحقوق في دول، وغض البصر عن مثيلاتها - وربما التي تتجاوزها خطورة - في مناطق أخرى، كما تبين أنها قادرة فقط على انتقاد الضعفاء فقط في العديد من الحالات. فالخروقات التي ارتكبتها الولايات المتحدة في ضربها للمدنيين في أفغانستان سنة 2001 والممارسات اللاإنسانية التي طالت المعتقلين في معتقلات "غوانتانامو" أو عند احتلال العراق وما واكب ذلك من تشريد وقتال للأطفال والنساء والشيوخ وقصف للمناطق المدنية وما تلاه من ممارسات مشينة في حق السجناء العراقيين في سجن "أبي غريب" أو غيره، وكذا الممارسات الإجرامية اليومية التي ترتكبها القوات الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة.. لا تقابل بنفس الصرامة والحزم والتشهير الذي يقابل به مثلا اعتقال دولة عربية لمعارض أو استهداف

[1]- إدريس لكريني: الإصلاحات المغيبة ضمن المشاريع الأمريكية لمكافحة "الإرهاب"، مرجع سابق، ص 18.

منشأة أو مجموعة "إسرائيلية" داخل الأراضي المحتلة من قبل منتقضين فلسطينيين أو اختطاف رهائن من قبل المقاومة العراقية أو قضية "دارفور"..

أما المؤسسات السياسية الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة التي جاءت أساسا لحفظ السلم والأمن الدوليين ولتلافي الحروب التي جرت على الإنسانية خرابا كبيرا، وبفعل الضغوط التي غالبا ما تمارسها الولايات المتحدة، أضحت مؤسسات شكلية لافتقادها للاستقلالية، بل إن قراراتها تأتي في كثير من الأحوال امتدادا للسياسة الخارجية لهذه الدولة، وأكثر من ذلك فإنها تظل مشلولة أمام العديد من القضايا والأزمات الدولية التي تتطلب تدخلات عاجلة وذلك بفعل استعمال الفيتو الأمريكي أو التهديد باستخدامه، كما هو الشأن بالنسبة للقضية الفلسطينية والأزمة "الشيشانية" ومجمل النزاعات في إفريقيا.. وحتى تلك القرارات التي تمكنت هذه المنظمة من استصدارها بعد جهد جهيد تظل في الكثير من الأحوال حبيسة الرفوف ولا تتاح لها فرص التنفيذ، بفعل غياب الإمكانيات المادية لذلك من جهة وغياب الإرادة السياسية لمعظم القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الصدد أضحى مجلس الأمن الذي يشكل الجهاز التنفيذي لقرارات الأمم المتحدة والمسؤول الرئيسي المفترض عن حفظ السلم والأمن الدوليين مجرد آلية لتهديد الدول والاعتداء على شعوبها من خلال فرض العقوبات المختلفة، ومنح الضوء الأخضر للتدخلات العسكرية باسم المشروعية الدولية، وأكثر من ذلك فهذا الجهاز أضحى بفعل الضغوط الأمريكية واستثمار هذه الدولة لإمكانياتها العسكرية والسياسية والاقتصادية

والديبلوماسية الهائلة داخله يتجاوز اختصاصاته السياسية المنصوص عليها في الميثاق الأممي إلى اختصاصات بعض أجهزة الأمم المتحدة الأخرى مثلما هو الشأن بالنسبة للجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية.

إن هذا التحليل لا يصب في الإقرار بمشروعية هذه العمليات، بقدر ما يكشف عن مكامن الخلل والانحراف في السياسة الأمريكية وأزمة المؤسسات الدولية والتأكيد على ضرورة إصلاحهما ودمقرطتهما درءا لمثل هذه المخاطر، وبخاصة وأن القضاء على ظاهرة "الإرهاب" الدولي تتطلب الوقوف بشكل صريح وشجاع على الأسباب الحقيقية التي تقف خلفها..

فإذا كانت مواجهة العنف السياسي الداخلي تتطلب اتباع إصلاحات اقتصادية واجتماعية باتجاه تحسين أحوال المواطنين في هذا المجال للحد من استغلال هذه الإكراهات لجر الشباب العاطل والمتذمر لارتكاب أعمال عنيفة، واتباع إصلاحات سياسية باتجاه توسيع هامش الحريات والمشاركة في تدبير الشؤون العامة وجعل القانون فوق الجميع حكاما ومحكومين، وفتح المجال أمام مختلف القنوات من إعلام وجامعات وأحزاب ونقابات ومنظمات المجتمع المدني لاستيعاب مطالب المواطنين والمساهمة الفعالة في تنشئة سياسية واجتماعية صالحة تتركز حول المواطنة، وصد كل القوى "المتطرفة"[1]، فإن مكافحة "الإرهاب" الدولي تتطلب تنسيقا تعاونيا ووديا تشارك فيه كل الدول، مع إعادة الاعتبار للمؤسسات الدولية، من خلال تفعيلها والحد من التأثير في مصداقيتها، هذا بالإضافة إلى احترام القانون

[1]- خصوصا وأن الديموقراطية ليس أمرا حاسما في الحد من هذه الآفة من المجتمع ما لم ترتبط بتنمية اقتصادية واجتماعية.

الدولي واتباع حل ودي عادل لكل القضايا والأزمات الدولية، سواء ارتبطت بمصالح الأقوياء أو الضعفاء.

ولعل من شأن ذلك أن يفوت الفرص على من يتاجر بالقضايا الدولية، وبالتالي سيوفر سبلا عادلة ومقبولة لحل الخلافات والأزمات ويقطع الطرق على استقطاب الشباب لارتكاب العنف باسم الدفاع عن القضايا العادلة.

المحور الثالث عشر:

بين مقتضيات القانون ومنطق السياسة: أية محاكمة تنتظر صدام ؟

في أجواء عالم سمته الفوضى والهيمنة الأمريكية على الشأن الدولي، وبعد مرور أكثر من سبعة أشهر على احتلال العراق وتكريس الأمر الواقع، أعلنت الولايات المتحدة عن اعتقال صدام، وتحدثت عن إمكانية محاكمته عن الجرائم التي اقترفها خلال فترة حكمه، ولم تكد تمر سوى أيام معدودة على هذا الاعتقال، حتى أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن الولايات المتحدة تعتبر صدام أسير حرب، وهو الأمر الذي خلف تضاربا في الآراء بصدد طريقة محاكمته وشرعيتها والجهة القضائية المؤهلة لذلك.

وفي هذا الإطار، وبالنظر إلى خصوصية هذه المحاكمة المنتظرة، سنحاول تناولها ضمن هذا البحث في سياقها القانوني والسياسي أيضا.

أولا: اعتقال صدام والرسائل المقصودة

أثار الاعتقال المفاجئ للرئيس المخلوع "صدام حسين" يوم الثاني عشر من شهر دجنبر 2004 فيما أطلق عليه: عملية "الفجر الأحمر"، مجموعة من الأسئلة التي جاءت في مجملها سطحية وتصب في اتجاه الطرح السياسي والرسالة التي أرادت الولايات المتحدة تمريرهما من خلال الصور المهينة التي ظهر فيها الزعيم العراقي السابق.

وبالنظر إلى الظرفية العراقية والأمريكية والإقليمية والدولية المتميزة التي جاء فيها هذا الاعتقال، يمكن القول إن العديد من القراءات التي تناولت هذا الموضوع قاربته من وجهة النظر الأمريكية التي أرادت أن تبعث من خلالها إشارة إلى المقاومة العراقية التي اشتدت وألحقت بقوات الاحتلال خسائر فادحة، توحي بأن زمن المقاومة والوقوف في وجه الولايات المتحدة قد ولى، بعدما أصبح بمقدور هذه القوة التي "لا تقهر" متابعة أكبر وأشد الزعماء الرافضين لسياساتها، حيث ركزت في تحليلاتها على مدى حقيقة هذا الاعتقال أم أن الأمر يتعلق بشبيه، وعن كون صدام كان مخدرا أو طرحت نظريات تفيد باعتقاله في وقت سابق عن الوقت المعلن عنه رسميا، أو المطالبة بإلحاق أشد العقوبات به لوقوفه خلف العديد من الجرائم، أو طرح نظرية المؤامرة في اعتقاله ومحاولة التكهن بصدد الجهات التي ساعدت في اعتقاله.. وبين هذه وتلك ضاعت الحقائق.

إن الظرفية الزمنية التي اعتقل فيها صدام تنطوي على مجموعة من الدلالات: فعلى المستوى الداخلي الأمريكي كانت الإدارة الأمريكية تريد منح الرئيس الأمريكي الذي تراجعت شعبيته في أوساط المجتمع الأمريكي- جراء تزايد الخسائر البشرية في العراق وأفغانستان - ورقة انتخابية جديدة تؤهله لخوض معركة الانتخابات لولاية رئاسية ثانية بنوع من الحظ والثقة في النفس.

وعلى مستوى الداخل العراقي، فالصور غير البريئة لاعتقال صدام والتي بثت بعد يوم واحد من الاعتقال، استهدفت من جهة إحباط المقاومة العراقية وإشعار الشعب العراقي بالمهانة واليأس والإحباط والعجز، بعد

اعتقال أقوى رجل في النظام العراقي السابق، بغض النظر عما كان قد اقترفه من الجرائم[1]. ومن جهة ثانية تريد أن تبرز للحكومة العراقية بأن الوجود الأمريكي في العراق يكتسي أهمية ومشروعية، وبالتالي منح هذه الحكومة مشروعية وشعبية هي في أمس الحاجة إليهما ولو من قبل أولئك العراقيين المتضررين من سياسة صدام طوال ما يناهز عن ربع قرن، من خلال تكليفها بمحاكمة صدام.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي فالرسالة المتوخاة كانت هي إذلال الشعوب العربية والإسلامية، والتأكيد على أن المصالح الأمريكية لم يعد بالإمكان الدفاع عنها من خلال المناقشات السياسية والضغوطات الاقتصادية والسياسية، ذلك أن الضرورات الاستراتيجية الأمريكية أصبحت تسمح وتقضي بملاحقة كل من يقف أمام سياساتها وإلحاق أشد العقوبات به شخصيا في زمن "مكافحة الإرهاب" و"الضربات الوقائية".

ثانيا: محاكمة صدام بين السياسة والقانون

شكلت مسؤولية الفرد في القانون الدولي محط جدال ونقاش كبيرين بين مختلف فقهاء القانون الدولي، فعلى عكس الاتجاه الوضعي الإرادي الذي يرفض الاعتراف للفرد بالشخصية القانونية الدولية، على أساس أن القانون الدولي ينظم العلاقات بين الدول فقط، فإن الاتجاه الاجتماعي يرى

[1]- جاء جواب المقاومة العراقية سريعا ليؤكد أن محاربة الاحتلال هي خيار استراتيجي للشعب ولا ترتبط بشخص رغم رمزيته، بعدما تنامت وتزايدت أشكال هذه المقاومة وإلحاقها أضرارا بليغة بجيش وعتاد المحتل.

أن الفرد بإمكانه ارتكاب أفعال غير مشروعة في القانون الدولي، حيث لا تثور مسؤولية الدولة فقط بقدر ما تبرز مسؤولية الأفراد أيضا.

وبالنظر إلى التطورات الهائلة الحاصلة في العلاقات الدولية، فمن المؤكد أن الفرد أضحى يتمتع بوضع قانوني دولي أقل من وضع الدولة بطبيعة الحال، وإذا كانت الأحكام القانونية المرتبطة بالفرد تتناول حمايته من بطش المجتمع والدولة، فإنها تستهدف أيضا حماية المجتمع من بعض سلوكاته المشينة (تجارة المخدرات، الجرائم ضد السلم، الجرائم ضد الإنسانية، الجرائم ضد البيئة...).

وتبدو الممارسة الدولية منذ مطلع القرن العشرين حافلة بحالات من محاكمة الأفراد محاكمات دولية أمام هيئات قضائية خاصة.

ففي عام 1945 تشكلت محكمة "نورمبرغ" بموجب اتفاقية مجرمي الحرب الموقعة في لندن بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي، اختصت بالنظر في الجرائم المرتكبة ضد السلم والإنسانية التي ارتكبها الألمان خلال الحرب العالمية الثانية.

كما أنشئت في نفس السياق المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى في طوكيو سنة 1948، اختصت بمتابعة مجرمي الحرب اليابانيين بسبب الجرائم المرتكبة خلال نفس الحرب.

لقد أشارت الولايات المتحدة منذ الوهلة الأولى التي تم الإعلان فيها عن اعتقال صدام إلى إمكانية محاكمته على الجرائم التي ارتكبها في حق شعبه وفي حق غيره، غير أن السؤال الذي يظل مطروحا هو: هل ستكون هذه المحاكمة ذات صبغة قانونية أم سياسية؟

وبغض النظر عن الجهة التي ستؤول إليها محاكمة هذا المتهم وبعض المسؤولين في نظامه السابق، فإن الولايات المتحدة التي تكن عداءا استثنائيا لنظام صدام المنهار، وباعتبارها خصما وطرفا حاضرا بقوة في هذه المحاكمة، تريد أن تكرس الأهداف السابق ذكرها، وذلك من خلال هذه المحاكمة، فيما نجد أن الحكومة العراقية التي يعد أعضاؤها من ألد خصوم نظام صدام والذين هم في أمس الحاجة إلى ورقة تعزز شرعيتهم، سيتبعون محاكمة لا تخلو أيضا من اعتبارات سياسية[1].

إن المحاكمة العادلة تتطلب تأمين المتهم في بلد محايد، كما أن الولايات المتحدة التي تتشدق بضرورة محاكمة صدام، تناست أنها بلد محتل وارتكب مسؤولوها جرائم واضحة في حق الشعب العراقي على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، وكذا الاعتداء على بلد بمبررات واهية وكاذبة أيضا (امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل..)، وهي جرائم تتطلب بدورها محاكمات لا تقل أهمية عن محاكمة صدام المنتظرة، وبالتالي فسعيها لمحاكمته تفتقد للمشروعية الدولية لأنها دولة محتلة، ولعل هذا ما دفع ببعض رجالات القانون إلى التشكيك في مشروعية احتجازه ومحاكمته، على اعتبار أن هذا المتهم هو مجرد مختطف بناء على قواعد القانون الدولي الإنساني، بل واقترحوا في المقابل محاكمة مختطفيه بدل محاكمته، لأنه - في اعتقادهم- مازال يتمتع بحصانة الرؤساء وفقا للدستور العراقي والقانون الدولي.

ومن ناحية أخرى، فإن محاكمة صدام داخل العراق حتى وإن اكتست طابعا قانونيا وتوفرت فيها ضمانات المحاكمة العادلة، فمن المنتظر

---

[1]- إدريس لكريني: محاكمة صدام في الزمن الأمريكي، مجلة القسطاس، هيئة المحامين بمكناس، العدد الرابع، يناير 2005 ص ص 34 و35.

أن ترافقها صدامات بين مؤيدي هذه المحاكمة ومعارضيها، وبالتالي من شأنها أن تؤدي إلى اندلاع عمليات عنف قد تؤثر سلبا على السير العادي لهذه لمحاكمة.

لقد كان بوش قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية، بحاجة إلى تزكية حظوظه أمام الناخبين من خلال اعتقال صدام، غير أنه سيجد نفسه محرجا أمام إمكانية محاكمته محاكمة علنية دولية لا تلعب في مسارها الولايات المتحدة أية أدوار مهمة، خصوصا وأن محاكمة من هذا القبيل ستمكن المتهم من الاعتراف ببعض الحقائق التاريخية المرتبطة بسياسات الولايات المتحدة تجاه العراق، وبخاصة عندما كانت تقدم له مساعدات عسكرية مهمة إبان حربه ضد إيران فيما عرف بحرب الخليج الأولى، وغضها النظر آنذاك عن استخدام النظام العراقي - الذي تسعى لمحاكمته - للأسلحة الكيماوية ضد القوات الإيرانية وضد أكراد العراق، وهي الحقائق التي من شأن إثارتها توريط الإدارة الأمريكية الحالية وإحراجها داخليا ودوليا.

ولذلك اعتبر البعض أن إضفاء صفة أسير الحرب على المتهم، تنطوي على مساومة سياسية بين صدام والولايات المتحدة، توخت منها هذه الأخيرة منع كشف أسرار العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق إبان الحرب العراقية – الإيرانية، أو أن الأمر يتعلق بمكافأة لصدام مقابل إقدامه على كشف معلومات مهمة بشأن امتلاك العراق لأسلحة محظورة أثناء التحقيقات التي جرت معه.

ولعل ما يؤكد هذا الطرح هو انفراد صدام بهذه الميزة دون غيره من المسؤولين الكبار في النظام العراقي السابق والمعتقلين منذ مدة لدى الولايات المتحدة.

ورغم أن الولايات المتحدة تحاول إضفاء الطابع القانوني على هذا الاعتقال، فإن مسار التحقيقات الأمريكية الجارية مع هذا المتهم لن تقتصر في أهدافها على التأكد من صحة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي من الممكن أن يكون صدام والمسؤولين في نظامه يقفون من وراءها، بل تتوخى في جانب مهم منها الكشف عن أسرار النظام العراقي السابق وعلاقاته ببعض المنظمات "الإرهابية" والكشف عن خيوط تؤدي إلى الحد من المقاومة المتزايدة التي أربكت الحسابات الأمريكية في المنطقة، وكذا التأكد من مدى صحة امتلاك العراق لأسلحة محظورة ومصيرها بعد انهيار نظام صدام، ثم الكشف عن أموال هذا الأخير في الخارج.

أمام هذه الاعتبارات السياسية وفي إطار القاعدة القانونية المعروفة: "المتهم بريء حتى تثبت إدانته"، أبدى العديد من المحامين في العديد من الدول كفرنسا وتركيا والأردن والعراق أيضا... استعدادهم للدفاع عن هذا المتهم.

ثالثا: أسير الحرب والضمانات الدولية

بعد مرور حوالي شهر على إعلان اعتقال صدام، وبالضبط في الثالث عشر من شهر دجنبر 2003، أعلنت الولايات المتحدة أنها تعتبره أسير حرب بناء على كونه القائد السابق للقوات المسلحة العراقية.

وقد أثار هذا القرار مجموعة من ردود الأفعال المتباينة:

فمجلس الحكم العراقي، أبدى تخوفه من أن يحول ذلك دون اعتبار المتهم مجرم حرب وتقديمه للمحاكمة، أما هيئة الصليب الأحمر الدولي فأكدت أن منح صدام هذه الصفة لا تمنع من محاكمته بتهم جرائم الحرب التي قد توجه إليه.

وفي سياق طمأنة المسؤولين العراقيين الحاليين، أشارت الإدارة الأمريكية بأن الوضعية النهائية لصدام ستحدد مستقبلا.

وعموما يمكن القول أن المنطق القانوني يفرض إمكانية مثول المعني أمام محكمة عراقية مختصة أو أية محكمة دولية أخرى رغم تمتعه بصفة أسير حرب، وبخاصة إذا ما وجهت له تهم تتعلق بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية[1].

وإذا استحضرنا اتفاقيات جنيف لعام 1949 نجدها تنص على مجموعة من الانتهاكات والجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص والممتلكات المحميين بموجب اتفاقيات دولية كالجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان والجرحى والمرضى والغرقى من القوات المسلحة في البحار، وأسرى الحرب ثم الأشخاص المدنيين وقت الحرب، ومن أهم الانتهاكات الجسيمة التي حددتها هذه الاتفاقيات: التعذيب والمعاملة غير الإنسانية وحرمان الأسير والمدني من الحقوق الخاصة بالمحاكمة النظامية، الاعتقال غير القانوني للأشخاص المحميين، جرح أو قتل العسكريين الذين ألقوا سلاحهم واستسلموا...

---

[1]- شكك وزير العدل العراقي حينذاك في مشروعية منح الرئيس العراقي المخلوع صفة أسير حرب، مؤكدا أن هذه الصفة التي تقرها اتفاقيات جنيف لا تنطبق على صدام، باعتباره فر من ميدان القتال وتم القبض عليه بعد إعلان الرئيس الأمريكي القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية وقف العمليات الحربية بسبعة أشهر. انظر جريدة الشرق الأوسط، عدد 9177 بتاريخ 2004/01/13.

فالقانون الدولي الإنساني يفرض على الدولة التي تحتجز أسير الحرب معاملته معاملة إنسانية في كل الأحوال، وعدم تعريض حياته للخطر.

وهكذا نجد اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب لسنة 1949 تؤكد في مادتها الثالثة على عدم قتل الأسرى أو الاعتداء على كرامتهم الشخصية، وأن يعاملوا معاملة بعيدة عن القسوة وعدم توجيه أعمال الانتقام ضدهم أو تنفيذ عقوبات دون محاكمة سابقة في حقهم[1].

فطالما لم يتعرض لمحاكمة عادلة تثبت تجريمه، فإن أسير الحرب لا يعد مجرما، وبالتالي فهو ليس سجينا، ولذلك فحجزه في معسكرات الخصم ينبغي أن يهدف إلى منعه من القتال مرة ثانية لا الانتقام منه.

وفي هذا الإطار أيضا، نجد أن القانون الدولي الإنساني يحث على عدم تعذيب الأسير أو ضربه أو إهانته أو توجيه الإكراه المادي أو المعنوي لإجباره على الإدلاء بمعلومات عن دولته.

ونصت اتفاقيات جنيف السابق ذكرها على أن ارتكاب مثل هذه السلوكات هو في حد ذاته جريمة حرب، ومقترفها يعد مجرم حرب[2].

والجدير بالذكر أنه على الدول أن تتعاون من أجل تسليم الأشخاص الذين ارتكبوا مخالفات لاتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الإضافي

---

[1]- تنص المادة 20 من نفس الاتفاقية بأنه: "على الدولة الحاجزة أن تزود أسرى الحرب الذين ينقلون، بطعام كاف ومياه صالحة للشرب وبالملابس اللازمة والعناية الطبية، وعليها أن تتخذ جميع الاحتياطات المناسبة لضمان سلامتهم أثناء النقل...".

[2]- انظر نص الفقرة الرابعة من المادة 85 من البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف.

إلى الدولة التي ينتمون إليها أو الدولة التي ارتكبوا ضدها المخالفة حسب قواعد تسليم المجرمين، والتعاون مع الأمم المتحدة في هذا المجال[1].

وعموما يمكن القول إن صفة أسير حرب تؤهل المتهم للتمتع بمجموعة من الشروط والضمانات والحقوق التي أقرتها اتفاقيات جنيف لسنة 1949، من قبيل معاملته معاملة إنسانية، كتلقي زيارات من ممثلي الصليب الأحمر الدولي، وعدم ممارسة التعذيب الجسدي أو النفسي أو أي شكل آخر من أشكال الضغط عليه بهدف انتزاع معلومات منه من أي نوع كانت، وعدم تهديده بسبب رفضه الإجابة أو إهانته أو تعريضه إلى معاملة سيئة أو مهينة بأي شكل من الأشكال، طالما لم يتم اعتباره مجرم حرب، لأن ذلك يفرض إحالته على جهة مختصة لمحاكمته.

غير أن الولايات المتحدة حاولت منذ البداية إظهار صدام "كمجرم دولي خطير" قبل عرضه على المحاكمة وفرضت حصارا إعلاميا كبيرا على مكان اعتقاله، بل هناك من تحدث عن تخديره قبل عرضه على وسائل الإعلام.

وكرد فعل على منح الولايات المتحدة صفة أسير حرب لصدام، أكد وزير العدل العراقي آنذاك إلى أن: "صدام معتقل لدى القوات الأمريكية ومن حقها أن تمنحه أية صفة تريد وهذا لا يعني عدم تقديمه إلى هيئات التحقيق القضائية العراقية التي من حقها وحدها اتخاذ قرار إحالته على المحكمة المختصة وفق القوانين العراقية النافذة"[2].

---

[1]- انظر على التوالي نص المادة 88 من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة إبادة الجنس البشري وكذا المادة 89 من نفس الاتفاقية. لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، راجع: سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ القانون الدولي الإنساني في حماية المدن والمدنيين والأهداف المدنية، مطبعة بغداد 1990 ص 191.

[2]- انظر: جريدة الشرق الأوسط، عدد 9177 بتاريخ 2004/01/13.

رابعا: بين المحاكمة المحلية والدولية

لم يكد يمر سوى وقت قصير على إعلان خبر اعتقال صدام حتى أعلنت الولايات المتحدة أن محاكمته سيتولى العراقيون أمرها، حيث أكد الرئيس "جورج بوش الابن" أن بلاده ستبذل قصارى جهدها مع العراقيين من أجل الوصول إلى محاكمة صدام حسين محاكمة تستوفي شروط العدالة الدولية، وأضاف بأنه من المهم أن يكون لهم دور في العملية كلها.

ومنذ ذلك الحين ومجلس الحكم العراقي منكب على الإعداد لهذه المحاكمة، بناء على قوانين خاصة، وذلك من خلال تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة المعني وبعض المسؤولين في نظامه السابق، عبر تحضير موقع للاعتقال وتعيين القضاة والمحققين والمفتشين بمساعدة من الأمريكيين.

وقد تلقى المجلس وعدا من الإدارة الأمريكية يقضي بتسليمه صدام قبل متم شهر يونيو 2004، حتى يتسنى للعراقيين محاكمته.

وخلافا للمحاكم الدولية التي انعقدت للنظر في جرائم الحرب في كل من يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا بموجب قرارات الأمم المتحدة والتي شارك فيها خبراء دوليون في المجال القانوني، فإن المحكمة العراقية التي من المنتظر أن تبث في قضايا صدام، سيديرها عراقيون، ولن تشارك في أشغالها الأمم المتحدة - التي طالبت بمحاكمة عادلة للمتهم - أو خبراء القانون الدولي إلا بصفة استشارية محدودة، وذلك بالنظر إلى توتر العلاقات بين هذه الأخيرة والولايات المتحدة، وهو الأمر الذي أثار حفيظة العديد من المنظمات الدولية الإنسانية التي اتهمت القضاء العراقي بالفساد وقلة التجربة في مثل هذه القضايا الخاصة.

ومن المنتظر أن يواجه صدام مجموعة من التهم التي تندرج ضمن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، من قبيل: استخدام الأسلحة ضد الأكراد سنة 1988، وإعدام زعماء بارزين من الشيعة، واغتيال عدد كبير من سكان القبائل السنية إثر محاولة انقلابية...

وقد ذكر "الجبلي" عضو مجلس الحكم العراقي السابق أن هناك اتفاقا على توجيه حوالي إثنى عشر تهمة للمعني "عن أكثر الجرائم وحشية التي تمت في عهده، حتى لا يثقل كاهل المحكمة وتغرق في التفاصيل"[1].

حقيقة أن الأصل في المحاكمات في مثل هذه التهم ينعقد للاختصاص المحلي للبلد الذي ينتمي إليه المتهم، وفي هذا السياق أشار وزير العدل العراقي السابق إلى: "أن صدام كان مسؤولا عراقيا ونسبت إليه تهم إبادة وقتل عن عمد وتوريط البلد في حروب، وحسب القوانين العراقية والدولية المعمول بها، فإن من تنسب إليه تهم جنائية أو غير جنائية اقترفها في منطقة جغرافية، يحاكم عنها في تلك المنطقة أو البلد، وهو مواطن عراقي ويخضع للقوانين العراقية، ثم إن للعراق اتفاقيات مع أمريكا حول تسليم المجرمين، وحسب القوانين المرعية، فإن من حق العراق المطالبة بتسليم صدام إلى السلطات العراقية، لكونه مطلوب من القضاء العراقي"، ومن جهته اعتبر نقيب المحامين العراقيين أن الشعب العراقي هو الذي يملك فقط حق مقاضاة صدام عن الجرائم التي اقترفها قبل الحرب وليس خلال الحرب[2].

---

[1]- جريدة الشرق الأوسط، العدد 9150 بتاريخ 17-12-2003.
[2]- جريدة الشرق الأوسط، العدد 9177 بتاريخ 13-01-2004.

وينعقد هذا الاختصاص أيضا بالنسبة للدول التي ارتكب ضدها مخالفات دولية. وفي السياق نفسه، أبدت عدة دول رغبتها ونيتها في رفع دعاوى ضد صدام تتراوح التهم فيها بين جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وخرق قواعد القانون الدولي، فهناك من طالب بتسلمه للوقوف أمام محكمة محلية مختصة، كما هو الشأن بالنسبة لإيران، فهذه الأخيرة تتهمه بارتكاب جرائم حرب خلال حرب الخليج الأولى، فيما تتهمه الكويت بممارسة العدوان في حقها[1]، أما إسرائيل فتتهمه بدورها بانتهاك مبادئ القانون الدولي بسبب قصف مناطق مدنية داخلها بصواريخ "سكود" أيام حرب الخليج الثانية رغم أنها لم تكن طرفا في الحرب، فيما تتهمه الولايات المتحدة الأمريكية بتسخير عملاء عراقيين لاغتيال الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" الأب في الكويت سنة 1991.

وإذا لم يتمكن القضاء العراقي من الأخذ بعين الاعتبار هذه التهم المتعددة والمتباينة والتأكد من مدى صحتها، وبالنظر إلى تزايد مطالبة حقوقيين دوليين بضرورة أن يشارك في هذه المحاكمة قضاة ورجال قانون من جميع أنحاء العالم، ضمانا لمحاكمة تستوفي شروط العدالة الدولية، فمن المتوقع أن تتزايد الضغوط الدولية باتجاه المطالبة بمحاكمته محاكمة دولية أمام هيئة قضائية محايدة أو أمام الدول السابق ذكرها والتي قد تصر على تسلمه.

[1]- في هذا السياق قام نائب في مجلس الأمة الكويتي باقتراح مشروع قانون أمام المجلس يقضي بتشكيل هيئة قضائية تشارك في محاكمة صدام.

خامسا: حول إمكانية المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية

مع انهيار الاتحاد السوفييتي وتنامي النزاعات العرقية في العديد من بلدان أوربا الشرقية وإفريقيا، شعر المجتمع الدولي بحجم التهديدات والانتهاكات والجرائم الخطيرة التي يتعرض لها الإنسان من قبل بعض الأنظمة والجماعات، وهو الأمر الذي ولد إحساسا جماعيا بضرورة تعزيز العدالة الجنائية الدولية، مما أسهم بشكل كبير في انتقال الاهتمام الدولي من المنازعات والأزمات الدولية إلى مثيلاتها الداخلية نظرا لخطورتها أيضا على البشرية.

ولقد تنبه العديد من الباحثين والفقهاء والمهتمين، إلى أن تزايد مثل هذه الممارسات يرجع في جزء كبير منه إلى الفراغ المؤسساتي على الصعيد الدولي أي غياب آلية قضائية دولية دائمة ومستقلة تنظر في مثل هذه الممارسات، لردعها والوقاية من حدوثها مرة أخرى.

وأمام هذه التحديات التي تفرض تطوير وتعزيز العدالة الجنائية الدولية، وفي سابقة تاريخية، بدأ العمل بنظام المحكمة الجنائية الدولية التي تأسست في روما عام 1998 لتكون أول هيئة قضائية دولية مستقلة ودائمة لحماية حقوق الإنسان من البطش والجرائم، وملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية.

وتقوم هذه المحكمة على خمسة مبادئ، تتلخص في كون نظام المحكمة قائم بإرادة الدول الموقعة والمنشئة لهذه الهيئة، وكون اختصاصاتها تقوم على المستقبل وليس بأثر رجعي، واعتبار أن الأصل في مقاضاة المجرمين من هذا النوع، هو محفوظ للقضاء المحلي، والاستثناء هو

اختصاص المحكمة الذي ينبغي أن يطرح عند انهيار مؤسسات القضاء في الدولة أو رفضه أو فشله أو انحرافه في إعمال المقتضيات القانونية ذات الصلة، هذا بالإضافة إلى اقتصار ولاية المحكمة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ثم جرائم إبادة الجنس البشري وأخيرا هناك الإقرار بمبدأ آخر وهو أن المسؤولية المعاقب عليها هي المسؤولية الفردية.

وإذا استحضرنا حجم التهم الموجهة لصدام، وأخذا بعين الاعتبار انتمائها إلى قائمة الجرائم التي تدخل ضمن ولاية المحكمة الجنائية الدولية، وتعدد وتباين الجهات التي أبدت رغبتها في رفع دعاوى ضده، وبالنظر أيضا إلى الطابع السياسي والشكلي الذي قد يميز محاكمته في العراق، حيث من المنتظر أن تتحول هذه المحاكمة إلى شكل من تصفية الحسابات، لاستحالة إجراء محاكمة عادلة، فإن محاكمته أمام هذه الهيئة الدولية تظل قائمة في أية لحظة، وبخاصة وأن نظام هذه الأخيرة يشير إلى اختصاصها في مقاضاة مقترفي المخالفات الدولية سواء كان هؤلاء المعنيون رؤساء دول أم ذوي رتب عسكرية[1]...، بحيث لا تحول الحصانة الديبلوماسية من التعرض لمثل هذه المحاكمات ما دام الأمر يتعلق بجرائم حرب أو ارتكبت في حق الإنسانية.

ونشير أخيرا إلى أن الولايات المتحدة التي تحتجز المتهم، وبالنظر إلى تحفظها على ولاية المحكمة وتلافيا للحرج، تفضل ولاية الهيئات المحلية في محاكمة مجرمي الحرب، وهو ما يجعل عرض المتهم على أنظار هذه الهيئة الدولية أمرا صعب التحقق على الرغم من وروده.

---

[1]- المادة 1/27 من النظام الأساسي للمحكمة.

إن عرض صدام على محكمة ذات مصداقية، أضحى أمرا ضروريا، لتمكين هذا المتهم من الدفاع عن نفسه أمام هذه التهم التي وجهت له والحد من المزايدات السياسية التي رافقت الاعتقال. ومن المؤكد أن جميع التهم المنسوبة لصدام تظل سياسية لا قانونية ما لم تصدر عن قضاة مختصين، والجدير بالذكر أن استمرار هذه الاعتقال دون محاكمة يعد أمرا مرفوضا من وجهة النظر القانونية التي تجسدها المواثيق الدولية ذات الصلة.

وأمام الحقائق التاريخية التي يمكن أن يدلي بها هذا المتهم والتي بإمكانها توريط الولايات المتحدة وإحراجها، يمكن القول أن عرض صدام على محكمة محايدة ومستقلة في تشكيلها ومكانها، يعد أمرا صعب المنال.

وإذا كانت الإدارة الأمريكية في سعيها لطي هذا الملف ستعمل بكل ما في وسعها من أجل فرض محاكمة المتهم محاكمة سياسية شكلية أمام محكمة عراقية خاصة، رغم حديثها المتكرر عن تدشين عصر جديد من الديموقراطية في عراق ما بعد صدام.

فإن هناك من يرى أبعد من ذلك، بحيث يتوقع البعض بأن هذا الطي النهائي قد يتم عبر التصفية الجسدية لصدام والإعلان عن انتحاره أو وفاته بشكل طبيعي، على اعتبار أن الولايات المتحدة ستضطر إلى اللجوء لهذا الإجراء بهدف طمس الحقائق التاريخية السابق ذكرها والتي يحتمل أن تكون بحوزة صدام.

وبغض النظر عن التهم الموجهة لصدام ومدى مصداقيتها وللجرائم التي قد يكون وراءها، فإن تفعيل العدالة الدولية وفرض احترام القانون، لن

يتم عبر محاكمات منتقاة تتستر خلفها معطيات سياسية ومصلحية ضيقة أكثر منها اعتبارات إنسانية عامة.

فالعدالة التي تتوخى حماية البشرية جمعاء، ينبغي أن تنبني أساسا على محاكمة كل مسؤول عن الجرائم الدولية أنى ومتى تمت، سواء كانت في العراق أو الأراضي الفلسطينية المحتلة أو أوربا أو أمريكا أو إفريقيا..

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي رفضت متابعة المحكمة الجنائية الدولية لرعاياها بتهم جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، والتي تتشدق اليوم بضرورة معاقبة مقترفي جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في العراق، مارست أقسى الجرائم في حق العراقيين أنفسهم من خلال قصف المدنيين العزل من شيوخ وأطفال ونساء ومنشآت مدنية بأخطر أنواع الأسلحة الفتاكة المحظورة منذ بداية التسعينيات إلى الآن.

ولعل الصور المهينة والمذلة التي بثتها وسائل الإعلام مؤخرا لجنود الاحتلال وهم يمارسون أبشع أشكال التعذيب في حق السجناء العراقيين، تندرج بدورها ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي تتطلب محاكمات صارمة في حق مرتكبيها ومن يقفون وراءهم.

وإذا كان منطق ازدواجية المعايير قد يقبل أحيانا ولو على مضض في بعض القضايا السياسية، فإنه لا يمكن أن يحظى بالقبول قط إذا ما تعلق الأمر بالمؤسسات القضائية والقانونية الدولية والقضايا الإنسانية وكيفما كانت صفة المعني والدولة التي ينتمي إليها.

من هنا فتطبيق العدالة الدولية بناء على تقديرات وتقييمات سياسية منحرفة من وجهة نظر دولة معينة تخالف القوانين الدولية المرعية، تظل قاصرة وعديمة الجدوى في الوقاية من الجرائم المسيئة للإنسانية ومعاقبة مقترفيها، بل إن ذلك بإمكانه تشجيع قيام هذه الممارسات من جديد في مناطق مختلفة من العالم.

المحور الرابع عشر:

مستقبل الأمم المتحدة في ظل التحولات الدولية الراهنة

شكل تأسيس الأمم المتحدة في سنة 1945 مرحلة حاسمة ومهمة في تاريخ العلاقات الدولية، فقد جاءت هذه الهيئة في ظرفية دولية متميزة سمتها الاضطراب والفوضى، وعشية خروج العالم من أخطر حرب مرت بها الإنسانية، ولذلك فقد كانت هناك رغبة أكيدة وآمال شعبية واسعة على أن تلعب هذه المنظمة دورا مهما في سبيل إنقاذ البشرية من ويلات الحروب التي خلفت دمارا بشريا وبيئيا واقتصاديا خطيرا. ولئن جاء الميثاق الأممي في مجمله مترجما لموازين القوى الدولية آنذاك وعاكسا لقوة وسيطرة الدول المنتصرة في هذه الحرب، من خلال منح العضوية الدائمة بمجلس الأمن المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين والمقرونة باحتكار استعمال حق النقض لهذه الدول الخمس، فإنه على امتداد أكثر من نصف قرن على إنشائها، أثبتت هذه الهيئة جدارتها في إعمال السبل الوقائية لحفظ السلم والأمن الدوليين من خلال اهتمامها بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والإنسانية والثقافية الدولية، في حين كان هناك تقصير كبير إلى حد الإخفاق على مستوى حصيلة السبل العلاجية والمرتبطة بإعمال التسوية السلمية للمنازعات الدولية والتدخل الزجري بموجب الفصل السابع من الميثاق لحفظ السلم والأمن الدوليين

في سياق الأمن الجماعي، نتيجة لاستعمال حق الاعتراض داخل المجلس على نطاق واسع وعلى امتداد فترة الحرب الباردة، وهو الأمر الذي أسهم في شل هذه المنظمة وترك العديد من الأزمات والمشاكل الدولية على الهامش ودون حل، رغم الوعود التي أخذتها الدول الكبرى على نفسها باستعمال هذا الحق بحسن نية وبالشكل الذي يكفل خدمة البشرية جمعاء.

ورغم محاولات التفعيل التي تمت في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فإن ذلك وللأسف تم بمنطق أمريكي، سواء بخصوص المجالات والقضايا الدولية الجديدة التي أتيح للمنظمة التدخل لمقاربتها (مكافحة "الإرهاب"، المحافظة على البيئة، النزاعات العرقية والمشاكل المرتبطة بالتحولات الديموقراطية وخرق حقوق الإنسان...) والآليات المرتبط بتطوير نظام الأمن الجماعي. وقد شكل العالم العربي فضاء خصبا لتجريب هذا الدور الجديد للأمم المتحدة بكل مظاهره الانحرافية والتعسفية. فخلال حرب الخليج الثانية سنة 1991 تم إعمال نظام الأمن الجماعي والذي ظل معطلا منذ أزمة كوريا في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، على نحو واسع في العراق، وبعدها وفي سابقة دولية جديدة تجسد تراجعا لمبدأي احترام السيادة وعدم التدخل، تم إقرار التدخل الأمريكي والأممي في الصومال باسم إعادة الأمل ولدواعي إنسانية في ظل انهيار مؤسسات الدولة المركزية وتحت غطاء قرار أممي لمجلس الأمن، وفي هذه الفترة أيضا اعتبر مجلس الأمن ولأول مرة مشكلة "الإرهاب" وذلك بمناسبة بثه في قضية حادث "لوكربي" شكلا من أشكال تهديد السلم والأمن الدوليين رغم أن القضية تنطوي على

مشكل قانوني صرف يتعلق بتفسير اتفاقية مونتريال المرتبطة بالطيران المدني، وتم فرض حصار طويل على ليبيا[1].

وفي مقابل هذه الفعالية المفرطة التي عبرت عنها "الأمم المتحدة" في تعاملها مع هذه القضايا، تبرأت هذه المنظمة من القضية الفلسطينية وتركت مآلها رهن مفاوضات متعثرة وغير متكافئة، طرفاها سلطة فلسطينية معزولة دوليا وإقليميا ومضغوط عليها، وإسرائيل المعززة بتواطؤ أمريكي، ولم تستطع هذه المنظمة إيقاف المجازر الإسرائيلية اليومية في حق الفلسطينيين و/أو فرض احترام الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، بل ووصل بها الأمر في هذا الصدد إلى التنكر والتبرؤ من قراراتها التي تجسد الحقوق الفلسطينية التاريخية، حيث تمكنت الجمعية العامة في بداية التسعينيات من القرن الماضي من إلغاء قرارها القاضي باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال الميز العنصري. وهكذا بدا جليا أن تفعيل الأمم المتحدة بهذا الشكل الذي يعتمد على المقاربة السياسية للقضايا والأزمات الدولية الكبرى من خلال آلية مجلس الأمن، جاء لخدمة الولايات المتحدة وحلفائها بالأساس أكثر منه خدمة للبشرية جمعاء.

وأمام هذا الواقع، تنامت الأصوات الدولية المطالبة بتعديل الميثاق الأممي وخصوصا فيما يتعلق منه بفتح المجال أمام القوى الدولية الصاعدة لتحتل مكانة تتواءم وإمكانياتها في النظام الدولي، وذلك من خلال تمتيعها بالعضوية الدائمة وحق الاعتراض في المجلس، وبخاصة

[1]- لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظر: إدريس لكريني، إدارة مجلس الأمن للأزمات العربية في التسعينيات، أزمة لوكربي نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق أكدال، الرباط، 2001.

وأن التشكيلة الدائمة للمجلس حاليا ما هي في واقع الأمر إلا انعكاس لموازين القوى لعالم منتصف القرن الماضي أكثر منه عالم اليوم. ولقد دار نقاش دولي مكثف في سبيل التوصل إلى حل لهذه الإشكالية، حيث طرحت إمكانية فتح العضوية لبعض القوى الاقتصادية الدولية الكبرى كألمانيا واليابان وإيطاليا...، وطرحت على أرض المناقشة أيضا إمكانية منح هذه العضوية لبعض القوى الإقليمية كالهند ونيجريا والبرازيل ومصر... ونوقشت أيضا إمكانية منح هذه العضوية الدائمة لبعض الدول دون تمكينها من حق الاعتراض، ولقد وصلت هذه النقاشات إلى الباب المسدود والفشل، بسبب غياب تصور موحد للدول المؤهلة لذلك من جهة، وإصرار الدولة الخمس وبخاصة الولايات المتحدة على احتكار التمتع بهذا المكسب في سبيل تحجيم أي دور للقوى الدولية الصاعدة[1].

وعقب أحداث 11 شتنبر التي تمت في العمق الأمريكي واستهدفت رموز القوة الأمريكية في تجلياتها العسكرية والاقتصادية بالشكل الذي قلص من هيبة هذه الدولة وقدرتها على تأمين ترابها وشعبها، بدا أن هناك مقاربة جديدة لتعامل هذه الدولة مع هذه المنظمة، بحيث أبرزت الممارسة الميدانية منذ ذلك الحين أن ما تسميه وتعتبره الولايات المتحدة ضرورات أمنها القومي هي فوق كل مشروعية وقانون دوليين، فأمام الرفض الدولي لاستغلالها بشكل منحرف لهذه الهيئة والذي أصبح واضحا أمام الجميع، اختارت هذه الدولة فرض الأمر الواقع والمقاربة السياسية بعيدا عن هذه

[1]- للإشارة، فإن توسيع هذه العضوية يتطلب تعديلا للمادتين 23 و 27 من الميثاق، وقد سبق تعديلهما في سنة 1963 عندما تم توسيع العضوية بالمجلس من 11 إلى 15 عضوا.

المنظمة الدولية، وحاولت القفز على أية ضوابط قانونية دولية طالما رأت في اللجوء إليها عائقا يقيد تحركها بحرية أو يكلفها إجراء تكييفات ضيقة ومنحرفة تحرجها دوليا.

وإذا كانت هذه الاستراتيجية قد استخدمت بشكل أقل خلال تدخلها العسكري في أفغانستان بذريعة ممارسة حق الدفاع الشرعي بموجب قرار انتزعته من مجلس الأمن في حينه، فإن هذه الاستراتيجية قد انكشفت بشكل عار وجلي خلال العدوان الأخير على العراق، والذي رفضته معظم دول وشعوب العالم وحالت الدول الكبرى دون شرعنته بقرار من المجلس، وهي سابقة تشكل منعطفا خطيرا لتكريس هذه السياسة الواقعية التي تنم عن ثقة خيالية في النفس واستهانة كبيرة بقوة القوى الدولية الصاعدة الأخرى والأمم المتحدة التي أقرت في آخر المطاف بواقع الأمر ولم تستطع التنديد بالعمليات أو إيقافها، أو حتى استثمار الإمكانيات التي يتيحها الميثاق الأممي لحفظ السلم والأمن الدوليين من خارج إطار مجلس الأمن الذي تتمتع فيه الولايات المتحدة وبريطانيا بحق الاعتراض، وذلك عبر تحريك قرار الاتحاد من أجل السلم الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى قرارها رقم 5/377 بتاريخ 4 نونبر 1950 بأغلبية أعضائها والذي يتيح لها تحمل الالتزامات الدولية المرتبطة بحفظ السلم والأمن الدوليين في حالة عجز المجلس عن أداء وظائفه في مباشرة عدوان أو تهديد أو خرق للسلم والأمن الدوليين جراء استخدام حق الاعتراض.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار خطورة هذا العدوان والظرفية الدولية المتميزة التي جاء فيها والمرتبطة بتداعيات أحداث 11 شتنبر 2001 والتحدي الذي رفعته في وجه دول العالم، يظهر أن الولايات المتحدة انتقلت من مرحلة التبشير ب"نظام دولي جديد" ومحاولة تكريسه

ديبلوماسيا وسياسيا واقتصاديا إلى مرحلة فرضه وبلورته بالقوة العسكرية، ونحت باتجاه الاستهانة بالمؤسسات الدولية والقوى الدولية الصاعدة الرافضة للعدوان كألمانيا وفرنسا باعتبارهما يشكلان العمود الفقري للاتحاد الأوربي وروسيا والصين.

والواضح من كل هذا أنها لم تعد تكتفي بالهامش الذي يتيحه لها تكييف بنود الميثاق الأممي واستصدار قرارات من مجلس الأمن في إعمال تدخلاتها وتحقيق مصالحها، لتفرض منطق قانون القوة واختصار الطريق، والانتقال من مرحلة تأسيس الهيمنة سياسيا إلى تأسيسها قانونيا. ولاشك أنها كانت تطمح من وراء هذا العدوان إلى ترجمة هذه الزعامة الاقتصادية والديبلوماسية والتكنولوجية والعسكرية داخل سلم اتخاذ القرارات بأجهزة الأمم المتحدة، فداخل هذه الهيئة وإن كانت تتمتع بهيمنة سياسية بالنظر إلى مقومات قوتها التي تمنحها نوعا من الشعور بالتفوق على باقي الأقطاب والتأثير عليها بمنطق الترغيب والترهيب في سبيل استصدار أو منع أو تعديل قرارات من المجلس، فإن مشاركة القوى الدولية الأخرى وبخاصة تلك التي تتمتع بحق الاعتراض والعضوية الدائمة بالمجلس في التمتع بنفس الإمكانيات المتاحة لاتخاذ القرار بالأمم المتحدة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة، يجعلها تشعر بعدم الرضا والارتياح[1]، وإذا علمنا أن نظام عصبة الأمم ومن بعده نظام الأمم المتحدة قد جاءا كإفراز مباشر لنتائج الحربين العالميتين على التوالي، وبالنظر إلى خطورة هذا العدوان، فالأكيد أن الولايات المتحدة تسعى من ورائه أيضا إلى بعث رسالة إلى كل القوى الصاعدة والتي تفكر في تحدي

[1]- إدريس لكريني: الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وإكراهات التراجع، مرجع سابق، ص 28.

الولايات المتحدة وتبرز أن قراراتها الاستراتيجية لا يمكن أن تصد من طرف أي كان، ومن تم فالعدوان على العراق من وجهة النظر هاته هو عدوان ضد العالم بأسره وضد قواعد القانون الدولي وضد نظام الأمم المتحدة الحالي، ويبدو من كل هذا أن الولايات المتحدة تطمح إلى تعديل الميثاق الأممي بالشكل الذي يمنحها موقعا متميزا داخل سلم اتخاذ القرار بهذه الهيئة ويجعلها بمثابة الوصي والمرجع والضابط لتدخلات هذه المنظمة مع جعل المجلس درجة ثانية بعدها في هذا السياق، وبالتالي شرعنة زعامتها قانونيا بعد أن تكون قد كرسته ميدانيا وواقعيا، ولعل الرفض الذي قابلت به معظم القوى الدولية الكبرى عدوانها على العراق، ينم عن تفهمها وتنبهها لهذه الخلفيات التي تعني بكل تأكيد تهميشها والتأثير في أدوارها الدولية المستقبلية.

إن النتيجة التي انتهت إليها المعركة في العراق بعد دخول الغزاة إلى بغداد وتكريس الاحتلال سيخدم هذا الهدف بكل تأكيد، بعدما تبين أن الأقطاب الدولية الكبرى المعارضة للعدوان والتي لم تؤهل نفسها بعد لخوض معركة المنافسة والتحدي تقر بالواقع الجديد وتحاول من جديد تذليل العقبات والخلافات والعودة لعلاقات ودية مع الولايات المتحدة من جديد في إطار القطبية الأحادية، والبحث عن تصور جديد لعراق ما بعد صدام في سياق البحث عن نصيب من "الكعكة".

ولذلك فالأمم المتحدة وبالنظر إلى التحديات الدولية المشتركة والوضعية المزرية التي وصلت إليها، تظل بحاجة ملحة إلى إصلاح فعال يترجم مصالح العالم بشماله وجنوبه بالشكل الذي يجعل منها منظمة لحفظ السلم والأمن الدوليين بالفعل.

ولذلك نرى لزاما تعديل الميثاق باتجاه عقلنة استعمال حق الاعتراض أو إلغائه، ثم فتح العضوية الدائمة أمام فاعلين دوليين جدد في إطار من التمثيل القاري العادل، ثم خلق توازن بين جميع أجهزة المنظمة وإعمال الرقابة على نشاط المجلس من قبل محكمة العدل الدولية والجمعية العامة مع إشراك هذه الأخيرة بشكل فاعل في كل الإجراءات المرتبطة بحفظ السلم والأمن الدوليين في صورتها الزجرية والودية وإعطاء محكمة العدل الدولية الولاية الجبرية ومنح قراراتها الصفة الإلزامية.

هذا مع تشكيل جيش تابع للمنظمة وتزويده بكافة الإمكانيات المالية والتقنية والعسكرية للقيام بمهامه على أحسن وجه، بالشكل الذي يسمح بتلافي استغلالها بشكل صارخ خدمة للمصالح الضيقة والخاصة لبعض الدول.

والحقيقة أن هذه المنظمة إذا لم تسارع في إصلاح نفسها في هذه الظرفية الدولية المتميزة فسيكون مصيرها الانهيار حتما مثلما حدث لعصبة الأمم.

المحور الخامس عشر:

أزمة الجامعة العربية في زمن التكتلات

كشفت مختلف الضغوطات التي تعرضت لها العديد من الدول العربية ضمن إفرازات أحداث 11 شتنبر في إطار الحملة الأمريكية لمكافحة "الإرهاب"، مدى الضعف الذي يعاني منه النظام العربي.

فاحتلال العراق وإطلاق يد شارون في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة وتمييع وتجريم حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية وتهديد سوريا ومحاولات التدخل في لبنان وتدويل الأزمة السودانية.. كلها أحداث لم يكن ممكنا وقوعها بهذه الصور الصارخة لو كانت هناك جامعة عربية قوية تعكس طموح الشعوب العربية وتعي حجم التحديات الدولية الراهنة عسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا وتواجهها بشكل جماعي..

لقد تأسست جامعة الدول العربية في الثاني والعشرين من شهر مارس لسنة 1945، وذلك في ظروف دولية وعربية صعبة، فكانت بمثابة هيئة تضمن احترام سيادة واستقلال الدول الأعضاء، وبمثابة إطار عام للنظام الإقليمي العربي.

ويمكن تقسيم المراحل التاريخية التي مرت بها هذه الهيئة، تبعا لتطور العلاقات العربية إلى أربعة: مرحلة التأسيس وإثبات الذات (1945–1960)، ومرحلة تكريس وحدة الصف العربي (1964–1978)، ومرحلة تصدع البعد القومي (1978–1990)، ثم مرحلة انهيار النظام العربي عقب حرب الخليج الثانية.

ولعل المتأمل في تاريخ العلاقات العربية البينية، يجد أنه ومنذ استقلال هذه البلدان، تراوحت علاقاتها بين الخلافات والصراعات أحيانا، والميل نحو التعاون والتضامن أحيانا، فبعد التضامن الذي حدث - مثلا- في أعقاب هزيمة يونيو 1967 وحتى حرب أكتوبر 1973، حلت مرحلة من الانشقاق بسبب الخلاف المصري - العربي، بعد إقدام السادات على توقيع معاهدة "كامب دايفيد"مع "إسرائيل ". وبعد انعقاد قمتي عمان والدار البيضاء (الفترة ما بين 1987 و1990) وعودة العلاقات العربية - المصرية إلى طبيعتها، برز نوع من التضامن العربي من جديد، إلى أن حدث الانقسام والشرخ بفعل تباين المواقف تجاه أزمة الخليج الثانية، بين دول رفضت الغزو العراقي للكويت واستنكرته، ودول أخرى فضلت الاعتراض على هذا الاستنكار، فيما نهج البعض منها موقفا محايدا، وهو ما أدى إلى تدهور العلاقات العربية البينية من جديد، مما نتج عنه تضارب في المواقف بشأن مسلسل "التسوية السلمية" في الشرق الأوسط، حيث برزت أزمة ثقة بين هذه الدول، وتدنت مستويات التنسيق فيما بينها على مختلف الأصعدة، وفي الوقت الذي أصبحت تتجه فيه أوربا نحو الوحدة السياسية والاقتصادية متجاوزة كل الخلافات، أضحى العالم العربي يسير باتجاه المزيد من التنافر والتفكك والعزلة.

وعلى الرغم من الجهود التي قامت بها هذه المنظمة في سبيل إدارة العديد من الأزمات العربية وتعزيز العمل العربي المشترك، فإن هناك حالات من الضعف والقصور رافقتها منذ قيامها، أسهمت في تخلفها مقارنة مع التنظيمات الإقليمية الرائدة في مختلف المناطق من العالم.

وكان من الطبيعي في ظل هذا الجو المفعم بالتوتر والخلافات أن تطفو على السطح خلافات عربية - عربية بشأن قضايا حدودية بين اليمن

والسعودية، وبين مصر والسودان وبين قطر والسعودية وبين عمان والإمارات..، وهذا ما أسهم بدوره في تعميق الهوة وتكريس التجزئة بين هذه الدول.

كما كان من الطبيعي أيضا أن تتزايد التدخلات الدولية بشتى أشكالها في العديد من الأقطار العربية، تحت ذرائع ومبررات عديدة، فمن حرب الخليج الثانية وما تلاها من حصار وعمليات عسكرية توجت باحتلال العراق، إلى التدخل في الصومال، ثم فرض حصار طويل على ليبيا بسبب قضية "لوكربي"، والاعتداء على السودان، مرورا بتنامي العمليات الإسرائيلية العسكرية الوحشية في الأراضي العربية المحتلة بفلسطين والتنكر للاتفاقيات المبرمة، ووصولا إلى فرض عقوبات أمريكية على سوريا..

لا شك في أن الأحداث الدولية التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفييتي وما طرحته من تحديات كبرى، دفعت بالعديد من الدول إلى تعزيز إمكانياتها وقدراتها في سبيل صد المخاطر والتحديات الداخلية وتلك التي يفرضها المحيط.

وهكذا اتجهت معظم الدول إلى التكتل ضمن تجمعات إقليمية جديدة أو تفعيل وتقوية تنظيمات كانت قائمة، نحو مزيد من التعاون والتنسيق.

فأزمة الخليج الثانية وأحداث 11 شتنبر والعدوان الصارخ على العراق واحتلاله وما أكده من هشاشة هيئة الأمم المتحدة ونسبية دورها في المحافظة على السلم ولأن الدوليين وانفراد الولايات المتحدة بتدبير الشأن الدولي، دفع بمعظم الدول إلى تحصين ذاتها ضد المخاطر

المحتملة، سواء من خلال نهج إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية.. و/أو تعزيز العمل الجماعي في إطار تنظيمات إقليمية متينة.

وإذا كانت دول أوربا قد تنبهت إلى المخاطر والتحديات الآنية والمستقبلية التي تفرضها هذه التحولات، وبالتالي عززت من تنسيقاتها وضحت بالعديد من عناصر سيادتها في سبيل تقوية الاتحاد الأوربي، الذي أضحى شكلا نموذجيا ضمن التنظيمات الإقليمية المعاصرة، وبخاصة بعد أن تمكنت مجموعة من الدول من الانضمام إليه مؤخرا، فإن جامعة الدول العربية وعلى الرغم من ولادتها المبكرة قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي نفسه، لازالت تقبع في ركودها، ولم تتمكن بعد من تطوير نفسها، رغم المحطات الحاسمة والمستفزة التي اجتاحت الدول العربية، من قبيل الحروب العربية - الإسرائيلية وحرب الخليج الثانية وما تلاها من تهافت واعتداء على الدول العربية كان آخرها احتلال العراق، الأمر الذي جعلها لا تعكس تطلعات وآمال الشعوب العربية، على الرغم من الشعارات القومية والوحدوية التي رفعتها الكثير من الأنظمة العربية منذ عدة سنوات خلت، بحيث لم تتمكن من صياغة تصور عربي موحد إزاء العديد من القضايا والأزمات العربية، مما أضعف مواقفها الدولية وقدراتها التفاوضية، وفتح المجال واسعا أمام تدخلات عديدة وبمختلف الأشكال في المنطقة العربية[1].

لقد تضافرت عدة عوامل ذاتية وأخرى موضوعية لتسهم في شل هذه المنظمة التي تقوم على التعاون الاختياري ولا تملك سلطة فوق الدول، فمن تنامي المنازعات والصراعات السياسية والاقتصادية وحتى

[1]- إدريس لكريني، الجامعة العربية في زمن التحديات: مكامن الخلل وسبل الإصلاح، القدس العربي عدد 4969 بتاريخ 28 ماي 2004 ص 18.

الشخصية التي تطبع العلاقات العربية البينية، إلى تباين الأنظمة وبروز هاجس الزعامة بين مختلف أعضاء المجموعة العربية، ثم تفضيل العديد من الأقطار العربية الاحتماء بمنظمات ومجموعات إقليمية أخرى أكثر قوة ومردودية، وهو ما أسهم في تكريس القطرية أحيانا والإقليمية أحيانا أخرى (مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي)، ثم قصور بنود الميثاق التي تجعل من تحقق الإجماع في التصويت قاعدة رئيسية لتنفيذ القرارات المتخذة، بل حتى إن معظم القرارات المتخذة لا تحظى بالتنفيذ، في غياب آلية كفيلة بفرض احترامها من لدن الدول الأعضاء، وهو ما جعل هذه الهيئة غير قادرة على تدبير مختلف القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء بفعالية.

فما بين سنة 1945 و سنة 1981 أصدر مجلس الجامعة 4100 قرارا جرى التحفظ على 615 منها وذلك بنسبة 15 في المائة، ونال 3485 قرارا منها الإجماع بنسبة 85 في المائة، أما عند التنفيذ فلم يطبق منها سوى 205 قرارا، أي بنسبة 6 في المائة، فيما لحق عدم التنفيذ 3280 قرارا وذلك بنسبة 94 في المائة.

وإلى جانب هذه الإكراهات، يبرز عامل آخر يتمثل في عدم وجود تمثيل شعبي أو برلماني في أجهزة هذه المنظمة ومؤسساتها، كما هو الشأن بالنسبة للبرلمان الأوربي. وإذا كانت دول الاتحاد الأوربي لا تنضم لأية اتفاقية هامة يقرها الاتحاد بالأغلبية طبعا، إلا بعد استشارة شعوبها حول ذلك، من خلال إجراء استفتاء في هذا الخصوص، فإن المركزية هي التي تطبع اتخاذ القرارات بداخل الجامعة، وهو أمر طبيعي مادامت هذه القرارات لن تطبق في معظمها، هذا زيادة على الأزمة المالية التي تمر بها الجامعة، وذلك في غياب تطبيق الجزاء على من لا يدفع

حصصه المالية المستحقة، على الرغم من أن المادة 15 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة تقضي بحرمان الدول الممتنعة عن سداد أقساطها من حق التصويت.

لقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في جعل العديد من الاتفاقيات العربية المبرمة في مختلف المجالات منذ عدة سنوات، مجرد حبر على ورق.

إن الإصلاح ينبغي أن يقف على مجمل هذه الهفوات التي تشكل مكامن خلل وقصور، ونعتقد أيضا بأهمية التركيز على الجوانب الاقتصادية وتفعيل الاتفاقيات العربية المتخذة في هذا الشأن، وكذا تشجيع الاستثمارات والعلاقات التجارة البينية، أسوة بالتجربة الناجحة للاتحاد الأوربي الذي انطلق انطلاقة سليمة ومعقولة ومتدرجة تنبهت إلى أهمية التنسيق والتعاون في المجال الاقتصادي، ففي أواسط الخمسينيات من القرن الماضي برزت فكرة إنشاء سوق عربية مشتركة تسمح بحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل البضائع وحرية الإقامة والعمل وتنسيق خطط التنمية ورفع خطاب اقتصادي موحد في مواجهة التحديات الدولية، وبالفعل صدر سنة 1964 قرار عن الجامعة بهذا الخصوص، غير أن مظاهر التجزئة وغياب إرادة سياسية حقيقية، أفرغت كل هذه الطموحات من محتواها.

فالتجارة العربية البينية مثلا، لا تتجاوز 10 بالمائة من حجم التجارة العربية الخارجية، في حين وصلت في أوربا إلى ما يربو على 65 بالمائة، وهو ما يبرز حجم الخسارة التي تصيب الاقتصاد العربي برمته.

ومن جهة أخرى، نجد أن مجموع الناتج الإجمالي العربي الذي بلغ حوالي خمسة مليارات دولار عام 1995، يحمل دلالات مستفزة، وبخاصة إذا علمنا أن هذا القدر هو أقل من الناتج الإجمالي لإسبانيا بمفردها.

والجدير بالذكر أن ثلث ساكنة الدول العربية تعيش في حدود عتبة الفقر أو تحتها، فيما نجد إنفاق العرب على البحث العلمي لا يتجاوز 0,2 بالمائة من مجموع الناتج القومي، مقابل 3 بالمائة في إسرائيل.

وأمام هذه الوضعية، أصبح النظام العربي باعتباره إطارا تفاعليا بين مجموعة من الدول العربية التي تربط بينها علاقات جغرافية ومصالح مشتركة، من ضمن أكثر الأنظمة الإقليمية عرضة للتأثر السلبي بالتحولات الدولية الحاصلة على الصعيدين السياسي والاقتصادي والعسكري بعد أحداث 11 شتنبر.

ويبدو أن هذه المنظمة كمثيلاتها، أضحت في ظل التحولات الدولية الكبرى تواجه تحديات خطيرة، خصوصا مع تصدع النظام الإقليمي العربي وانهياره عقب أزمة الخليج الثانية، هذا النظام الذي يظل بناؤه متوقفا على تحقيق ثلاث أسس: الإصلاحات الديموقراطية، وتحقيق الوحدة العربية وبلورة تعاون اقتصادي يتواءم والتحديات التي تفرضها العولمة.

إن تفعيل هذا الإطار العربي، يتطلب من الدول الأعضاء اعتبار انتمائها للجامعة، ضرورة استراتيجية تفرضها التحديات الداخلية والدولية لا ترفا مكلفا تقتضيه المجاملات الديبلوماسية.

وإذا كان البعض يعزو ما حل بالجامعة من خلل وقصور، إلى عوامل خارجية تآمرية، تقودها بعض الدول كالولايات المتحدة وإسرائيل،

فإن الموضوعية تقتضي الإقرار بأن الخلل ذاتي يرتبط في مجمله بهيكل الجامعة نفسها من ناحية وبالدول الأعضاء من ناحية أخرى.

ولعل من شأن تحصين الجامعة من الداخل أن يقلل أو يلغي المؤامرات والضغوطات الخارجية التي تستهدف إضعافها.

وعموما فإصلاح الجامعة يظل أيضا مرهونا بإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باتجاه تعزيز الديموقراطية وحقوق الإنسان والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطن العربي، حتى تمثل هذه الدول بالفعل طموحات وتطلعات شعوبها داخل هذه الهيئة، ولذلك فلا ينبغي أن نطالب الجامعة بأكثر مما تحتمل، فوضعها الحالي يعكس في العمق الأوضاع المزرية التي تعيشها الدول العربية داخليا على مختلف الواجهات.

والجدير بالذكر هنا أن هذه الإصلاحات الداخلية تفرض نفسها بقوة على الدول العربية قبل أن تبادر جهات أجنبية بفرضها عليها بشكل قد يتعارض وخصوصيات وإرادة شعوبها، وبخاصة بعد أن أضحت الأوضاع المزرية بالمنطقة العربية في مختلف الميادين مسؤولة عن إنتاج ظواهر لا تخلو من تداعيات دولية كالهجرة والتطرف والاضطرابات الداخلية..

والأكيد أن تفعيل الجامعة وإصلاحها بالشكل الذي يتوافق والتحديات المطروحة، يتطلب بالأساس إرادة سياسية جادة.

إن تطوير الجامعة أضحى أمرا ضروريا تفرضه التحديات الدولية التي تجعل من التكتلات الكبرى وسيلة للاحتماء من المخاطر الخارجية في أبعادها العسكرية والاقتصادية والسياسية.. وهذا أمر ممكن بالنظر إلى الإمكانيات العربية المتاحة (اللغة والدين والتاريخ المشترك، الإمكانيات البشرية والجغرافية والخيرات الطبيعية والموقع الاستراتيجي..) والتي لم تجتمع لأي تنظيم إقليمي آخر.

لائحة المراجع المعتمدة:

1- الكتب

- باتريك هرمان وآخرون: النظام العالمي الجديد، القانون الدولي وسياسة المكيالين، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى 1995.
- أحمد بيضون، أحمد صدقي الدجاني، إدريس لكريني وآخرون: العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2002.
- سمير أمين، زياد حافظ، إدريس لكريني وآخرون: العولمة والنظام الدولي الجديد، سلسلة كتب المستقبل العربي (38)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2004.
- ناعوم شومسكي: قراصنة وأباطرة، الإرهاب الدولي الجديد في العالم الواقعي، ترجمة محمود برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1991.
- ناصيف يوسف حتي: القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1987.
- سهيل حسين الفتلاوي: مبادئ القانون الدولي الإنساني في حماية المدن والمدنيين والأهداف المدنية، مطبعة بغداد 1990.
- فواز جرجس: النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1997.

- صامويل هانتينغتون وآخرون: صدام الحضارات، سلسلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى 1995.

- زكي العايدي وآخرون: في المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة خليل سوزان، القاهرة، سينا للنشر 1998.

- ياسر أبو شبانة: النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة 1998.

- Paul Kennedy: Naissance et déclin des grandes puissances : transformation économique et conflits militaires entre 1500 et 2000, trad de l'anglais par Marie – André cochez et Jean- louis lebrave, petite bibliothèque, 63 document, Paris Payot, 1991.

2- تقارير وأطروحات:

- التقرير الاستراتيجي العربي 2002–2003، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولى، يونيو 2003.

- تقرير منظمة العفو الدولية: الولايات المتحدة خطر المثال السيئ، غشت 2003، وثيقة رقم AMR 51/114/2003 .

- إدريس لكريني: إدارة الأزمات العربية في التسعينيات، أزمة لوكربي نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق أكدال، الرباط، 2001.

3- المجلات:

- مجلة **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت:

عدد 281 بتاريخ يوليوز 2002، عدد 287 بتاريخ يناير 2003، عدد 291 بتاريخ ماي 2003، عدد 293 بتاريخ يوليوز 2003، عدد 297 بتاريخ نونبر 2003.

- مجلة **الوفاق العربي**، لندن وباريس:

عدد 32 بتاريخ فبراير 2002، عدد 36 بتاريخ يونيو 2002، عدد 39 بتاريخ شتنبر 2002، عدد 53 بتاريخ نونبر 2003.

- مجلة **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، مصر:

عدد 126 بتاريخ أكتوبر 1996، عدد 127 بتاريخ يناير 1997، عدد 147 بتاريخ يناير 2002.

- مجلة **القسطاس**، هيئة المحامين بمكناس: عدد 4 بتاريخ يناير 2005.

- مجلة **دراسات المتوسط**، مركز دراسات البحر المتوسط: عدد 1 بتاريخ شتنبر 1991.

4- الجرائد:

- جريدة **القدس العربي**، لندن:

عدد بتاريخ 17 و 18 نونبر 2001، عدد 3931 بتاريخ 05/06 يناير 2002، عدد 3975 بتاريخ فبراير 2002، عدد 4042 بتاريخ 16 ماي 2002، عدد 4165 بتاريخ 7 أكتوبر 2002، عدد 4199 بتاريخ 15 نونبر

2002، عدد 4544 بتاريخ 2 يناير 2004، عدد 4658 بتاريخ 15 و 16 ماي 2004، عدد 4969 بتاريخ 28 ماي 2004، عدد 4844 بتاريخ 20 دجنبر 2004، عدد 4932 بتاريخ 04 أبريل 2005.

- **جريدة الشرق الأوسط**، لندن:

عدد 8688 بتاريخ 11 شتنبر 2002، عدد 9115 بتاريخ 12 نونبر 2003، عدد 9150 بتاريخ 17 دجنبر 2003، عدد 9177 بتاريخ 13 يناير 2004.

المحتـ ـويات:

1- أحداث 11 شتنبر ومعادلات الربح والخسارة في المجتمع الدولي..... 9

2- قراءات في إشكالية الضلوع 23

3- التدخل الأمريكي في أفغانستان: بين قوة القانون وقانون القوة 37

4- الضرورات الأمريكية تبيح خرق الحقوق والحريات الإنسانية 49

5- القضية الفلسطينية والمحيط الدولي المتغير 67

6- القضية الفلسطينية بعد أحداث 11 شتنبر: التحديات والرهانات 91

7- ظاهرة "الإرهاب" الدولي: بين تنامي المخاطر وتعدد المقاربات 103

8- الحملة الأمريكية لمواجهة "الإرهاب" وتصاعد النزاع الهندي-الباكستاني..... 119

9- الإسلام والغرب: بين "نظريات" الصدام وإمكانيات الحوار 135

10- بين الإكراهات الداخلية والتحديات الخارجية: أي مستقبل للزعامة الأمريكية؟..... 155

11- الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لتصفية الحسابات: العراق أولا..... 177

12- "الإرهاب" الدولي ومطلب الديموقراطية..... 195

13- بين مقتضيات القانون ومنطق السياسة: أية محاكمة تنتظر صدام؟ .. 207

14- مستقبل الأمم المتحدة في ظل التحولات الدولية الراهنة ····· 225

15- أزمة الجامعة العربية في زمن التكتلات·····233

المطبعة والوراقة الوطنية
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
Rue Abou Oubaida, Cité Mohammadia, Marrakech
Tél : 05 24 30 37 74 LG / 05 24 30 25 91
Fax : 05 24 30 49 23 • E-mail: iwatanya@gmail.com